

جامعة مولود معمري تيزي - وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



العلاقات الأوروبية-المغربية فترة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذة:

د. برد رتيبة

إعداد الطالبتين:

- حاج قاسي كاتية
- قاصدي ليندة

لجنة المناقشة:

- الأستاذ د/ ونوغي مصطفى رئيسا
- الأستاذة د/ برد رتيبة..... مشرفا ومقررا
- الأستاذ/ زردومي علاء الدين.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/ 2017م

شكر وعرفان

الشكر لله أول العمل وآخره

نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لأستاذتنا الفاضلة على

إشرافها المتميز لهذا العمل

"برد رتيبة"

إلى كل الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم طيلة مشوارنا

الدراسي والجامعي

جزيل الشكر إلى جميع أساتذة العلوم السياسية وخاصة منهم

"عطيش يمينية" و"تبانبي وهيبة"

وشكر خاص للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة عملنا هذا بهدف تصحيحه وتقويمه

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى
إلى قرة أعينني والدي حفظهما الله من كل شر
وأطال من عمرهما
إلى التي أَرْضَعْتَنِي حَبًا وَحَنَانًا... إلى فيض العطف والمودة
إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي
أُمِّي الغالية
إلى حَسَن الخلق وخفيف الظل... منبع الجود والكرم
أبِّي الغالي
إلى زوجي الحبيب الذي قدم لي الكثير من العون
إلى أختي العزيزة وإخوتي الأعزاء
إلى حمايتي وحماي وكل عائلتي
إلى صديقتي كاتية وكل عائلتها
إلى كل زملائي وزميلاتي بقسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري
تيزي وزو

لينة

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى التي طالما حلمت أن تراني نجحت في دراستي

إلى التي رحلت من الدنيا وتركت حرقه في قلبي

إلى التي أكتب اسمها وعيناي تبكي حرقه

أمي الغالية... رحمها الله

إلى رمز عزتي وافتخاري... أبي العزيز

أطال الله في عمره

إلى أمي الثانية... زوجة أبي

إلى أزهار حياتي... أخي الغالي فؤاد

وأختاي شيماء وبشرى

إلى التي غمرتني حبا وعلما أستاذتي الحبيبة

برد رتيبة

إلى صديقاتي العزيزات:

ليندة، حسيبة، حنان، سميرة، نوال، طاوس

إلى كل من عائلة: حاج قاسي، بناي، بومقرة

كاتبة

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة الأورومغاربية

المبحث الأول: جيواستراتيجية الفضاء المغاربي

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية والثقافية

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات الأورو-مغاربية

المطلب الأول: العلاقات الاستعمارية

المطلب الثاني: علاقات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالدول المغاربية

المطلب الثالث: الشراكة الجديدة في ظل برشلونة

الفصل الثاني : الفضاء الأورو-مغاربي بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: التحديات في الفضاء الأورو-مغاربي

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية

المبحث الثاني: المبادرات الأورو-مغربية

المطلب الأول: الشراكة الأورو-مغربية

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: حوار 5+5

المطلب الرابع: الاتحاد من أجل المتوسط

الفصل الثالث : واقع و مستقبل العلاقات الأورو-مغربية

المبحث الأول: واقع العلاقات الأورو-مغربية

المطلب الأول: الأزمات السياسية في الفضاء الأورو-مغربي

المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي على الإقليم المغربي

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات

المطلب الأول: السيناريو التراجعي

المطلب الثاني: السيناريو التقدمي

المطلب الثالث: السيناريو الإيجابي

خاتمة

مقدمة

مقدمة

تشكل منطقة المغرب العربي موقعا جغرافيا متميزا، إذ تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب، فهي ذات بعد جيواستراتيجي بالنسبة للدول الإقليمية، وهذا ما يجعلها محل أطماع القوى الكبرى، فتعود الجذور التاريخية للعلاقات الأور ومغربية إلى زمن قديم، وذلك نتيجة التقارب الجغرافي فعرفت مراحل من الحملات الاستعمارية الطويلة، احتلت من خلالها على يد فرنسا كل من الجزائر، تونس والمغرب. أما إسبانيا فاحتلت الصحراء الغربية في حين كانت ليبيا تحت وطأة المستعمر الإيطالي، ولكن نالت استقلالها أخيرا بعد سنوات من المقاومة واستطاعت أن تفك قيود الاستعمار.

عاد الاهتمام الأوروبي بهذه الدول بهدف استنزاف ما تبقى من الخيرات بطريقة خفية وذكية وفق خطة استراتيجية محكمة رسمت معالمها بكل دقة، حيث سرعان ما قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات تفضيلية مع كل من تونس والمغرب في حين كانت الجزائر ما تزال تحت راية الاستعمار الفرنسي، ولكن انضمت إلى جيرانها مباشرة بعد نيلها للاستقلال لتكون بذلك المجموعة قد أقامت علاقات تعاون مع كل الأطراف المغربية.

وبعد معاهدة ماسترخت 1992 والتي من خلالها تم تشكيل الاتحاد الأوروبي، فكان ذلك انطلاقة جديدة لرسم العلاقات الأور ومغربية، والتي تم انتقالها من مرحلة التعاون إلى مرحلة أخرى تميزت بطابع الشراكة، وذلك بصفة واضحة بعد انطلاق مشروع برشلونة المطروح لبناء عملية السلام في المنطقة ومواجهة التحديات السائدة حيث أن المنطقة الأور ومغربية أمام تحديات اقتصادية مفادها التفاوت في درجة التطور الاقتصادي بين طرفيها، كما تبرز مشاكل سياسية وأمنية وهي آخذة في التطور وبسرعة شديدة، ولكن في معظم الأحيان ينعكس ذلك إلى الاتجاه السلبي خاصة فيما يتعلق بقضايا الإرهاب والمخدرات وشبكات الإجرام، إضافة إلى التناقضات الثقافية والفكرية الكبيرة في المنطقة ككل، وهذا ما

يستوجب عليها التفاعل ضد هذه التحديات، فهي تتأثر بشكل لا إرادي وأوتوماتيكي، وذلك مع العلم أن هذا المجال تسيطر عليه الثنائيات المتناقضة، فنجد أن الاتحاد الأوروبي من جهة في صفته الشمالية، ومن الجهة التي تقابلها نجد الدول المغاربية، فالبلدان الأوروبية رغم نقص الإمكانيات والموارد الاقتصادية فيها إلا أن أنظمتها السياسية متسمة بالطابع الشعبي العقلاني والديمقراطي، المبني على أسس الشرعية العالمية وهذا مكن البلدان الأوروبية من حشد جميع الطاقات واستغلال القدرات البشرية وبلورة سياسات تتمتع بالولاء الجماهيري، ما خلق في أوروبا جو من الثقافة الحضارية التقنية والصناعية، عظمت من الإنتاج والطاقات وخلقت فائضا في الإنتاج لتصبح قوة فاعلة في العالم حيث تمثل منبر التنافس الاقتصادي في الأسواق العالمية، حيث أن الدول الأوروبية تمتلك تجارب عريقة في عملية الديمقراطية والتي تتمثل في إرثها التاريخي والحضاري.

على العكس من ذلك نجد أن الأنظمة السياسية في الضفة الجنوبية للمتوسط، ساهمت بإدارتها السيئة لشؤون المجتمعات، وتغليب المصالح الخاصة على مصالح الشعوب، وتمسكها بالسلطة والمؤسسات التقليدية الغير قادرة على معالجة مشاكل المواطنين وانتهاج سياسات ارتجالية مزاجية خاضعة للطلبات السلطوية، كل هذا أدى إلى سوء استغلال وإهدار قدرات وموارد الدول، وتقويت الفرص على أجيال بالكامل، فمماذج هذه الأنظمة لا تساعد وضعية الشعوب على ترجمة تلك القدرات والمميزات الهامة التي تتميز بها المنطقة الجنوبية والتي لا تزال محل أطماع القوى الكبرى إلى اليوم. وأدى فشل الأنظمة في الضفة الجنوبية إلى خلق أزمات متتالية أثرت بشكل كارثي على الأوضاع العامة في هذه البلدان، والنتيجة النهائية كانت مزيد من تعميق التبعية للشمال المتوسطي.

أولاً-الإشكالية:

تعالج الدراسة موضوع العلاقات الأورو-مغربية لفترة ما بعد الحرب الباردة خاصة مع ازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب، وعليه فإن الإشكالية المطروحة والتي تقوم عليها الدراسة هي:

ما هي حقيقة وطبيعة العلاقات الأورو-مغربية لما بعد الحرب الباردة؟

ولفهم الموضوع والإحاطة به، وللإجابة عن الإشكالية طرحنا هذه التساؤلات الفرعية التي تساعدنا على إتمام الدراسة.

- ما هي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المغربية؟
- كيف تتجسد العلاقات الأورو-مغربية وما أهدافها؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟
- ما هي الآفاق المحتملة للحدوث في هذه العلاقات؟

الفرضيات:

- كلما كان للمنطقة عمق حيوي واستراتيجي كلما زاد الاهتمام حولها.
- هناك علاقة بين طبيعة العلاقات الأورو-مغربية والأهداف المسطرة للشراكة.
- كلما زاد التعاون الفعلي بين أطراف الشراكة الأورو-مغربية كلما زادت فرص الرقي بمستقبل العلاقات.

ثانياً - حدود الدراسة:

أ- الإطار المكاني:

تم تحديد الموضوع في نطاق جغرافي يشمل الدول الواقعة في المنطقة الأورو-مغربية، وتكون بذلك قد احتوت على المجال الأوروبي، ونقصد بذلك الدول المتحدة تحت

مظلة الاتحاد الأوروبي، وامتد إلى دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ونعني بذلك الدول المغربية.

ب- الإطار الزمني:

يبدأ الإطار الزمني للدراسة من فترة ما بعد الحرب الباردة، وبالتحديد من انطلاق مشروع الشراكة الأورو-متوسطية وذلك في عام 1995 إلى غاية إعلان مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي جاء في عام 2008.

ثالثا- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- دراسة وتحليل اتفاقيات الشراكة الأورو-مغربية
- إلقاء الضوء على مسار دول المغرب العربي وأهم التحديات التي تواجه العلاقات الأورو-مغربية.

رابعا- أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية:

قمنا باختيار هذا الموضوع نتيجة لدوافع شخصية بالدرجة الأولى فيدخل ضمن التخصص الذي درسناه في مشوارنا الجامعي، كما تمثل منطقة المتوسط ككل أهمية جيوسراتيجية، مما يعكس ذلك على العلاقات الدولية، وأردنا من خلال هذا البحث أن نسلط الضوء على الجزء الغربي للمتوسط والعلاقات التي تربط طرفيه.

ب- الأسباب الموضوعية:

إن موضوعنا هذا يهتم بقضية محورية في المنطقة الأورو-مغربية حيث يشمل دراسة إقليمية ذات أهمية وباعتبار أن منطقة شمال إفريقيا تحتل مكانة جيوسراتيجية هامة قامت

الدول الأوروبية بوضع عدة اتفاقيات منها ما تقي بالشراكة ومنها ما تقي بالتعاون، وهذه الدراسة تمكننا من الاطلاع الجيد على حقائق هاته العلاقات.

ج- الأسباب العملية:

أما الأسباب العملية التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع هو محاولة إلقاء نظرة تحليلية له من خلالها نكشف آفاق الشراكة الأورو-مغربية التي نستنبط ملامح النجاح أو الفشل أو استمرار العلاقات على الوضع القائم.

خامسا- أدبيات الدراسة:

يتطلب إنجاز هذا البحث الاستناد إلى مراجع وأدبيات اهتمت بالموضوع، فقد حظي موضوع العلاقات الأورو-متوسطية بشكل عام بمتابعة من المهتمين والمتخصصين، سواء تعلق الأمر بالكتب، الدراسات الأكاديمية والمجلات... ومن بين هذه الدراسات التي أتيح لنا الاطلاع عليها والعمل بها ما يلي:

- دراسة "بشارة خضر" تحت عنوان: "أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008"، والتي اهتمت بدراسة آثار الشراكة الأورو-متوسطية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل وثيقة برشلونة والتطورات الحاصلة من بعدها، أي تطرق الباحث أيضا إلى دراسة سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.
- دراسة "مصطفى بخوش" بعنوان: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، وفيه يتحدث الباحث عن التحولات الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة كما تحدث عن اتفاقات الشراكة والتي تواجهها وختم بحثه بنظرة استشرافية لمستقبل العلاقات.

• دراسة "علي الحاج" بعنوان: "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، تناول فيها الكاتب الرؤية الأوروبية للسلام في المنطقة، والحوار العربي الأوروبي، وتطور سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام منذ مؤتمر مدريد، إضافة إلى أهمية عملية برشلونة.

كما اعتمدنا بعض أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير، منها أطروحة الدكتور محمد الأمين لعجال أعجال تحت عنوان: "استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي تونس-الجزائر-المغرب، حيث تطرق إلى دراسة مختلف محطات الشراكة الأورو-مغربية، والتنافس الأورو-أمريكي على المنطقة، وتطرق أيضا إلى دراسة تاريخ العلاقات الأورو-مغربية.

كما اعتمدنا أيضا على بعض من المراجع باللغة الفرنسية أهمها كتاب

Bekenniche Otmane, « Le partenariat euro-méditerranéen, les enjeux »

حيث تحدث عن العلاقات الأورو-مغربية منذ وجود المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى مرحلة الشراكة وتحدث عن مختلف أبعاد الشراكة، كما تعرض إلى معوقات الشراكة الأورو-متوسطة.

وقد اعتمدنا أيضا على بعض المجالات منها: مجلة المستقبل العربي ومجلة الفكر، مجلة شؤون عربية وأخرى تمت الإشارة إليها في قائمة المراجع.

سادسا - الإطار المفاهيمي

- الاستراتيجية:

ظهر هذا المصطلح في بداية الأمر في المجال العسكري، ثم انتشر حتى دخل جميع المجالات والأنشطة الإنسانية، وقد نشأت البذور الأولية كمفهوم وكفكر وكممارسة مع الصراع المسلح، وعامة هي مجموعة السياسات والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق

الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول، وتعكس الاستراتيجية الخطط المحددة مسبقا لتحقيق هدف معين في ضوء الإمكانيات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها.

- الشراكة الأورو-مغربية:

إن الشراكة هي إحدى الوسائل العملية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد الموجودة في هذه الدول من أجل تحقيق تكامل اقتصادي⁽¹⁾، وعليه فإن الشراكة الأورو-مغربية هي تلك الشراكة التي تجمع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، نقصد بذلك الدول الداخلة في الاتحاد الأوروبي، والدول الجنوبية التي تقع في جنوبه.

وتعد تونس أول دولة مغربية وقعت على اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية في عام 1995 ودخلت حيز التنفيذ عام 1998، في حين وقعت المغرب عليها في عام 1996 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2000، ونظرا للظروف الداخلية التي عاشتها الجزائر فإن هذه الأخيرة تأخرت في التوقيع إلى غاية 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005⁽²⁾.

سابعا - الإطار النظري:

- النظرية الوظيفية الجديدة:

من أهم منظريها نجد "أرنست هاس"، حيث نقد هذا الأخير أفكار "ميتزاني" فيما يخص الفصل بين الأمور الفنية والسياسية، وقدم هذا الأخير مفهوم "الانتشار" مفسرا من خلاله التداخل بين الاندماج السياسي والفني، حيث يرى أن الاندماج الفني حتما سيؤدي إلى توسع باتجاه الاندماج السياسي، كما يقدم أنصار هذه النظرية تعريفا لمفهوم "فوق القومية" على أنه

¹ - بوضياف ياسين، نوري منير، «أثر الشراكة الأورو-جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 16، (السداسي الأول 2017)، ص.171.

² - مرجع سابق، ص.175.

لا يعني نقل سيادة الدولة إلى ما فوق مستوى الدولة لكن يعني تجميع سيادة الدولة المختلفة في مستوى أعلى وهذا بشكل مشترك من خلال مؤسسات فوق قومية.

- نظرية التبعية:

تعود هذه النظرية إلى الماركسيين الجدد وحسب هذا المذهب فإن تفسير الإمبريالية من منطلق الأطراف وليس من المركز، فأساس تخلف دول العالم الثالث كونها تقع داخل منظومة عالمية واحدة بحيث تستغل الأطراف لحساب المركز (المقصود بالأطراف هي دول العالم الثالث، أما المركز فهي الدول الصناعية المتطورة، ولقد لقيت هذه النظرية رواجاً كبيراً حيث أن هذا الطرح يقدم أفكار واقعية فالعامل التاريخي يؤثر بوضوح من حيث ربط الاقتصاديات النامية باقتصاديات الدول الاستعمارية أساساً، وتعمل هذه الأخيرة على استنزاف ثروات دول الجنوب بأقل تكلفة، كما أن هذه التبعية لا تكون اقتصادية فقط، إنما هي سياسية، ثقافية واجتماعية.

ثامناً - الإطار المنهجي:

لدراسة أي موضوع يستوجب الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تساعدنا على فهمه والوصول إلى النتائج التي تكون ثمرة العمل والجهد المبذول، وعليه تعتمد هذه الدراسة على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي:

يستخدم الباحث المنهج التاريخي بهدف استقراء أحداث أو ظواهر وقضايا حدثت في الماضي⁽¹⁾، ونظراً لأهمية التاريخ في الدراسات السياسية فكان ضرورياً لإدراجه في هذه المذكرة، حيث أن سرد تاريخ العلاقات الأورو-مغربية سيساعد على فهم الأوضاع الحالية.

¹-عزیز داوود، **مناهج البحث العلمي**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007)، ص56.

- المنهج الوصفي التحليلي:

يعرف هذا المنهج بأنه تلك الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية معينة وفق خطوات بحث معينة، يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات الضرورية بشأن الظاهرة وتنظيمها وتحليلها من أجل الوصول إلى أسبابها ومسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها⁽¹⁾، ونقوم بالاعتماد على هذا المنهج للتمكن من وصف أطراف الشراكة (الأوروبي والمغربي).

تاسعا-تقسيم الدراسة:

اعتمدنا في البحث على خطة بسيطة من ثلاثة فصول، وكل فصل مقسم إلى مبحثين. يتناول الفصل الأول الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الأورو-مغربية، ومن خلاله نتعرض إلى تحديد دراسة جيواستراتيجية الفضاء المغربي، وذلك للتعرض إلى أهم مميزات الطرفين (الجيوسياسية، الاقتصادية، الحضارية والثقافية)، ثم ننتقل إلى إبراز التطور التاريخي للعلاقات الأورو-مغربية قبل فترة الحرب الباردة.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة الفضاء الأورو-مغربي بعد نهاية الحرب الباردة، وفيه تطرقنا إلى مختلف التحديات التي تواجه المنطقة (السياسية والأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية). أما المبحث الثاني تناولنا فيه المبادرات التي عرفتها المنطقة الأورو-مغربية وذلك انطلاقا من مسار برشلونة إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

¹- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص199.

أما الفصل الثالث والأخير فخصص لمستقبل العلاقات الأورو-مغربية، وذلك بالتطرق إلى الأزمات الموجودة في الفضاء، ومختلف التنافسات الدولية على الإقليم، أما المبحث الثاني فدرسنا فيه سيناريوهات العلاقات.

الفصل الأول

الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة الأورو-مغربية

تمهيد

يتناول هذا الفصل الإطار التاريخي للعلاقات الأورو-مغربية، ومن خلاله نتعرض إلى تحديد دراسة جيوستراتيجية لطرفي العلاقات الأورو-مغربية وأهم مميزات الطرفين، ثم ننتقل إلى إبراز التطور التاريخي للعلاقات الأورو-مغربية من خلال دراسة أهم مراحل التعاون التي ربطت بين الطرفين.

المبحث الأول: جيوستراتيجية القضاء المغربي

تعتبر المنطقة الأورو-مغربية مجال حيوي واستراتيجي يؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية عامة، وهذا ما جعل أهميته الاستراتيجية في تزايد كبير مع مرور الوقت، ومن أجل إيضاح هاته الأهمية، خصص هذا المبحث للتطرق إلى إبراز أهم خصائص المنطقة، وذلك بذكر أهم المميزات: الاقتصادية، الثقافية، التاريخية.

المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسية

تعد الجيوسياسية فرعاً حديثاً من فروع علم الجغرافيا، وقد بدأت تأخذ شخصيتها المستقلة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر (19) وترجع بعض الكتب هذا المصطلح إلى العالم الألماني "كانط" (Kant) حيث كان يدلي بأسس الجغرافية السياسية أثناء محاضراته في الجغرافية الطبيعية ولكن أفكاره لم تجد صدى خارج وسط أوروبا وألمانيا.

ويرجع الفضل إلى الجغرافي السويدي كيلين (K. Jellen) في استعمال لفظ "geopolitik" والتمييز بينه وبين الجغرافية السياسية (Political Geography) وتتأبى بقيادة دولة عظمى في أوروبا وإفريقيا وآسيا وأن الدولة العظمى في أوروبا ستكون ألمانيا وتأثر في أفكاره إلى حد كبير بالجغرافيين الألمان وخاصة "را تزل".

وتعتبر الحرب العالمية الأولى نقطة تحول كبير نحو زيادة العناية بالجغرافية السياسية وكان "كارل هوشوفر" (Haushofer) الوريث الفكري لكيلين وكان متأثر إلى درجة كبيرة بفكرة المجال الجغرافية لأنه يحكم البشرية⁽¹⁾.

وقد تعرض المهتمون بهذا العلم لتحديد مفهومه العام وكانت معظم التعاريف المقترحة متفقة إلى حد كبير في المضمون رغم اختلافها في الشكل والصياغة فيعرفها "روجر

¹ - محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2010)، ص2.

سكرتون" (R. surton) على أنها علم ارتبط أساسا ب "رودولف كيلن" (R. kjellen) و"هارلفرد ماكيندر" (H. makinder) وكارل هوشوفر (K. Haushofer)⁽¹⁾.

ونجدها في كتاب (political geography) ل "نورمن بوندز" (norman pounds) معرفة على أنها « العلم الذي يهتم بالدول أو الإقليم المنظم تنظيما سياسيا من حيث الوظيفة والموارد والمساحة وعوامل أو أسباب تكوينها وأن الدولة تسعى لتوفير لشعبها خير ما يصبوا إليه من رفاهية واستقلال وحرية»⁽²⁾.

أما المفهوم الذي اتفق عليه أغلب الجغرافيين في إطاره العام يتلخص في أن الجغرافية السياسية هي العلم الذي يختص بدراسة الأقاليم والوحدات السياسية⁽³⁾.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الجيوسياسية هي الميدان الذي تدور فيه التفاعلات الموجودة بين الجغرافيا والسياسة وطريقة التأثير بين هذين العنصرين على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وجعلت الجغرافيا السياسة من منطقة المتوسط الغربي منطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى وفي علاقاتها الدولية وقد أدركت الدول الأوروبية هذه الأهمية فلجأت إلى ربط علاقاتها مع أغلب الدول المتوسطية وخاصة دول المغرب العربي باعتبارها جزء لا يمكن التنازل عنه أو تجاهله في المجال المتوسطي الذي وصفه "ماكيندر" بقلب العالم.

ولإبراز الأهمية الجيوسياسية التي يتمتع فضاء المتوسط الغربي سوف نقوم بتحديد موقعه وتوضيح أهم خصائصه وأبعاده الجغرافية فيمتد من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مساحة 3800 كلم وعلى مسافة 800 كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة

¹ - إسماعيل بو الروايح، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب، 2001-2008، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة دالي ابراهيم: كلية العلوم السياسية والإعلام السنة الجامعية 2009-2010)، ص 26.

² - على احمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1998)، ص ص 28، 29 .

³ - محمد جازي، محمد الجغرافيا السياسية، (القاهرة: د د ن، 1996-1997)، ص 8.

جنوة وعلى مساحة 140 كلم بين صقيلية وتونس، و 13 كلم بين إسبانيا والمملكة المغربية⁽¹⁾.

ويبلغ أقصى عمقه 5150 مترا ومتوسطه 150 مترا ويتميز هذا المجال بمناخ متوسطي معتدل وكونه متذبذبا تتداخل فيه الفصول الأربعة لكنها تظهر بوضوح ويتسبب هذا التذبذب في الكثير من الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية كالجفاف والفيضانات وهبوب الرياح الحارة القادمة من الصحراء الكبرى كما يختص هذا الفضاء بتضاريسه المميزة وخاصة الجبال وعلى الجهتين من المتوسط الغربي حيث تقابل سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من تونس شرقا إلى المملكة المغربية غربا سلاسل جبلية مماثلة على الجهة المقابلة كجبال سير نيفادا وسيرا مورينا والألب، بعكس الجهة الشرقية التي تنخفض عرضيا في الضفة الجنوبية على نظيرتها في القسم الغربي الأمر الذي جعل الصحراء تجاوز البحر ولذلك تداعيات عديدة ومتنوعة طبيعية مناخية اقتصادية واجتماعية.

وتشكل المنطقة الأورو مغربية بوابة للمتوسط ككل من الناحية الغربية وثمة حلقة وصل بالبحر الأحمر والمحيط الهندي وبالتالي فمكانته الاقتصادية عالية الأهمية حيث تعبر المنطقة أكثر من 7000 سفينة سنويا كما يركز حوالي 60 بالمائة من سكان الدول المشاطئة له على السواحل لعوامل متعددة الأمر الذي أدى إلى ظهور مدن ساحلية والتي تكون لها حتما تداعيات سلبية على البيئة والتنمية المستدامة⁽²⁾.

إن معظم الدراسات الخاصة بالتفاعلات والتأثير والتأثر والتعاون والصراع في حوض المتوسط تعود إلى فترة قيام الحضارات في شرق المتوسط وغربه وبداية الاحتلال والتواصل بين شعوبه، وهي تركة تاريخية هامة يحتفظ بها المتوسط وماتزال شواهدا

¹ - Abis Sebastien « entre unité et diversité : la méditerranée plurielle» consulté le : 19/02/2017 .à 10 :55 , http : www.fines.org

² - زاوي رايح، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن القوة سلم القوة دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014) ص ص 104، 105.

قائمة إلى يومنا هذا وذلك ما يرشحه على أنه مهد الحضارات القديمة ومنبع الديانات السماوية الثلاث⁽¹⁾.

ويعتبر المتوسط الغربي مجالا مميزا جيوسياسيا بقدر ما هو مميز جغرافيا حيث يشتمل على عشر (10) دول مقسمة بالتساوي 05 دول أوروبية لاتينية ومسيحية الدين وتشترك في معظم قيمها الاجتماعية والثقافية والحضارية وفي المقابل في الضفة الجنوبية توجد 05 دول عربية افريقية إسلامية تشترك أيضا فيما بينها في الكثير من القيم الثقافية الاجتماعية والحضارية ويمنح المتوسط الغربي مجالا واسعا للمناورة بين صفتيه فدول غرب المتوسط الأوروبية لها اهتمام خاص بالمنطقة وبكل أحداثها وتطوراتها فأمن أوروبا واستقرارها وازدهار مصالحها يستند أساسا على أمن واستقرار المنطقة ويحفظ لنا التاريخ أن دول الخمسة لغرب أوروبا ومنذ زمن بعيد تحاول دائما أن تكون الجوهر والمحور في تسيير وصناعة أحداث المنطقة المتوسطية ومخدمة في ذلك قوتها في بعدها العسكري في فترة المد الإمبريالي وما نجم عنه من تخلف وانهايار وتبعية لدول الضفة الجنوبية وما تزال هذه الدول وعبر مسارات وسياسات متعددة ومتنوعة تعمل للحفاظ على هذا الوضع للتعامل مع كل المستجدات التي تبرز في المنطقة من حين لآخر.

وفي المقابل في هذا الفضاء الجغرافي والجيوسياسي هناك الدول العربية في جنوب غرب المتوسط على الرغم من ضعفها غير المريح على جل الأصعدة إلا أنها الطرف الثاني الرئيس في المعادلة والحلقة المهمة في صناعة حاضر ومستقبل المنطقة لاعتبارات تاريخية حضارية اقتصادية وأمنية فلها من الوزن الجيوسياسي والإمكانيات الاقتصادية والبشرية ما يمكنها من تحويلها إلى عوامل قوة وضغط وتفاوض وتفاعل مع شركاتها في شمال غرب المتوسط⁽²⁾.

¹ - Abis Sébastien, *op cit*.

² - اليامين سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012) ص ص 49، 50.

وبالرجوع للحديث عن منطقة المغرب العربي باعتبارها جزء مهم في المجال الأورو مغربي والتي تشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة لا تعرقها حواجز أو فواصل طبيعية مما هيا إلى إحداث تشابه في الظروف المناخية وأيضا نشاط السكان وتسهيل طرق التواصل بين المقيمين. وفي هذا السياق يقول "مصطفى الفيلاي" في كتابه «المغرب العربي الكبير نداء المستقبل»: «المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية متكافئ في الموارد ومنابع الرزق متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف ويمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الترابط الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب من الغرب إلى الشرق فيكتسب الجهة المغربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي ومجاورتها الغرب الأوروبي»⁽¹⁾.

لقد تعددت التسميات الخاصة بالمنطقة فهناك من يصفها بشمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي للقارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وتعود هذه التسمية إلى الحقيقة الاستعمارية ونجدها تتكون من: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا بالإضافة إلى مصر مع استثناء موريتانيا، كما تسمى أيضا بالمغرب العربي وذلك لكونها تمثل المنطقة الغربية من العالم الأطلسي وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد للأمة العربية في إفريقيا حيث تكون أمام خمسة دول: ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، وموريتانيا ويطلق عليها البعض اسم بلاد البربر على اعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري وتسمى أيضا بالدول العربية المشاطئة للمتوسط ويقصد بها بالإضافة إلى الشمال الإفريقي (الجزائر، تونس،

¹ - مصطفى الفيلاي، المغرب العربي نداء المستقبل، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005)، ص19.

المغرب) أيضا شرق المتوسط (سوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن، العراق) ⁽¹⁾.
أما بالنسبة لدراستنا فيمكن أن نتكلم عن مغرب عربي مكون من خمسة دول وهي:
المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا والذي يحده شمالا البحر المتوسط وغربا المحيط
الأطلسي وشرقا مصر والسودان وجنوبا السنغال والنيجر والتشاد ويمتد فلكيا من الشرق
إلى الغرب بين خطي الطول 25 درجة شرقا أي الحدود الليبية المصرية إلى 17 درجة
غربا والتي تمثل الساحل الأطلسي لموريتانيا ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي
العرض 37 درجة شمالا أي من بنزرت (تونس) إلى 18 درجة جنوبا أي حدود الجزائر
الصحراوية على مساحة تقدر بحوالي ستة ملايين كلم مربع ⁽²⁾، وتتوزع كالتالي:

- الجزائر 2381741 كلم²
- تونس 163610 كلم²
- المغرب 21342 كلم²
- موريتانيا 1032455 كلم²
- ليبيا 1759540 كلم²

وبذلك تغطي منطقة المغرب العربي حوالي 4 بالمائة من المساحة الإجمالية لليابسة
في الكرة الأرضية و 20 بالمائة من مساحة القارة الإفريقية و 40 بالمائة من مساحة العالم
العربي ⁽³⁾.

أما طبيعيا فيعتبر جزءا من حوض البحر المتوسط رغم وجود المؤثرات الصحراوية
لأن وقوعه على هذا الحوض سمح وأعطى له الفرصة لكي يتصل بدول البحر المتوسط

¹ - أمين البار، منير سكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء
القانونية، ط1، 2014)، ص ص 39- 42.

² - ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، (الأردن: دار ابن
بطوطة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 48.

³ - عاشوري أحمد، الأحلاف الأوروبية وعلاقتها ببلدان المغرب العربي 1980-1995، رسالة ماجستير غير منشورة في
التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة الجزائر: كلية لعلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 2011-2012)، ص ص 54،

منذ آلاف السنين وذلك عن طريق مضيق جبل طارق وصقيلية عن الساحل الشمالي لإفريقيا الذي يقوده إلى دول المشرق العربي ومناخه يتأثر بتأثر إلى حد كبير بمؤثرات البحر المتوسط، كما يدخل المغرب العربي ضمن هذا الإقليم نظرا لوجود تشابه بين نظام تضاريس هذه المنطقة والأراضي التي تقع في الشمال المتوسطي ولاسيما وجود جبال الأطلس التي تعتبر في الواقع تنمية للنظام الألباني الذي يظهر في الحوض الغربي لهذا البحر والذي يمكن تتبعه من شبه جزيرة إيطاليا وعبر صيقليا إلى شمال إفريقيا⁽¹⁾.

وهكذا جعلت الجغرافيا من المنطقة المغربية منطقة التقاء وهمزة وصل بين أربعة أبعاد جيواستراتيجية وهامة في نفس الوقت والتي تتمثل في:

أولا- البعد الإفريقي:

يعتبر المغرب العربي البوابة الرئيسية نحو إفريقيا السوداء باستثناء تونس التي حرمتها الحتمية الجغرافية، وهذا إذا نظرنا إلى تونس كدولة منفردة ولكن بالنظر إليها كدولة تنتمي إلى اتحاد المغرب العربي فإنها تكتسب هذا البعد كنتيجة منطقية للنظر إلى منطقة المغرب العربي كوحدة إقليمية.

ثانيا- البعد الشرق أوسطي:

منذ دخول الإسلام إلى منطقة المغرب العربي كان هذا الأخير بعد أساسيا للوطن العربي والحضارة الإسلامية بشكل عام لكن مع سيطرة مصطلح "الشرق الأوسط" على أدبيات المفكرين واعتقادات السياسيين الغربيين وحتى الغرب في إشارتهم إلى منطقة الخليج العربي صار يصطلح على تسمية هذا البعد بالبعد الشرق أوسطي بدل البعد العربي وجغرافيا يعطي هذا البعد للمغرب العربي امتداد نحو الخليج وآسيا.

ثالثا- البعد الأطلسي:

حيث تطل منطقة المغرب العربي على أهم مواقع المرور الدولية ونقصد هنا

¹ - يسرى الجوهري، الوطن العربي دراسة في الجغرافيا التاريخية الإقليمية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004)، ص ص 18، 19.

بالتحديد مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والذي يكتسي أهمية اقتصادية وعسكرية بالغة الأهمية يصعب تجاهلها في ظل التقسيم الاستراتيجي الدولي نظر لما يمر عبره من سفن تجارية وعسكرية وبالأخص حاملات النفط التي يمثل توقفها مشكلة صعبة الحل بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية⁽¹⁾.

رابعا - البعد المتوسطي:

حيث يعتبر البحر الأبيض المتوسط الواجهة الأساسية والمعبر الأساسي بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نحو القارة الإفريقية وفي نفس الوقت لا يمكن لدول المغرب العربي ممارسة مختلف النشاطات الحياة الدولية بيسر ومن ناحية الوقت والتكلفة إلا عن طريق البحر الأبيض المتوسط خاصة مع حلفائها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص في ظل التسليم بأن دول المغرب العربي لا يمكنها الاستغناء عن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة نشاطاتها على الساحة الدولية على الأقل في السنوات المقبلة⁽²⁾.

إذن الفضاء الغربي للمتوسط يمثل فضاء جيوسياسي واستراتيجي هام ومميز جدا عن بقية فضاءات البحر المتوسط الأخرى فجمع بين صفتيه تاريخ مشترك يحمل صبغة استعمارية امبريالية بالإضافة إلى الانقسام الحضاري لرسالتين سماويتين (المسيحية والإسلام) والتي تشهد حاليا على أحداث حوار بين شعوبها دون نسيان الهوية الموجودة بين الطرفين وهذه الهوية تمس المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية

إن الوزن السياسي وقوة الدولة هما نتاج المقومات الطبيعية (الموقع، المساحة، المناخ، الموارد المائية، التربة، والنبات الطبيعي) والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان وتركيبهم العمراني ونموهم وتوزيعهم والمقومات الاقتصادية التي تتمثل في مصادر

¹ - إسماعيل بو الروايح، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

² - مرجع نفسه، ص 30.

الطاقة والموارد المعدنية والصناعية والزراعية وتوافر الغذاء وقوة التجارة وتعد المقومات الاقتصادية أهم مقومات القوة بكل أشكالها وأبعادها بل أصبحت المحرك الأساسي للعلاقات الدولية حيث كانت ولا تزال المصالح الاقتصادية سببا أساسيا للتحركات السياسية والعسكرية الدولية والإقليمية⁽¹⁾. وإذا ربطنا هذه الفكرة بدول المغرب العربي فإننا نضعها موضع التشكيك فعلى الرغم من الموقع الاستراتيجي الذي تحتله ورغم الثروات التي تتمتع بها إلا أنها لا تمثل وزنا اقتصاديا معتبرا وذلك لعدم استغلال هذه الموارد بالقدر الكافي ولأنها لا تحظى بالمستويات الاستثمارية اللازمة.

ففي مجال الطاقة تتمتع دول المغرب العربي الجزائر مثلا بثروات هائلة وهامة فنجد الجزائر مثلا تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا كدولة طاقوية وتتمتع باحتياطي قدره تسعة (09) مليون برميل من البترول وتنتج منه حوالي 766 ألف برميل يوميا بالإضافة إلى أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية والذي قد يزيد عن 160 تريليون متر مكعب. كما يحتوي جنوب المغرب العربي على ثروات باطنية هامة لم يستغل بعضها إلى حد الآن فهناك مخزون هام من النفط والغاز الطبيعي في منخفضات واسعة في ليبيا والجنوب الشرقي للجزائر وبكمية أقل في الجنوب التونسي⁽²⁾.

ويحتل المغرب العربي إلى جانب حيازته على تلك الثروات المرتبة الأولى بين منتجي مادة الفوسفات في العالم حيث توجد مناجم ذات أهمية من الفوسفات في المملكة المغربية والصحراء الغربية وتشير الإحصائيات إلى أن المملكة المغربية تنتج حوالي 60 بالمائة من الإنتاج الإفريقي و48 من الإنتاج العالمي إلى جانب تسجيل كميات متواضعة في دول مغربية أخرى مثل الجزائر 03 بالمائة وتونس حوالي 4 بالمائة.

¹ - على الحاج، سياسيات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص96.

² - زاوي رابح، مرجع سابق، ص ص 113، 114.

فيصدر المغرب العربي في المقام الأول النفط والغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام والسمك والتمور والمنتجات والزيوت النباتية⁽¹⁾، لكن النفط لا يمثل المصلحة الاقتصادية الاستراتيجية الوحيدة التي تجذب أوروبا وتدفعها إلى بذل جهود خاصة للسيطرة على المنطقة العربية أو التعامل معها فإلى جانبه توجد أموال النفط السائلة التي تسعى أوروبا إلى جذبها للاستثمار في أراضيها.

ولا تزال أوروبا هي الشريك الاقتصادي الأول للعالم سواء من حيث الصادرات أو الواردات وتمثل تجارة العالم العربي مع أوروبا 80 بالمائة من مجمل تجارته الخارجية وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ذلك بالنسبة لبلدان المغرب العربي وتتجاوز نسبة الصادرات العربية إلى أوروبا نحو 62 بالمائة من عموم الصادرات العربية وحتى بالنسبة للبلدان النفطية⁽²⁾.

وتزخر بلدان المغرب العربي بإمكانيات طاقة واعدة في مجال الطاقة المتجددة ورغم تنوع مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة إلا أن الطاقة الشمسية تعتبر أهمها على الإطلاق نظرا إلى طبيعة الأراضي والمناخ في منطقة المغرب العربي فمعدلات الإشعاع الشمسي كبيرة وهي تراوح وفق التقديرات ما بين 1900 كيلو واط ساعي /متر² في المناطق الساحلية و3200 كيلو واط ساعي /متر² /سنة في المناطق الصحراوية.

أما في مجال الطاقة الريحية في منطقة المغرب العربي فهي معتبرة وتتركز بالأساس في تونس في منطقة الوطن العربي في الشمال وكذلك في المغرب وتحديدًا بمنطقة جبل طارق في الشمال والمحيط الأطلسي جنوبًا أما في الجزائر فتتركز إمكانيات

¹ - لرباع الهادي، "المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي بالخط العادي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 06، (2015)، ص160.

² - برهان غليون، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1، 2001)، ص57.

الرياح فيها في الصحراء وتحديدًا في الجنوب الغربي ويرأوح معدل الرياح في المنطقة ما بين 6 إلى 11 م / في ثانية⁽¹⁾.

ولكن بالرغم من هذه الإمكانيات الواعدة التي توفرها مصادر الطاقة المتجددة إلا أن الاستخدام الحالي لتلك المصادر محدود وهامشي في ظل سيطرة وهيمنة شبه كلية بمصادر الباطنية (البتروال والغاز الطبيعي).

ويظهر الجدول رقم (1) وضع الطاقة المتجددة في بلدان المغرب العربي لسنة 2014

الجدول رقم (1): الطاقة المتجددة في بلدان المغرب العربي للسنة 2014.

ليبيا	تونس	المغرب	الجزائر		
.	240	750	10	طاقة الرياح	
5	20	15	7.1	الطاقة الشمسية (pv)	
.	.	20	25	الطاقة الشمسية (csp)	
5	265	7.85	42.1	ميغا واط	إجمالي الطاقة
0.05	223	10.9	0.37	بالمئة من إجمالي الطاقة المركبة	المتجددة 2014
0	158	325	25	ميغا واط	إجمالي الطاقة
0.02	3.91	5.08	0.22	بالمئة من إجمالي الطاقة المركبة	المتجددة 2012

المصدر: شبيبة بوعلام، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، ص 94.

يتضح من الجدول تفاوت حجم الطاقة المركبة من الطاقة المتجددة (شمسية ورياحية) في بلدان المغرب العربي ونلاحظ من خلاله أن المغرب هو أكثر البلدان المغربية استخداما لهذه المصادر لوفرتة على إمكانيات وموارد هائلة من الطاقة المتجددة وتمثل المنطقة سوقا استهلاكية تجارية واستثمارية واسعة حيث تحوز على كثافة سكانية هائلة تسجل نموا سريعا ومتزايدا، وهذا ما يمنحها امتلاك طاقة بشرية يبلغ سكانها حوالي

¹ - شبيبة بوعلام عمار، "تبيل أبو الطير الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها في بلدان المغرب العربي" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 458، (أفريل 2017)، ص ص 94، 95.

90 مليون نسمة موزعة بنسب متفاوتة ومتباينة وهذا التباين يساعدها على التقارب والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة خاصة على القطاع الزراعي والصناعي فتقدر المساحة الصالحة للزراعة بأكثر من اثنان وعشرون (22) مليون هكتار⁽¹⁾.

ويعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي الممر الرئيسي لناقلات النفط الأوروبية والأمريكية فيمتد طوله إلى حوالي 6505 كلم فيعبر مياهه نسبة 15 % من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وشمال إفريقيا وتمثل منطقة المغرب العربي مصدر للمواد الخام اللازمة للصناعة الأوروبية وسوقا لعدد من منتجاتها، كما يعتبر مصدرا وسوقا لليد العاملة التي تفتقر إليها أوروبا بالنظر للتراجع الديمغرافي في بعض دول الاتحاد الأوروبي⁽²⁾. فالواردات الفرنسية من النفط والغاز الجزائري بلغت حوالي 95 % والواردات الإيطالية من النفط والغاز الجزائري بلغت 87 % والواردات الإسبانية من النفط والغاز الجزائري بلغت 57 % استوردت إيطاليا من تونس 73 % من النفط والغاز مع العلم أن إسبانيا وإيطاليا تعيدان تصدير النفط المكرر إلى الجزائر وتونس بحيث تصدر إسبانيا إلى الجزائر حوالي 51 % من النفط المكرر وتصدر إيطاليا إلى تونس من المادة حوالي 58 % كما تعد إسبانيا مستورد للفوسفات من المغرب حوالي 90 % من احتياجاتها ومن تونس 51% من احتياجاتها أما موريتانيا فتستورد 49 % من الفوسفات المغربي⁽³⁾.

إذا تتمتع الدول المغربية بموقع استراتيجي مميز تكمن في احتلالها لجنوب البحر الأبيض المتوسط وبطل على المحيط الأطلسي إذ أن واجهته البحرية الممتدة من ليبيا شرقا إلى موريتانيا غربا على طول يفوق 2000 كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد على

¹ - إسماعيل بو الروايح، مرجع سابق، ص 43.

² - على الحاج، مرجع سابق، ص 164.

³ - محمد الأمين لعجال أعجال، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2006-2007)، ص 122.

4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا⁽¹⁾، فيمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية من نقل جوي وبحري وإنشاء صناعة تستوعب الأيدي العاملة المدربة العربية والإفريقية من جهة وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة التي تستوردها من دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا من جهة أخرى.

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية والثقافية لمنطقة المغرب العربي

نشأت قديما عدة حضارات على وجه الأرض منها البابلية والفرعونية والإغريقية والفارسية والكنفوشية والرومانية وكانت هذه الحضارات في حالة صراع دائم، بحيث كانت تولد حضارة على أنقاض أخرى. وحاولت حضارة فارس بسط سيطرتها على الحضارات المجاورة فتقدمت إلى المدن اليونانية فواجهتها مقاومة حامية وفشلت أمام اليونانيين وتمكن القائد الشاب "الإسكندر المقدوني" من إخضاع بلاد فارس وتقدم نحو الشرق فبسط سيطرته عليه ولكنه فشل في دمج الشرق والغرب بسبب اختلاف الثقافتين والحضارتين وبعد حاولت الحضارة الرومانية التوسع فاصطدمت بحضارة فارس واحتفظت كل منها بمستعمراتها في الشرق العربي إلى حين ظهور الإسلام وانتشار الحضارة الإسلامية شرقا وغربا وصولا إلى غرب أوروبا أي إلى جنوب إيطاليا وإسبانيا (بلاد الأندلس) وأقام المسلمون هناك حضارة عريقة تميزت بالعلم والأدب والبناء الجميل⁽²⁾.

أما فيما يخص التاريخ الحضاري القديم لمنطقة المغرب العربي فتأثر بعدة حضارات وهذا بسبب الموقع الاستراتيجي والحيوي الذي تحتله بحيث تأثرت بحضارات كثيرة كالبيزنطية والفينيقية واليونانية والمسيحية وظهرت في هذه المنطقة عدة دويلات بربرية التي احتفظت بمميزات البربر الأصلية من لغة ودين وثني، كما أن هذه المنطقة لم

¹ - عادل موساوي عبد العالي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، د ع ن، (سنة 2010)، ص 378.

² - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، (لبنان: دار المنهل اللبناني، دون سنة)، ص 93، 94.

تتأثر أو تنهر في المعالم الحضارية التي جلبتها الحضارات الأجنبية من دين ولغة وتقاليدها إلا تأثيراً بسيطاً وهذا له دور في نشر الإسلام بسرعة في هذه المنطقة.

كما أن التاريخ الحضاري للمغرب الكبير يعود إلى المرحلة الفينيقية في القرن العاشر قبل الميلاد متتابعاً بوصول "عقبة بن نافع" إلى شمال إفريقيا حتى شواطئ الأطلسي ولبى عقبة بوصوله حاجة المنطقة إلى الوحدة وتوج مسيرة الفتح الإسلامي بالاندماج بين العنصر الأمازيغي والعنصر العربي في شخصية إنسانية واحدة فسان المغرب العربي اليوم هم نتاج اندماج أمازيغي فينيقي عربي وبالتالي فمنطقة المغرب العربي لم تكتسب مكانتها التاريخية والحضارية كمركز ثقافي إلا بعد أن دخل الإسلام والعروبة لذا هذه الدول لعبت دوراً هاماً في تطوير المعالم الحضارية والإسلامية بحيث تركت كل دولة من هذه الدول أثراً عميقاً له طابعه وتأثيره على تاريخ الشمال الإفريقي⁽¹⁾.

ومرت منطقة المغرب العربي وعلى مدى العصور العديد من الأحداث التاريخية التي أدت إلى تمتين وحدتها ومصيرها وزودتها بالمخزون الثقافي والاجتماعي والحضاري بدءاً بالفينيقيين وصولاً إلى المد العربي الإسلامي من جهة الشرق والتحرر من الدولة البيزنطية المهيمنة في ذلك الوقت على الانفتاح التجاري والثقافي بالشرق العربي وإفريقيا وجنوب الأندلس شمالاً الأمر الذي مهد لهذه الدول الاحتكاك بمختلف القوى الثقافية والتجارية، ومع سقوط الأندلس 1492 وانحسار تأثير الثقافة الإسلامية عن بلاد المغرب فقد عرفت هذه الدول هجرة نخبة وعمال حرفيين كما نقل الأندلسيون خلاصة حضارتهم ومعارفهم إلى المغرب وبالتالي كانت عوائد الهجرة الأندلسية إلى المغرب نقلة نوعية في

¹ - نعمة السعيد، المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1979)، ص 23.

تاريخيه⁽¹⁾. كما أن التاريخ عزز لمنطقة المغرب العربي تجانسها الجغرافي بحيث هناك تلاقح لشعوبها وتشارك في الفترات الزمانية الكبرى لإنشاء العمران وبناء الدول ومن التفاعل مع تيارات المد والجزر على عرض المنطقة كلها من العصر القرطاجي إلى الغزو واللاتيني إلى الفتوحات الإسلامية⁽²⁾.

أما في العصر الحديث فقد عرفت المنطقة أقوى استعمار حاول أن يلعب ويشوه هوية وتاريخ دول المغرب العربي هو الاستعمار الفرنسي بحيث شهدت هذه الدول إبان الاستعمار مختلف أشكال الاستيطان وطمس للمعالم الثقافية والحضارية. وبعدما أحرزت بلدان المغرب العربي استقلالها وسيادتها وانتصرت في معاركها التحريرية نتيجة كفاحها وتضحياتها وجب عليها التسليح للمعركة الثانية في بناء الاستقلال وبناء وحدة المغرب العربي وعملت على أن يكون هذا الكفاح شاملا لكل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية لتكتمل شخصيته في نوع من التكاملية والتوازن⁽³⁾.

وقبل أن نتعرف على أهم المميزات الحضارية لمنطقة المغرب العربي سوف نعرف الحضارة التي تعرف على أنها اخذ وعطاء وعلاقات واسعة على المستوى الفردي والجماعي وإيجاد صيغ التفاهم والتعاون والوفاق والحضارة العربية الإسلامية أعطت وعلى مدى المراحل التاريخية الكثير للحضارة الأوروبية الحديثة في عدة مجالات كالعلوم والأدب والفنون⁽⁴⁾. وفي المقابل نجد أن الحضارة الإسلامية تأثرت بالحضارات الفارسية والهندية وغيرها ومما لا شك فيه أن أعظم تأثير ارتبط بتاريخ البحر المتوسط الحضاري وظل حيا إلى يومنا هذا هو تأثير العرب المسلمين الذي استطاعوا أن يؤسسوا ما أسماه

¹ - أبجري سفيان، الشراكة الأورو-مغربية وأثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، السنة الجامعية 2012-2013)، ص 98.

² - مصطفى الفيلاي، مرجع سابق، ص 19.

³ - نعمة السعيد، مرجع سابق، ص 64.

⁴ - علي الحاج، مرجع سابق، ص 158.

"ماكيندر" «الإمبراطورية العالمية الأولى» في التاريخ فأصبح الساحل الجنوبي لأول مرة صاحب السيطرة على نقاط كثيرة من الساحل الشمالي وبذلك سقطت وحدة البحر المتوسط بمفهومها اللاتيني وتحول إلى بحيرة عربية شبه خالصة⁽¹⁾.

وعليه فمنطقة المغرب العربي وبفضل الموقع الجغرافي الذي تحتله والمناخ الملائم فيها جعلها تحظى برصيد تاريخي وحضاري زاخر فهي نقطة التقاء لأعرق الحضارات. إن الخصائص المشتركة بين دول المغرب العربي تعد عاملا مهما في تقريب الروابط والصلات بين شعوبها وتصبح هذه الأهمية مضاعفة حين يتعلق الأمر ببعض العناصر الأساسية كما هو الحال في المقومات الحضارية وذلك لما لها أثر تنمية الشعور الجماعي لدى الأفراد والمجتمعات حيث تدفعهم إلى الانسجام والتآلف⁽²⁾. كما أن في المجتمعات العربية بشكل خاص لا يزال الدين عامة والإسلام خاصة المصدر الأول إن لم نقل الوحيد للقيم الرمزية والتاريخية والأخلاقية التي يقوم عليها بناء المدنية والحس الحضاري وهو عمليا ومن هذه الزاوية أهم مرتكز لهويتهم شاءوا ذلك أم أبو⁽³⁾. وتمتاز منطقة المغرب العربي بعدة مقومات وهي:

• أصل السكان: لقد تعاقبت عدة حضارات على بلاد المغرب العربي إفريقية، رومانية، بيزنطية وإسلامية عربية وصولا إلى الغزو الأوروبي لكن السكان الأصليين هم البربر وهو اسم أطلقه الإغريق على من يتكلمون بلغة من غير لغتهم أما البربر أنفسهم فيطلقون على أنفسهم اسم "الأمازيغ" ويعني في لغتهم "الأحرار"، فالبربر هو سكان المغرب العربي الأصليون قبل الفتوحات الإسلامية،

¹ - صور لطفي، التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة أبو بكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012)، ص54.

² - ولد امر براهيم، إشكالية الوحدة المغربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989-1999، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الجامعية 2008-2009)، ص88.

³ - برهان غليون، نقد السياسة الدولية والدين، (بيروت: المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، ط2، 1993)، ص ص 579، 580.

فحسب دراسة الباحث "سعد الدين إبراهيم" التي أجراها في تسعينات القرن العشرين حول إحصاء البربر ونسب تواجدهم على مستوى دول المغرب العربي توصل إلى أن عددهم يفوق 15 مليون نسمة أي ما يوازي خمس سكان الإقليم فهم يشكلون 30% من سكان المغرب الأقصى وما بين 20-25% في الجزائر إضافة إلى توزعهم في عدة قرى بالجنوب التونسي وفي الركن الجنوبي الغربي من ليبيا⁽¹⁾.

لقد اختلط البربر مع العرب بعد الفتوحات الإسلامية هذا ما أدى إلى انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي في هذه المنطقة.

• **الدين:** يشكل الدين بما يبثه من مشاعر التعاطف والتراحم والتآخي وبما يولده من شبكات التواصل والتبادل رابطة تضامن إنساني قادرة على خلق الانسجام الاجتماعي الذي يتجاوز العصبية القبلية والمذهبية والقومية لذا فهو يساعد في خلق الشعور بوحدة الانتماء الذي يولد لدى المجموعات البشرية شعورا متزايدا بضرورة توثيق الروابط والصلات بمجابهة مختلف المصاعب والتحديات⁽²⁾.

• **اللغة:** يرى أنصار النظرية الألمانية وعلى رأسهم "فيخت" و"هودر" بان "اللغة هي العنصر الأساسي الذي يجعل الأفراد يشعرون بانهم يتميزون عن غيرهم مما يولد عندهم إحساسا ورغبة في العيش معا وتكوين أمة واحدة... فهي القلب والروح بالنسبة للامة" ووحدة اللغة متوفرة في المغرب العربي حيث كانت للفتح الإسلامي للمنطقة ولهجرة القبائل العربية إليها والاختلاط هذه الأخيرة مع السكان الأصليين للمنطقة والحركة الطويلة التي شهدتها المنطقة لفترة طويلة بعد ذلك دورا كبيرا في انتشار اللغة العربية بكل جهات المغرب العربي إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم بحيث هناك لهجات مختلفة المنطوقة في بلدانه على اختلاف نبراتها المتأثرة بالظروف الخاصة

¹ - عباس عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2007-2008)، ص ص 56، 57.

² - عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت: د د ن، ط4، 1981)، ص ص 157، 158.

التي عاشها ويعيشها كل إقليم على حدة كما أن هناك عدة لهجات أخرى ليست من أصل عربي⁽¹⁾.

من هذا نجد أن اللغة العربية لم تصبح لغة دين فحسب بل تجاوزت ذلك في اعتمادها مصدرا للتعاملات المنطوقة من قبل الأغلبية وأصبحت لغة رسمية تستخدم في دساتير دولها.

• **الثقافة:** إن ثقافة المغرب العربي انطلقت من التاريخ القديم فنشأة الثقافة في هذه المنطقة جاءت من وحدة الطبيعة وهذا يظهر في تعابير مختلفة فلكلورية فنية لغوية أدبية وفكرية⁽²⁾.

ويشير الباحث "محمد أمين لعجال أجال" في دراسته "استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي" أن انتشار الفرنكوفونية يعود إلى حقيقة تدريس اللغات الأجنبية بالمغرب العربي فمثلا المملكة المغربية تقوم بتدريس اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية في الطور الثاني من التعليم الأساسي أما بالنسبة للجزائر تدرس بالنسبة الثانية من التعليم الأساسي علاوة على تدريس التكنولوجيا والعلوم الطبيعية باللغة الفرنسية ومن كل هذا تسيد نموذج ثقافي واحد وهو النموذج العربي وما ينطوي عليه ذلك من تعويض للخصوصيات الثقافية واندثار للنماذج الثقافية المغايرة وذلك نتيجة عدم التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحرية استعمال المعلومات والأفكار والقيم بدون قيود وعراقيل حيث تشهد غزوا ثقافيا واختراقا للثقافات التقليدية⁽³⁾، ووحدة الثقافة تؤدي إلى وحدة القيم والمفاهيم وإلى وحدة المنظومات الفكرية حيث يقاسم المشاركون في هذه الثقافة المرجعيات والأطر النظرية الكبرى التي توطر آراءهم ومواقفهم بشكل عام وهو ما يرفع

¹ - ولد امير براهيم، مرجع سابق، ص ص 72، 73.

² - فاطمة حموتة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011)، ص 33.

³ - محمد الأمين لعجال أجال، مرجع سابق، ص 105.

من درجة التوافق والانسجام بينهم⁽¹⁾.

من خلال هذه المقومات يمكن القول أن المغرب العربي استطاع أن يحافظ على تاريخه المشترك الذي ساهم في توحيد الدين واللغة وكذا الثقافة في هذه المجتمعات فشعوب منطقة المغرب العربي هي شعوب إسلامية من أصل أمازيغي عربي ذات رصيد حضاري إسلامي مشترك وتاريخ مشترك وشعور للانتماء الواحد والمصير المشترك.

كما أن منطقة المغرب العربي غنية بثقافات متعددة رغم هذا بقيت اللغة العربية لغة مشتركة بين جميع أقطاب المنطقة أما فيما يخص الدين الإسلامي فظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة كما أن التعددية العرقية قائمة على الاتصال لا الانفصال إضافة إلى هذا نجد التاريخ المشترك لهذه المنطقة عبر قرون عديدة⁽²⁾. كما أكد الباحثين أن التلاحق التاريخي والتفاعل مع ضفاف المتوسط الأوروبية والعمق العربي والبعد الإغريقي خصوصية ميزت المغرب العربي الكبير عربيا وباقي المتوسط وميزته عن العرب⁽³⁾.

إن الثقافة في منطقة المغرب العربي لها مكانتها الخاصة بحيث وبعد الفتوحات الإسلامية التي أدت إلى إعطاء تركيبة سكانية متجانسة ومتناسقة سواء من حيث الثقافة أو الدين أو اللغة ضد ما أدى إلى توحيد الحياة الدينية والروحية والتلاحم البشري المتواصل وكذا توحيد اللغة إضافة إلى امتلاكها تاريخ مشترك تعرض لظواهر متشابهة في حد ذاتها.

¹ - ولد امير براهيم، مرجع سابق، ص 75.

² - عادل مساوي، مرجع سابق، ص 379.

³ - فاطمة حموة، مرجع سابق، ص 35.

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات الأورو مغربية

تميزت العلاقات الأوروبية المغربية على مراحل التاريخ المختلفة وبالذات مع الدول الأوروبية المتوسطية بنوع من الخصوصية حيث ارتبطت دول المغرب العربي مع دول المجموعة الأوروبية بعلاقات جغرافية ثقافية، اقتصادية وتاريخية، والتي ميزها استعمار القوى الأوروبية لدول الشمال الإفريقي لفترات زمنية طويلة وما باتت تنتهي إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي برزت فيها القوتين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد حصول دول المغرب العربي على الاستقلال تواصل اهتمام الدول الأوروبية بها والذي يظهر من خلال تكثيف المعاملات التبادلية بين الطرفين الأوروبي المغربي.

المطلب الأول: العلاقات الاستعمارية

كانت دول المغرب العربي في الفترة التي سبقت دخول الاستعمار الإفريقي إليها كغيرها من الدول التي تتميز بوجود ثقافي معين اعتمد أساسا على التعليم الديني وبقدوم فرنسا حاولت جاهدة هدم هذا البناء وتعويضها بأخر يخدم تواجدتها بالمنطقة، ففي العصور الحديثة شهد تاريخ بلدان المغرب العربي هجمات الاستعمار خاصة في القرن الـ 19 وأوائل القرن الـ 20 واشتمل على احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 وفرض حمايتها على تونس سنة 1881 وتواصل مع احتلال الإيطاليين لطرابلس وفرض الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب الأقصى⁽¹⁾، وهذه الفترة تميزت بعمليات المد الاستعماري من قبل دول رأسمالية ومستغلة لدول عرفت عصور من التخلف والتأخر فكانت المصالح الاستراتيجية والاقتصادية هي التي تحرك السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية فبالنسبة

¹ - جلال يحيى، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ج 3، 1966)، ص 839.

لها تشكل المنطقة أهمية حيوية وذلك لقربة الجغرافي منها والأهمية الاستراتيجية والاقتصادية⁽¹⁾.

كما كانت تحاول أن تبني لها إمبراطورية جديدة حين اعتدت على الجزائر في سنة 1830 ثم توقفت مجهوداتها واستأنفتها بعد 1870 بغية التعويض عن فقدان "الألزاس" و"اللورين" وهزيمتها في الحرب الفرنسية والألمانية فعندما استولت على تونس وبدأت أطماعها تظهر اتجاهها كانت خطوة طبيعية لوجودها في الجزائر لا سيما انه لا حدود طبيعية تفصل هاتين الولايتين في حين كان المغرب محل أطماع عديد من الدول الأوروبية مثل : إيطاليا إسبانيا إنجلترا ألمانيا وبذلك تسارعت فرنسا لعقد العديد من الاتفاقيات مع الدول التي تقضي بغرض احتلال مراكش إذ تركت جزء منها لإسبانيا ولكنها لم تتمكن من إقناع ألمانيا الا بتنازلها على الكامبيرون، وفي العموم انتهى الأمر بتوقيع السلطان المغربي معاهدة مع فرنسا سنة 1912 يضع فيها بلاده تحت الحماية الفرنسية⁽²⁾.

وانتبع هذه الدول أساليب الإدارة المباشرة والاحتواء الثقافي والاستيطان الأوروبي وتجاهل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان الأصليين وقد امتد أثر هذه السياسات الاستعمارية على هذه المنطقة ليس فقط إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بل وبعد حصولها على الاستقلال فقد قامت الدول الأوروبية بإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أدى إلى ظهور فئات اجتماعية رأسمالية متباينة أصبحت بمثابة قواعد تدعم الكيان الاستعماري حتى في مرحلة ما بعد الاستعمار وخلال المراحل المختلفة لتكوين الوطنية الحاكمة لهذه الدول المتحررة فمثل ركز الاستعمار على قبائل البربر والطوارق وعمل على التمييز بينها وبين العنصر العربي بغية إيجاد انقسامات داخل المجتمع وقد كان هذا الأمر مرتبط بالأبعاد الاقتصادية لتوفير أكثر

¹ - على الحاج، مرجع سابق، ص 115.

² - زاهر رياض، استعمار إفريقيا، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، ص ص 153-182.

الوسائل فاعلية لتأمين استغلال النفط والمعادن كما عمل المستعمر على جعل اقتصاديات هذه الدول في تبعية مستمرة ودائمة له وتحويل أقطاره إلى مزرعة كبيرة لإنتاج المواد الأولية وإعادة ترسيم الحدود السياسية حيث أدخلت هذه القضية دول المنطقة في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى عدم الاستقرار السياسي والتناحر إلى حد استخدام القوة⁽¹⁾.

لقد اعتمد التواجد الفرنسي في المناطق المغربية التي احتلها على القمع واستخدام القوة العسكرية لغرض تبعية على المنطقة من أجل دعم الوجود الفرنسي بالمنطقة والسيطرة على الهياكل والبنى الاقتصادية بالدول المغربية وتوظيفها لصالح الرأسمالية الغربية التي تمثلها الشركات الفرنسية الأجنبية وعمل على ضرب كل مكونات الهوية والثقافية والتقاليد والشعوب المغربية من خلال عدة آليات ومنها نذكر: المخطط التعليمي الفرنسي والسياسات الاستيطانية الأخرى والتي مارسها خاصة في الجزائر.

المطلب الثاني: علاقات المجموعة الاقتصادية الأوروبية

• اتفاقيات جيل الستينات:

لقد عرفت العلاقات الأورو-مغربية عدة اتفاقيات وهذه الاتفاقيات هي من النوع الثنائي فهي تربط كل دولة مغربية على حدا بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، فقد أرادت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأكيد الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية التي نسجتها بعض دولها من بلدان العالم الثالث خاصة خلال مراحل الحقبة التجارية مع بلدان إفريقية وبلدان عربية⁽²⁾، كما أن هذه الاتفاقيات استهدفت ترسيخ مستوى التيارات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية مع فرنسا وبالتالي فإن الطبيعة التجارية تغلب على

¹ - صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة دراسة مقارنة لحالات الجزائر تونس المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، السنة الجامعية 2010-2011)، ص78.

² - زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة أبو بكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011)، ص38.

مضمون هذه الاتفاقيات وتهتم أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه، زيت الزيتون، مصبرات السمك) التي تدخل إلى السوق الأوروبية في حالة إعفاء من حقوق الجمارك وفي إطار احترام الضوابط وأدوات التي حددتها السياسة الفلاحية المشتركة (الأسعار المرجعية الحصص والتوقيت الزمني) (1).

لقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقيات عدة صعوبات نذكر منها بداية العمل أو اعتماد السياسة بحجة لأروبا ابتداء من سنة 1962 لكن بريطانيا رفضت هذه السياسة بحجة أن لها دول الكومنويلث (أستراليا، نيوزيلاندا والكرييب) وكرد فعل على ذلك اعتمد الأوروبيين على أسلوب التفاوت في تحقيق وتيرة الاندماج وكذا التعاون المدعم أو المكثف وقد نتج عن هذين الأسلوبين ما يسمى بـ: أوروبا بسرعتين أو وتيرتين هذا من جهة ومن جهة أخرى تدهور معدلات التبادل البنية على حساب بلدان الجنوب (2).

وحقبة الستينات استطاعت فيها فرنسا اجتذاب مستعمراتها القديمة في إطار التأثير الأوروبي وللعودة لاتفاقية روما التي نصت على اتفاقيات انضمام بين المجموعة وبلدان المتوسطة الثلاثة (PTM) وشجعت على تعاون اقتصادي وثيق وعلى دعم مالي فضلا عن تنظيم التبادل وأدرج بين ملاحق الاتفاقية وبروتوكول يتعلق بالبضائع الصادرة عن هذه البلدان إلى دول الاتحاد الأوروبي والتي عرفت باتفاقيات جيل الـ 60 كما حافظت فيها الدول الأوروبية مؤقتا على الامتيازات الجمركية التي كانت تستفيد منها قبل إنشاء المجموعة الأوروبية الاقتصادية وهذه الاتفاقيات لم تتعد كونها كلها أو بعضها على أبعد تقدير للمحافظة على الروابط التقليدية السياسية والاقتصادية والثقافية مع بلدان المتوسط

¹ - فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الأوروبية (المغرب: دار توبقال للنشر، ط1، د س ن)، ص170.

² - عطيش يمين، البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطية، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008)، ص56.

غير الأوروبية وفي الوقت نفسه تسعى على تسير النمو الاقتصادي لهذه البلدان رغم غياب الآليات القانونية اللازمة لإعادة سياسة متوسطة حقيقية⁽¹⁾.

ومنه يمكن القول أن اتفاقيات جيل الستينات هي من النوع الثنائي بحيث غلبت الطبيعة التجارية على مضمون هذه الاتفاقيات كما عرفت هذه الاتفاقيات صعوبات كاعتماد السياسة الزراعية المشتركة.

• السياسة المتوسطة الشاملة P.M.G :

من نهاية الخمسينات إلى منتصف السبعينات بدأت باتفاقيات الانتساب بين العديد من الدول المتوسطة بهدف تنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية والجماعة أرادت إقامة علاقات خاصة مع بلدان شمال إفريقيا الثلاثة، وذلك عند إنشاء الجماعة سنة 1958 إما دولا حديثة الاستقلال (كتونس والمغرب) بحيث أنها مقيدة بارتباطات تجارية واقتصادية شديدة مع فرنسا أو دولا تناضل من أجل الاستقلال كالجزائر لذلك أثرت السياسة المتوسطة الفرنسية على مواقف الجماعة تجاه الدول المغربية الثلاث طوال فترة الستينات، كما تم توقيع اتفاقيات انتساب مع دولتين فقط هما: تونس والمغرب في 28 و 31 مارس على التوالي⁽²⁾.

وفي فترة الستينات وبداية السبعينات استجابت الجماعة ككتلة لطلبات رسمية من عدة دول متوسطة لتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية معها فكان إبرام اتفاقيات تجارية تفضيلية ولتقديم المساعدة الفنية مع لبنان ومصر سنة 1972 ومع إسرائيل في سنة 1970 دون أن تتضمن أية مساعدة مالية لذا هدف الجماعة من وراء السياسة الشاملة ثم لومي 1 ولومي 2 كان سياسيا لدرجة كبيرة وتحقيقه يتم بأصوات اقتصادية⁽³⁾.

¹ - أبجري سفيان، مرجع سابق، ص ص 101، 102.

² - سهام حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغربية" مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد الثامن، (نوفمبر 2012)، ص 341.

³ - نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط1، 1984)، ص 210.

كما عرفت فترة السبعينات صراع طويل بين النخب العربية الحاكمة وشركات النفط في العراق والجزائر وسورية وفي المملكة العربية السعودية أيضا في سبيل استعادة السيطرة على هذا المورد الحيوي وهو ما عبرت عنه سياسته التأمينات التي أعقبت حرب حزيران 1941⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول بأن الجماعة الأوروبية والاقتصادية سعت إلى إقامة علاقات مع الدول المغربية وذلك بهدف تنشيط المبادلات التجارية وإقامة اتفاقيات اقتصادية بحيث ركزت هذه الجماعة على الجانب الاقتصادي باعتباره العنصر الحيوي في جميع العلاقات الدولية. كما أنه كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط حتى سنة 1974 ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ولكن بعد أن بدأ البرلمان الأوروبي 1970-1971 يطرح ويناقش فكرة وصياغة سياسة متوسطة شاملة لم تعد خافية الأهداف السياسية بعيدة المدى بحيث تلخصت في السعي نحو تمكين النفوذ السياسي للجماعة في المنطقة، كما أن فرنسا كانت أكثر الدول الأوروبية تأييدا لهذا الاتجاه السياسي المتصاعد⁽²⁾.

كما عملت أوروبا على تحديد استراتيجية خاصة بها في المجال المتوسطي اعتبارا لمفعول الدرجات النفطية خلال ذلك العقد وبهذا أصبحت اتفاقيات الجيل الثاني تهم الأقطار المركزية للمغرب العربي وبلدان المشرق وإسرائيل وكذا بلدان جنوب أوروبا⁽³⁾.

وفي هذا الإطار وضعت قمة باريس المنعقدة في أكتوبر 1972 المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط، فقد وجب توسيعها للمبادلات التجارية والملف الاجتماعي (قضايا الهجرة) والتعاون المالي⁽⁴⁾، وفي 1974

¹ - برهان غليون، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"، مرجع سابق، ص 57.

² - نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص ص 212، 213.

³ - فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 171.

⁴ - زكري مريم، مرجع سابق، ص 39.

أكتوبر ناقش مؤتمر قمة مدريد الخطوط العريضة لهذه السياسة والتي قدمتها اللجنة الأوروبية وطالبت القمة الأوروبية المجلس الوزاري للجماعة بمتابعة وضع أسس هذه السياسة "الشاملة والمتوازنة" والتي تعني بالأساس ضم الاتفاقيات الثنائية القائمة أو التجاري التفاوض عليها في نظام شامل جديد⁽¹⁾، أما سنة 1976 فالاتفاقيات المبرمة بين الجماعات الأوروبية والدول المغاربية والصناعية ونصف مصنعة أما المنتجات الصناعية فقد سمحت للمجموعة بالدخول الحر لأسواقها وذلك بإعفاءها من الرسوم الجمركية ودون تحديد كمي لها باستثناء الواردات الأوروبية من المواد البترولية⁽²⁾. إن هذه الاتفاقيات أصبحت محل اهتمام الدول المغاربية ودول المشرق العربي وكذا أرجاء دول جنوب إفريقيا أيضا من أهم المميزات التي حظيت بها هذه الاتفاقيات الطابع الشمولي أي في الوقت الذي كان يتم التركيز على الجانب الجاري اهتمت اتفاقيات السبعينات بقضايا أخرى شاملة متعددة الجوانب.

• الحوار الأورو-عربي:

أصبحت ظاهرة الحوار الجماعي الذي يدور بين الدول والمنظمات الدولية على مختلف المستويات الإقليمية والقارية والعالمية ومن أبرز الظواهر التي غلبت على دبلوماسية إدارة وتوجيه العلاقات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في المرحلة التاريخية المعاصرة، حيث يمكن القول إن ظاهرة الحوار الجماعي تمثل إحدى تطبيقات السلوك الدولي المتطور وهي في جوهرها نمط من أنماط التفاوض المتعدد الطرق والأغراض في أن واحد، وقد يجمع بين الدول المشاركة في الحوار الجوار الإقليمي أو القاري أحيانا مثلما هو الحال بالنسبة إلى الحوار الأوروبي العربي وغالبا ما تربطها

¹ - نادية محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 213.

² - زكري مريم، مرجع سابق، ص 39، 40.

بعضها ببعض علاقات تاريخية وتقليدية هذا بالإضافة إلى المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة⁽¹⁾.

فالحوار الأوروبي العربي يقصد به على وجه التحديد الحوار الذي قام بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع الدول العربية بهدف الاستثمار. وينتسب الحوار العربي الأوروبي إلى "ميشيل جويبر" وزير الخارجية الفرنسي في عهد جورج بومبيدو ويعد الحوار العربي الأوروبي قناة للتفاوض الجماعي بين دول الجماعة العربية ودول الجامعة الأوروبية ويضم مجالات شاملة ومتعددة الأبعاد فهو يختلف عن السياسة المتوسطة في كونها مجرد إطار للعلاقات الثنائية وخاصة في مجال التجارة بين الجماعة كوحدة دولية وبين بعض الأقطار العربية المتوسطة ولا يعد الحوار بديلا للعلاقات الثنائية أو للسياسة المتوسطة أو اتفاقيات لومي⁽²⁾.

في البداية كانت عواقب مضمون الاتفاقية التي أنشئت علاقات مميزة بين إسرائيل والجماعة على إمكانيات نجاح الحوار في المستقبل فلقد كانت هذه الاتفاقية التي تمتد لفترة غير محددة تقضي بإنشاء منطقة تجارة حرة بين السوق الأوروبية وبين إسرائيل ومن ثم فتحت أبواب الاقتصاد الأوروبي أمام إسرائيل ودون الاستطراد في التفاصيل الفنية فإنه يمكن القول إن الاتفاقية استجابت لكل المطالب الإسرائيلية أي أنها كانت تعويضا كبيرا من أوروبا في مقابل الإعلان عن البدء في أعمال الحوار العربي الأوروبي.

ومن أجل هذا كله جاء رد الحكومات العربية عنيفا في البداية إذ اعتبر الجانب العربي كما جاء في المذكرة التي قدمها السفراء العرب في بروكسل إلى الجماعة الأوروبية أن الاتفاقية مع إسرائيل تعد تشجيعا معنويا وسياسيا ودعم اقتصاديا وماديا لدولة معتدية تحتل بالقوة أراضي دول أخرى تعتبرها الجماعة دولا صديقة⁽³⁾، أي أن البلدان العربية

¹ - علي الحاج، مرجع سابق، ص 134.

² - صور لطفي، مرجع سابق، ص 70.

³ - نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 218.

رفضت بأن تكون جميع الدول العربية في كفة وإسرائيل في كفة أخرى كما أوضحت موقفها للدول الأوروبية بأن هاته الدول كانت لها الفرصة في أن تستغل هذه الاتفاقية في الضغط على إسرائيل لكي توقف توسعها في الأراضي الفلسطينية وعندما كانت هذه المشكلة مهددة لبدء أعمال الحوار تم حلها عندما أرسل الجانب الأوروبي مذكرة إلى جامعة الدول العربية ردا على مذكرتها أوضح فيها أن الاتفاقية الجديدة مع إسرائيل ذات طبيعة تجارية تفضيلية وإنما ليست اتفاقية انتساب وإنما أبرمت لتحل محل اتفاقية سنة 1970 الذي سينتهي العمل بها في جوان سنة 1970 وإنما جزء من المنهاج المتوسطي الشامل المتوازن وهذا وقد أكد متحدث باسم اللجنة المسؤولة عن التعاون في الجماعة حرصها على تنمية علاقاتها مع كل دول جنوب المتوسط، وذلك على أساس الموازنة بين البلدان العربية وإسرائيل حيث أن الجماعة تتفاوض مع بلدان المغرب كما أنها مستعدة لتكرار العملية مع مصر ولبنان وسوريا والأردن.

وبهذا يمكن القول انه وبعد تجاوز المشكلة التي كانت تهدد بدأ الحوار الأورو عربي تم التوصل إلى حل يرضي الجهتين وبالتالي يمكن البدء في أعمال الحوار الأورو عربي.

ومن جانب آخر وبالنظر إلى البعد الهيكلي والإجرائي يتضح المغزى الهام للحوار ففي حين تقع السياسة المتوسطية في إطار النشاط الجماعي فإن الحوار يعد إطار للحركة يجمع بين هذا النشاط وبين التعاون السياسي الأوروبي حيث أن هذا الأخير جاء منذ 1970 منفصلا عن الأول بعبارة أخرى يتضح من طبيعة الهياكل التي تدير الحوار الأهمية السياسية والاقتصادية فقط، التي توليها الدول الأوروبية للحوار⁽¹⁾.

لذا شكل اندلاع حرب أكتوبر 1973 والأزمة النفطية التي أعقبتها بفعل امتناع الدول العربية عن تصدير نفطها إلى البلدان الأوروبية التي بدأت استمرار احتلال إسرائيل

¹ - المرجع نفسه، ص 209.

للأراضي العربية دافعها إلى إطلاق ما عرف بالحوار الأوربي العربي اعتباراً من عام 1974 حيث شعر الأوروبيون أن أزمات الشرق الأوسط باتت تهدد رفاهية مواطنيهم فأرادوا لهذا التواصل أن يشمل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والصراع العربي الإسرائيلي أدى إلى اختلاف مواقف الدول الأوروبية هذا ما جعل من الاجتماعات العديدة ولجان المتخصصة تدور في حلقة مفرغة حيث أمرت المفوضية الأوروبية على حصر مواضيع الحوار في المجالين التجاري والمالي دون الشق السياسي في غياب موقف أوروبي موحد⁽¹⁾.

وبالموازاة مع السياسة المتوسطة الشاملة وكنتيجة لحرب أكتوبر 1973 بين لدول العربية وإسرائيل أرادت الدول العربية منذ مؤتمر القمة العربية المنعقدة في الجزائر في 28 نوفمبر 1973 إشعار الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية من خلال إيفاد وزراء خارجية أربع دول عربية إلى مؤتمر القمة الأوروبية الذي انعقد في ككوبنهاجن في 10-14 ديسمبر 1973⁽²⁾.

كما أن الحوار الأورو عربي قام على أساس الاعتماد المتبادل بين الطرفين وليس على أساس أرضية مشتركة فقد كان لكلا المجموعتين جدول عمل مختلفة ففي حين سعت الدول العربية للحصول على تأييد أكبر من الجانب الأوروبي ونفهم أكبر لمصالحة ركز الأوروبيون على الحصول على فوائد اقتصادية ما أدى إلى فشله بفعل الضغوطات المتبادلة⁽³⁾.

وعليه يمكن القول بأن الحوار الأورو عربي لم يأت بأهداف مشتركة للطرفين بل كل طرف كان يطمح لتحقيق مصالحه وغاياته ففي حين ركز الطرف العربي على

¹ - هاني شميظلي، أوروبا والمتوسط: "تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، (صيف 2008)، ص 147.

² - صور لطفي، مرجع سابق، ص 71.

³ - يمينه عطيش، مرجع سابق، ص 57.

القضية الفلسطينية وكيفية مساندتها في المقابل اهتم الطرف الأوروبي بضرورة حماية وضمان مواردها النفطية والتركيز على ضمان استقرار أسواقها والتزويد بالنفط والطاقة، وبهذا جاءت مرحلة مولد فكرة الحوار العربي الأوروبي التي اقترنت بأهداف وأسباب سياسية واقتصادية على الصعيد الدولي والإقليمي وعبر الإقليمي بدأت مرحلة التأسيس وتحديد الأهداف ولقد عرفت هذه المرحلة تطورات إجرائية وتنظيمية متلاحقة. ولقد واجه بدء الحوار رسمياً أي على مستوى اللجنة العامة وهي أعلى سلطة في الحوار والذي كان مقرراً في 1974/11/24 صعوبات متعددة كتمثيل الفلسطينيين واعتراضات الولايات المتحدة الأمريكية ولما بدأ الحوار في ماي 1975 حول التعاون الاقتصادي وحول موضوعات اقتصادية وفنية وذلك على مستوى الخبراء ولقد تحققت تلك البداية بعد التغلب على المشكلة الفلسطينية وبعد أن خفت الاعتراضات الأمريكية وبعد اقتناع الجانب العربي بدفاع الجانب الأوروبي في مواجهة الأزمة التي أثارها اتفاقية إسرائيل مع الجماعة الأوروبية في ماي 1975، ولقد جرت منذ يونيو 1975 عدة لقاءات دورية بالتناوب بين العواصم العربية والأوروبية⁽¹⁾.

ويمكن اعتبار الحوار الأوروبي المبادرة الدبلوماسية الوحيدة التي جرت في متعدد الأطراف حيث جمعت المجموعة الأوروبية (CEE) من جهة والجامعة العربية من جهة أخرى في شكل حوار ارتبط بلحظتين فارقتين انطلق فيهما الحوار العربي-الأوروبي الأول عند قيامه في أعقاب حرب أكتوبر 1973 والثانية متعلقة بطرف دولي خاص تميز بالبحث عن نظام دولي جديد نتيجة العملية التاريخية للقضاء على الاستعمار.

لقد عمل الحوار الأوروبي العربي على تجاوز الحواجز التي كانت تقف في وجه الطرفين بحيث أن الحاجز الأول والذي تمثل في رغبة الطرف الأوروبي في حصر هذا الحوار في جوانبه الاقتصادية والتجارية أما الحاجز الثاني فتمثل في مشاركة منظمة

¹ - نادية محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 228.

التحرير الفلسطينية، كما لعب هذا الحوار دورا في تفعيل الدول الأوروبية دورها في الدول العربية كما مهد إلى تطوير العلاقات بين الجانبين العربي والأوروبي هذا ما أدى بهذه العلاقات إلى تحقيق التقدم والازدهار.

يعتبر الحوار المؤسسي فاشلا لعدة أسباب منها أن الحالة العربية أصبحت اليوم أكثر سوءا بالمقارنة مع الحالة الأوروبية التي تحسنت إلى حد كبير والدليل على ذلك هو الاضطرابات التي حدثت في الأوضاع الاقتصادية داخل الأقطار العربية فالأرقام تؤكد أن الناتج الداخلي الخام في المجموعة الأوروبية يساوي 20 مرة الناتج الداخلي الخام في المجموعة العربية وإذ وزعنا هذا الناتج على عدد السكان فإن الفرد في أوروبا يتفوق 15 مرة دخل الفرد في العالم العربي ومن الحقائق ذات الدلالة في هذا الخصوص أن أكثر من نصف الدول العربية كانت تنعم عند بدء الحوار العربي الأوروبي غداة حرب أكتوبر 1973 باكتفاء ذاتي في المجال الزراعي والفدائي وبسبب ارتفاع أسعار النفط كانت دول كثيرة تتمتع بفائض مالي كبير⁽¹⁾.

إن الأوروبيين من خلال هذا الحوار أرادوا أن يصلوا إلى شراكة متوسطة وليس حوار أورو عربي هذا ما جعل من دوافع هذه الشراكة تكون فقط من الجانب الأوروبي أما دوافع الحوار فكانت من الجانبين العربي والأوروبي، وبالتالي شكل الحوار العربي الأوروبي مرتكزا أساسيا للسياسة الأوروبية في المنطقة العربية حيث ارتكزت هذه السياسات على البعد الاقتصادي كهدف استراتيجي لإعادة نفوذها إليها وساعدها على القيام بدور سياسي فيها بهدف تكوين أسس جديدة للعلاقات الأوروبية العربية ويساهم في عملية البناء التي تشهدها المنطقة ويشكل منافس لمشروع الشرق أوسطية التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتسويقه⁽²⁾.

¹ - صور لطفي، مرجع سابق، ص74.

² - علي الحاج، مرجع سابق، ص74.

فدول الاتحاد تسعى من خلال مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى تعزيز العلاقات العربية ضمن إطار اتفاقيات اقتصادية تساهم في زيادة الدور الاقتصادي وخاصة أن حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من أحداث دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد سياسات جديدة تهدف إلى تفعيل وجودها على مختلف الأصعدة في المنطقة العربية وذلك بهدف الحد من نفوذ الأمريكي الذي اتسع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة⁽¹⁾.

إن الحوار الأورو-عربي ساهم في تحقيق التطور والازدهار في العلاقات الأوروبية العربية وبحيث ساهم زيادة النمو الاقتصادي كما ساعد الدول الأوروبية على تفعيل دورها في المنطقة العربية هذا ما أدى إلى الحد من توسع النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية خاصة مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ومنه يمكن القول أن الحوار الأورو-عربي جاء نتيجة لمبادرة فرنسية في ديسمبر 1973 في كوبنهاغن وذلك بعد الحضر البترولي وسياسة الربط التي مارسها العرب خلال حرب أكتوبر 1973 كما أن المجموعتين العربية والأوروبية كانت لهما أهداف مختلفة فالجانب العربي كان يبحث عن دعم سياسي أوروبي وتفهم أكبر للطرح العربي بينما الجانب الأوروبي كان يركز على ضمان التزويد بالنفط وتحقيق أهداف اقتصادية واختلاف الهدف لدى المجموعتين أثر بشكل كبير على عمل الحوار العربي الأوروبي وقد أشار الباحث بشارة خضر إلى أن الحوار العربي الأوروبي لم يكن موضع عملية إلى خمس سنوات ونصف (1974-1979) ونهاية ديسمبر 1989 إلى 2 أوت 1990 وهذا راجع إلى تباين الأولويات والأهداف ما أدى إلى جموده وعدم تحقيق تقدم ملموس⁽²⁾.

• السياسة المتوسطية المتجددة

كانت ظروف عقد السياسة المتوسطية المتجددة قد شهدت جمودا في العلاقات الأوروبية المتوسطية واقتصر التعاون خلاله على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية القائمة

¹- نفس المرجع، ص 148.

²- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص ص 87، 88.

على منح بعض المعاملات التفضيلية، ولكن مع مرور الوقت بدأت تتجمع عوامل سياسية واقتصادية ذات أبعاد استراتيجية كبرى شكلت حافزا لدى الأوروبيين لصياغة متوسطة جديدة أخذت تتبلور مع ظهور ملامح النظام العالمي الجديد الذي راح يرتسم مع نهاية الثمانينات:

- تقدم العمل الأوروبي المشترك مع انضمام دول أوروبية مطلة على البحر الأبيض المتوسط كاليونان (عام 1981) وإسبانيا والبرتغال (عام 1982).
- تراجع الثورة النفطية اعتبارا من عام 1982 وتفاقم المشكلات المالية والاقتصادية في دول جنوب وشرق المتوسط بالتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية ووقوع أزمة المديونية في دول العالم الثالث.
- تراجع الاتحاد السوفياتي تمهيدا لانتهائه والانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.
- تسارع نشوب الخليج الثنائية (1990-1991) والانتصار الساحق للآلة العسكرية الأمريكية إيذانا ببدء مرحلة النظام العالمي الجديد وميدان تطبيق الأول في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

وهذا بالإضافة إلى أحداث دولية وإقليمية أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن واقع التقارب الجغرافي والتحركات السكانية وعدة روابط أخرى ويضاف إليها عدم نجاح السياسة المتوسطة الشاملة قد مهدت أيضا إلى التفكير في بناء سياسة متوسطة جديدة بهدف تمتين تلك الروابط وذلك بزيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع وبتحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة⁽²⁾.

ففي جوان 1990 اقترحت المفوضية الأوروبية سياسة أوروبية متجددة حيث أشارت إلى الجوار الجغرافي وكثافة العلاقات ذات الأشكال المختلفة تجعل من استقرار

¹ - هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص 148.

² - مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص ص 83، 84.

ورفاهية دول المتوسط الثالثة عناصر أساسية للمجموعة الأوروبية نفسها لان في حالة تدهور اللاتوازن الاقتصادي في دول المتوسط فإنه لا يمكن التحكم فيه وبعبارة أخرى "أمن المجموعة هو موضوع الرهان"⁽¹⁾.

وتتضمن هذه السياسة ثلاثة محاور:

1-تجاري: الفتح التدريجي للسوق المشتركة للمنتجات الزراعية والصناعية بين

الطرفين

2-مالي: تحديد وتهيئة ومواكبة المشاريع لمصلحة الطرفين لمواصلات اتصالات

سمعي بصري طاقة، وتخفيض القروض في البنك الأوروبي للاستثمارات خارج

الاتفاقيات في مجال البيئة.

3-نقل المعرفة والمساعدة التقنية المؤسسات الجهوية معاهدة التكوين وانتهى الأمر

بوضع بروتوكولات تعاون بين الدول الأوروبية في إطار ما يسمى "السياسة

المتوسطة المتجددة".

إن هذه الاتفاقيات لا تختلف عن سابقتها إلا ما أدخل في رفع الغلاف المالي وفتح

متواضع للسوق المشتركة في وجه البضائع المتوسطة وإدخال محوري البيئة ومساعدة

الإصلاحات حيث استفادت الدول المغربية من قيمة 1072 مليون وحدة نقدية أوروبية.

لقد طبع فترة 1990-1991 اهتمام أوروبي متزايد بالمنطقة وخصوصا بعد اتساع الهوة

بين حكومات وشعوب الدول العربية وتصاعد التوجه الإسلامي في مصر والجزائر وتونس

والتدخل لتحسين الاقتصاد لتقوية الحكومات من أجل البقاء في وجه الحركات الإسلامية

وكل ذلك بهدف التبادل التجاري وتقوية مكاسب الحماية الأوروبية في بلدان جنوب

المتوسط⁽²⁾

¹ - Bekenniche Otmane , **le partenariat euro-méditerranéen les enjeux** (Alger : office des publications universitaires, 2011), p. 40.

² - سهام حروري، مرجع سابق، ص 344.

المطلب الثالث: علاقات الشراكة الجديدة ما بعد 1995

بدأت علاقات الشراكة الأورو-مغربية بانطلاق الشراكة الأورو-متوسطية في نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الإسبانية باجتماع خمسة عشر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي مع اثني عشرة دولة من جنوب وشرق المتوسط، والتي شكلت في المجموع 27 دولة وقعت بداية مسار برشلونة وميلاد الشراكة الأورو-مغربية.⁽¹⁾

تضمن مشروع الشراكة ثلاث أبعاد رئيسية بهدف إنشاء فضاء للسلم والاستقرار.

1-البعد السياسي والأمني: يهدف إلى تحقيق إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن وترقية الأمن الإقليمي.

2-البعد الاقتصادي: ويقوم على إنشاء منطقة للتبادل الحر، والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية.
3- البعد الاجتماعي والثقافي: والذي يقوم على الحوار المتبادل بين الثقافات، والقضاء على مسألة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.⁽²⁾

وتتمثل الأداة التمويلية للشراكة في إطار برنامج "ميذا" ومن خلاله يتم منح الأموال على شكل هبات، أو على شكل قروض بتدخل بنك الاستثمار الأوروبي.

وتكشف الخلفيات التي تقف وراء إعلان الاتحاد الأوروبي لمبادرة خاصة بالشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط على الأهداف الحقيقية غير المعلنة التالية:

- ضمان الاستقرار السياسي لمنطقة جنوب المتوسط وبعكس هذا المعطى تطلع أوروبا وبحثها عن توفير استقرار دائم من خلال سعيها إلى إعادة وترتيب محيطها الخارجي، واحتواء كافة مصادر التهديد والخطر، الإرهاب، الهجرة وغيرها من التهديدات الأخرى، إذ ترى في عرضها لمبادرة الشراكة على دول جنوب المتوسط كأحد أهم الأدوات فعالية لاحتواء هذه التهديدات، وذلك عن طريق تشكيل رفاه مشترك بين الضفتين.

¹ -Dorothee Schmid, « Le partenariat euro-méditerranéen : une entreprise inachevée », revue Questions internationales, N°10 (Novembre2004), p.68.

² -Op.cit, p. 69.

- سعي الاتحاد الأوروبي إلى السيطرة والهيمنة على أكبر رقعة جغرافية ممكنة(*) من حيث صرف الأسواق والمنتجات، وذلك في ظل ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة.

أما الهدف البعيد من مبادرة الشراكة يرمي من الناحية الاقتصادية إلى تحقيق التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة لأوروبا في الاقتصاد العالمي، وترقية المركز الأوروبي في تيار العولمة⁽¹⁾.

ولقد تطرقنا في الفصل الثاني لتفاصيل أكثر دقة وأكثر تعمقا فيما يخص المبادرات التي قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بطرحها على الدول الجنوبية للمتوسط وخاصة بالذكر الدول المغربية، وقد اشتملت دراستنا على مسار برشلونة، سياسة الجوار الأوروبي، مجموعة 5+5، ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط.

في نهاية الفصل الأول نكون قد استخلصنا العديد من النقاط والمتمثلة في الأهمية التي تكتسبها المنطقة الأورو-مغربية، حيث أن لها ثقلا كبيرا سواء على الصعيد الجيوسياسي وهذا باعتبار المنطقة تتوسط ثلاث قارات (أوروبا، آسيا وإفريقيا)، كما أنها منطقة مركزية في العالم ككل، إضافة إلى اكتسابها أهمية اقتصادية بالغة وهذا ما جعلها تكون نشيطة اقتصاديا. وما يضيفي تميزا لهذه الأهمية هو التنوع الثقافي والحضاري من خلال التنوع الفكري، الديني واللغوي.

كما تطرقنا إلى تاريخ العلاقات الأورو-مغربية الممتدة من الفترة الاستعمارية التي عرفت المنطقة المغربية والتي كانت مجملها تعاني من الهيمنة الاستعمارية إلى فترة السبعينات وهي المحلة التي تسبق مرحلة الشراكة.

*- لترتبط منها أكبر رقعة جغرافية قريبة إليها لتشكيل مناطق اقتصادية واستراتيجية كبيرة تقوي موقعها في التنافس الاقتصادي.

¹- بوضياف ياسين، نوري منير، مرجع سابق، ص ص 176، 177.

الفصل الثاني

الفضاء الأورو-مغاربي بعد نهاية الحرب الباردة

تمهيد:

أخذت دول جنوب المتوسط بتأسيس علاقات جديدة مع نظيرتها الشمالية منذ الوهلة الأولى من الاستقلال، فكانت في بداياتها في المراحل الأولى قد كونت علاقات تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، يمكن حصرها في: السياسة المتوسطية الجزئية والشاملة، والسياسة المتوسطية المتجددة، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة باشرت في عقد اتفاقية شراكة التي دائما ما كان مبادرها هو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقا من 1995 حيث شكل الانطلاقة للشراكة الأورو-مغاربية، وهذا ما سنتطرق إليه في محتوى هذا الفصل، إضافة إلى إبراز مختلف التحديات التي يعاني منها هذا الفضاء.

المبحث الأول: التحديات في الفضاء الأورو مغاربي

إن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ولدت في الكثير من المناطق والأقاليم شعورا باللامن والاستقرار ومن بين هذه الأقاليم حوض البحر الأبيض المتوسط والذي ترتبط ضفتيه بين دول متقدمة في الشمال ودول "سائرة في طريق النمو" في الجنوب فالمتوسط يطرح ثنائية متقابلة ومتناقضة إلا أن طبيعة الحالة اللامنية ليست نتاج خطر عسكري واضح المعالم بل هي عبارة عن مجموعة تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية وأخرى سياسية وأمنية وقد خصصنا هذا المبحث للتطرق إلى أهم هذه الصعوبات التي من شأنها عرقلة جهود التعاون الأورو-مغاربي.

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية

أثناء الحرب الباردة كانت مسألة الأمن في المتوسط محسومة حيث كان الارتباط غما بالكتلة الغربية أو الشرقية فكانت الجزائر مثلا مرتبطة بالإتحاد السوفيياتي* وكانت المغرب مرتبطة بالمعسكر الغربي مما شكل ذلك عائقا على التكامل المغاربي أما فترة ما بعد الحرب الباردة والتي صاحبها انهيار المنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية بعد تفكك الإتحاد السوفيياتي وحلف وارسو إلى غاية نهاية حرب الخليج الثنائية وما ترتب على مسار السلام في الشرق الأوسط وغيرها من التحولات التي أثرت على طبيعة المشهد الأمني والمتوسطي وبعد زوال المعسكر الشرقي تحولت الأحادية المهيمنة إلى العمل على حلف عدو جديد وهو دول الجنوب** حيث شكلت الحركات الإسلامية الهاجس الأمني للعالم الغربي⁽²⁾ وعلى سبيل القول عاش الشعب الجزائري سنوات من الرعب والخوف

* كدولة تدور أو تابعة للفلك الاشتراكي ولم تكن بالضرورة دولة شيوعية.

** وهذا ما ذهب إليه على سبيل المثال برينو كولسن في طرحه لفكرة التهديدات القادمة من الجنوب.

¹ - سمارة فيصل مرجع سابق، ص ص 145، 146.

امتزجت بسفك الدماء، أطلق عليها اسم العشرية السوداء والتي استمرت لحوالي عشر سنوات ميزها الصراع بين النظام الجزائري والجهة الإسلامية للإنقاذ وبدأت فصول هذه الحكاية عام 1991، حيث تك إلقاء نتائج الانتخابات البرلمانية الجزائرية التي أسفرت عن فوز الإسلاميين الذين تحصلوا على نسبة 47.28 من الأصوات المعبرة⁽¹⁾، وقاموا فيما بعد بإلقاء خطاباتهم أيام الجمعة الداعية إلى العنف والتطرف، فكان لفوز الجهة الإسلامية وقع كبير على الساحة السياسية والتي رفضت العمل في إطار المبادئ الديمقراطية والتعايش فبالنسبة لهم أن الديمقراطية لم تكن في حد ذاتها مطلباً شعبياً لدى الجزائريين⁽²⁾.

بالإضافة إلى مظاهر الاستقرار السياسي فحول المغرب العربي مثلاً عاشت تحولات سياسية بدرجات متفاوتة وامتدت تأثيراتها لتشمل ما يسمى بالتهديدات الأمنية الجديدة والتي تتمثل في الحركات الإرهابية، تزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتدفق الأسلحة من ليبيا. وفيها شكلت تونس المنطلق للأحداث الشعبية التي اجتاحت الدول العربية منذ 2011 والتي بقيت في أدنى حدود العنف، حيث اقتضت على بعض الاضطرابات التي أثرت على الاستقرار الداخلي والإقليمي. وفي نفس السياق المغاربي فإن الجزائر والمغرب لم تشهد انتفاضات شعبية متفاوتة مقارنة بغيرها في إطار الحراك العربي (الربيع العربي) إلا أن هذا لم يمنع وجود حركات احتجاجية على سبيل المثال دفعت الأنظمة إلى الإقدام على بعض الخطوات ذات الطابع الدستوري، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي النزاعات العرقية الداخلية والطائفية (التغلغل الشيعي) التي شكلت بمجملها توليفة مشجعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تخشاها أوروبا أكثر من غيرها من التحديات الأخرى.

¹ - عبد الله بوقفة، القانون الدستوري تاريخ ودراسات الجمهورية الجزائرية مراجعات تاريخية سياسية، قانونية، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 2008)، ص 226.

² - سويقات عبد الرزاق، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري : كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2009-2010)، ص 110.

تجدر الإشارة إلى أن المغرب العربي يشكل نظاما إقليميا فرعيا عن المركب الأمني للمنطقة الأورو-مغربية، وللوقوف على هذا الموضوع تجدر الإشارة إلى أن هذه القضية تتمتع بديناميكية خاصة فالأمن في المتوسط يرتبط بين أطرافه إذ يعتبر الطرف الجنوبي عمقا استراتيجيا وتاريخيا لأوروبا ولذلك اكتسبت قضية الأمن في المتوسط ثقلا خاصا عند وضع الإطار العام للشراكة الأورو-متوسطية، وازداد الاهتمام بالجانب الأمني في هذا الإطار مع مرور الوقت خاصة في تزايد التطرف الديني وما أفرزه من عمليات إرهابية مست كل أقطار المنطقة المتوسطية وتبقى تحديات الشراكة على المستوى الأورو-مغاربي عديدة ومعقدة والتي من شأنها التعاون بصفة عامة⁽¹⁾.

إن التحديات السياسية والأمنية التي تعرفها المنطقة الأورو-مغربية مرتبطة بنوعين أساسيين: نوع تقليدي مرتبط بسياق إقليمي عام تولد نتائج انقلابات التي يعرفها النظام الدولي عامة، والذي انتقل من ثنائية إلى أحادية وما تفرضه هذه الأخيرة من تهديدات وتحديات في النظام الدولي بما فيها على سبيل المثال ما خلفته من نزاعات وليدة لفترة ماضية لكنها لا تزال عالقة في انتظار حلولها - النزاع المغربي الجزائري وأخرها تقرير المصير في الصحراء الغربية - وما ترتب عنها من توتر بين قطبي الجزائر والمغرب وغيرها.

لقد تناولنا في هذا الجزء أهم التحديات الجديدة التي تولدت عن نهاية الحرب الباردة والمتمثلة في الهجرة والجريمة المنظمة والإرهاب وما شكله من تداعيات مضاعفة للتحديات التقليدية القائمة.

أولا- الهجرة غير الشرعية:

تعد الهجرة من القضايا المتشعبة الأبعاد وذات التأثير السياسي في القرن الـ 21 وصنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه الاتحاد الأوروبي بإجماع 82% من أعضاء

¹ - مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 21

البرلمان فقد تصدرت قمة الأجندة السياسية الأوروبية واعتبرت "أداة الهجرة" كمسألة أمنية تحتاج لعمليات تنسيق وتعاون على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل باعتباره أنه يمكن التخفيف من تداعياتها فقط من خلال العمل المشترك⁽¹⁾، فالمشكلة أن الهجرة غير الشرعية تعكس ظلالها وأثارها وتداعياتها على الجميع في شمال وجنوب المتوسط. وهذه المشكلة تؤثر على القرار المغاربي وعلى القرار الأوروبي فيما يخص العلاقات الدولية بين ضفتي البحر المتوسط، وبالرغم من الحواجز التي وضعتها تشريعات الدول الأوروبية لتوقيف وتنظيم الهجرة من الجنوب باتجاهاتها وكذا تنامي عمليات الرقابة التي وضعتها الدول المغاربية في حدودها إلى حد التجريم والعقوبة بالسجن، إلا أن هذا لم يوقف من زحف المهاجرين نحو الشمال بل العكس عرف تزايد توافد المهاجرين المغاربة.

تصنف الهجرة غير الشرعية كأخطر أنواع الهجرة وفقا للمعيار القانوني وبحسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة فإن الهجرة غير الشرعية تعني عبور الحدود دون التقيد بالشروط للدخول المشروع إلى الدول المستقلة⁽²⁾.

لاشك أن ما يزيد من تخوف الدول الأوروبية والمغاربية معا كونها عرفت أوجها في السنوات الأخيرة وأضحت لعبة سياسية بيد أطراف خارجية عدة، كما أنها أضحت تمثل بعدا مهما من أبعاد سياسية للتعاون الأورو-مغاربي، كما تشكل تحديات وفرصة في آن واحد أمام تعزيز الشراكة في المنطقة لاتصالها بالمسائل الأمنية بما في ذلك التخوف من شبكات التهريب، غسل الأموال، الاتجار بالنساء والأطفال، خلق شبكات مافيا تدير اقتصاديات الدولة المستقلة، التطرف الإسلامي، العنصرية، أعمال العنف والإرهاب.

¹ - حمزاوي جويده، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011)، ص 80.

² - دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعيات وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5 (أكتوبر 2014)، ص 136.

هناك أسباب عدة تدفع بالهجرة نحو دول الاتحاد الأوروبي ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

• أسباب سياسية:

تعتبر منطقة الجنوب المتوسط خاصة وإفريقيا عامة من المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من جنوب الصحراء، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية نحو إسبانيا عبر مضيق جبل طارق والجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث أصبحت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.

ولا يمكننا إغفال أن دول الضفة الجنوبية من المتوسط لا تزال تشهد تأخرا كبيرا فيما يتعلق بالديمقراطية والحكم الراشد والرشادة في تسير مواردها وهذا يجعل من شعوبها تعاني الأنظمة الشمولية التسلطية وما ينجز عنها من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية. وتعاني أغلبية دول جنوب المتوسط من حالة عدم الاستقرار السياسي، ضعف المشاركة السياسية، شيوع ظاهرة الفساد وإهدار المال العام، وكل ذلك انعكس على التنمية الاقتصادية لتلك الدول وهذه الأخيرة لن تتحقق في ظل عدم وجود حرية اقتصادية ومنافسة حرة وفي ظل اقتصاديات ربعية احتكارية، وهذا في مجمل ما يضعف أدائها الاقتصادي وكل هذه الظروف السالفة الذكر تدفع بالأفراد إلى اتخاذ القرار في الهجرة وبكل الوسائل وبدون التفكير في نتائجها⁽¹⁾.

• أسباب اجتماعية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن موضوع الهجرة عاملا من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج في موازاة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة، حيث أن المهاجرين الذين

¹ - دخالة مسعود، مرجع سابق، ص 137.

يواجهون مشاكل الاندماج يتوجهون نحو الأوساط الإجرامية والجريمة المنظمة أو استقطاب التنظيمات الأصولية، وهذا نتيجة لارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الدول المغاربية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي، وقد أجريت دراسة سنة 2004 بالمغرب توصلت إلى أن شاب واحد من أصل اثنين يرغب في الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي أي أن بنسبة 50%(1).

• أسباب اقتصادية:

منها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة في دول جنوب المتوسط وخاصة منها دول المنطقة المغاربية حيث تتزامن هذه الأوضاع مع محدودية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتساعد الهوة بينها وبين دول الضفة الشمالية وبالتالي تكون الهجرة إلى الشمال هي الحل في ظل هذه الظروف وفي ظل عدم وجود وصفات لحلول جاهزة على المستويات الديموغرافية الاقتصادية والاجتماعية(2).

ثانيا- الإرهاب الدولي:

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أكبر التهديدات الجديدة للأمن الإقليمي والدولي معا، والتي انتشرت بصفة كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الظاهرة إلى انتقال الإرهاب من إطاره الضيق إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية، حيث أصبح عابر للأوطان، وزاد الاهتمام الأوروبي بها خاصة بعد تفجيرات مدريد في 11 مارس 2004، وتفجيرات لندن في 07 جويلية 2005 وباريس 12 جانفي 2005، وفي هذا الصدد نجد أن الإتحاد الأوروبي قد صنف ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة.

¹ - كتاب زهية، بقنيش عثمان، "استراتيجية الدول الأورو-مغاربية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال العمل المشترك"، مجلة دراسات، جامعة عمار تليجي، العدد 55، (جوان 2017)، ص248.

² - شاكري قويدر، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2014-2015)، ص86.

قبل التطرق لظاهرة الإرهاب في المنطقة الأورو-مغاربية تجدر الإشارة إلى أن الإجماع على أي تعريف موحد لم يتحقق لحد اليوم، ولكن عموما يمكن القول أن "الأعمال الإرهابية تتمثل في أعمال إجرامية موجهة ضد دولة ما وتستهدف أو يقض بها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور"⁽¹⁾. وكثيرا ما يرتبط مصطلح "الإرهاب" بكلمة التطرف الإسلامي (الأصولي) والذي يمثل أكبر العقبات التي تواجه عملية الشراكة في الإطار الأورو-مغاربي، لكن في المقابل توجد كذلك قضية التطرف الفكري في المجتمعات الأوروبية بمشكلة الإسلاموفوبيا⁽²⁾، وساعدت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت في كل من "نيويورك" و"واشنطن" إلى تنامي وانتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا في دول الإتحاد الأوروبي عامة وقد انتقدت الجاليات المسلمة أجهزة الإعلام الألمانية في ضوء عدم قيام هذه الأخيرة بالتفرقة الواضحة بين المسلمين والإرهابيين⁽³⁾.

ويمكن القول أن الإرهاب أصبح مشكلة إقليمية بالنسبة لدول الفضاء الأورو-مغاربي وذلك بنسب متفاوتة⁽⁴⁾ مما يستوجب التنسيق والتعاون لمواجهتها. وتعتبر الفترة الممتدة من 1980-2011 من أكثر المراحل التي عرفت الدول المغاربية موجة من المد الإرهابي (الأصولي) ضد الفضاء الأورو-مغاربي فالجزائر وحدها عرفت معدلات غير مسبقة بحيث خلفت أيادي الغدر والإجرام بين 40000 و 70000 قتيل ناهيك عن عدد الجرحى والخسائر المادية وقد مرت أيضا باقي دول المغرب العربي بهذه المأساة ولكن

¹ - كتاب زهية، بفتيش عثمان، مرجع سابق، ص 247.

² - سمارة فيصل، مرجع سابق، ص 145.

³ - هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2010)، ص 147.

⁴ - معمر سليم، البعد الأمني في العلاقات الأورو-مغاربية فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة أبي بكر بلقايد : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2011-2012)، ص 63.

بدرجة أقل حرجا من التي عرفتھا الجزائر⁽¹⁾. ويبرز التهديد بشدة تتامي دور الحركات الأصولية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي مما يهدد المنطقة عامة فحدوث أعمال عنف من طرف حركات إسلامية متطرفة قد يؤدي بدوره إلى التأثير ويشكل آخر على الضفة الشمالية للمتوسط بحكم الموقع الجغرافي القريب.

ثالثا - الجريمة المنظمة

تعتبر كتهديد آخر عابر للحدود امتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتمثيل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تتامي هذه الظاهرة التي تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع ومن أبرز أنواعها نجد: تجارة المخدرات، تبييض الأموال، وما يزيد من خطورتها كونها منظومة جرائم أو مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي تعدد الأشخاص المساهمين وهرمية التنظيم والتبعية، فالإجرام يشكل تحديا جديدا للأمن وقد تزايد بقوة في العشرية الأخيرة نظرا لتزايد حركة الأشخاص والممتلكات، فهو مصدر الفوضى السياسية المؤدية للحالات النزاعية فغالبية النزاعات الحالية مرتبطة بالخيوط الدولية للإجرام العابر للأوطان والذي ساهم التقدم التكنولوجي والاتصالي في توسيعها⁽²⁾ ويعتبر المجتمع أن الجريمة المنظمة هي أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، فقد اندحرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة وأصبحت المنظمات الإجرامية عبارة عن شبكات متخصصة في واحدة من النشاطات كتهريب المخدرات الاتجار بالأسلحة والبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، ومثل هذه النشاطات الإجرامية ترتبط عادة بالدول الضعيفة أو الفاشلة كما أشارت إليه

¹ - بوزادية جمال، الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2012-2013)، ص73.

² - معمر سليم، مرجع سابق، ص ص 72، 73.

الوثيقة الاستراتيجية للأمن الأوروبي حيث يمكن في حالات متطرفة أن تسيطر الجريمة المنظمة على الدولة أين يوجد ضعف الرقابة على الحدود⁽¹⁾.

إن الجريمة العابرة للحدود تشكل خطرا أمنيا متصاعدا حيث تشابكت خيوطها* على المستوى الدولي ولم يعد من السهل التحكم فيها إلا بالتعاون وتبادل المعلومات وخلق ميكانيزمات تسهل عمل الفرق الأمنية المكلفة بملف هذه الجريمة وتبادل الخبرات والتشاور حول مناهج المكافحة وسبل عملها على المدى القريب والمصلحة المشتركة بين دول ضفتي المتوسط، وتتطلب تكاثف الجهود ويحبط كل المحاولات الرامية لحماية المجتمعات من مخلفات هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرات عديدة على جميع وحدات النظام الدولي والتي مست حتى الجوانب الاقتصادية أو بالأحرى النظام الاقتصادي العالمي من خلال إعادة هيكلته متأثرا بتحولات البيئة الدولية العميقة على ضوء الحركية الاقتصادية التي أدت إلى زيادة وثيرة العولمة الأمر الذي استدعى بروز ما يسمى بظاهرة الاعتماد المتبادل بالموازاة مع إقامة التكتلات الاقتصادية الكثيرة بهدف الحد من تلك التأثيرات⁽²⁾.

إن التحولات العميقة التي مست الاقتصاد الدولي هي مجموعة من الظواهر الجديدة المرتبطة بالثورة الصناعية الثالثة، وهي ثورة تعتمد على المعرفة ولها تطبيقاتها في العديد من المجالات خصوصا ثورة الاتصالات والمواصلات التي فتحت عصرا جديدا في طريق عولمة الأوضاع والأحداث الاقتصادية وحتى الاجتماعية، فديناميكية الاقتصاد الدولي اليوم محكومة بقوتين متناقضتين في الظاهر لكن تعملان بطريقة تكاملية من جهة

¹ - حمزاوي جويده، مرجع سابق، ص78.

*- تساهم عموما شبكات الإجرام في تمويل الشبكات الإرهابية مما يزيد من مخاطر هذا التداخل بين الظاهرتين.

² - باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص35.

حركة عولمة تعطي الأسواق لتؤثر على استراتيجية المنتجين ومن جهة أخرى مسار بناء إقليمية،⁽¹⁾ والعولمة كعملية تحول (process of change) فيمكن القول أن من بين ما تهتم به هو تنامي درجات التماثل بين المجتمعات والمؤسسات في كافة مجالات الحياة المختلفة والمتنوعة بكيفية تعمل على تحفيز هذه المجتمعات والمؤسسات من أجل إقامة حكومة عالمية موحدة خاضعة لنظام حكم واحد⁽²⁾.

إن التحولات التي حدثت بعد الحرب الباردة استطاعت إحداث تغييرات جذرية في مضامين النظام الدولي كالعولمة التي استهدفت من خلالها تسهيل كل التعاملات والتبادلات في مختلف مجالات الحياة وهذا يعتبر تحدي اقتصادي لمواجهة مختلف العقبات التي تواجه الدول ومصطلح "العولمة" هو مصطلح حديث ظهر بعد زوال الثنائية القطبية.

والعولمة الاقتصادية كما يعرفها "الصندوق الدولي" هي «التعاون الاقتصادي المتنامي بين دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله»، كما عرفها البعض بأنها «مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة واستجاب الدولية من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات والتكامل بين الرأسمالية»⁽³⁾.

ومن خلال كل هذا يمكن القول أن العولمة الاقتصادية تقوم على ما يلي:

- حرية تنافس رؤوس الأموال: وذلك من خلال تمكين المستثمرين الاستثمار في دول العالم وتقديم تحفيزات متعددة لهم.

¹ - مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 23.

² - صالح سالم، "العولمة والطرف الثالث"، مجلة شؤون عربية، ع 107، (سبتمبر 2001)، ص 231.

³ - حنان لبدي، مرجع سابق، ص 64.

* - الأزمة المالية العالمية 2008 هي أزمة مالية واقتصادية البنو ليبرالية حدثت بفعل مجموعة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

- حرية التجارة الدولية: أي الاعتماد على مبدأ الخصخصة إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد بدل القطاع العام
- ظهور أسواق عالمية جديدة: في مجالات متعددة كالخدمات والأعمال المعرفية والتأمين والنقل وكذا أسواق مالية جديدة.
- ومن خلال هذه الوقائع كان للعولمة أثر في التحولات الدولية الراهنة ومن بينها⁽¹⁾:
- جعل هذه الاقتصاديات تتعرض لأزمات اقتصادية وهذا ما سوف تتعرض له في الأزمة المالية لسنة 2008 بسبب سياسات العولمة الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية بين الدول والشركات بسبب قوانين العولمة الاقتصادية المتمثلة في عدم تدخل الدول في الاقتصاديات بالإضافة إلى المنافسة وحرية التجارة.
- الهوة بين الشمال والجنوب الذي ساهم في إفراز الفقر بحيث الملايين يعيشون في حالة فقر.

استقبلت الدول المغاربية مطلع التسعينات بمديونية كبيرة أثقلت اقتصادياتها وأضعفتها كما زادت، فقرا وأمام قلة الإمكانيات وزيادة حاجياتها للواردات نتيجة لارتفاع الطلب الناجم عن النمو السكاني المتسارع وجدت الدول المغاربية نفسها أمام حتمية اللجوء للأطراف الخارجية والمؤسسات الدولية بالتحديد من أجل إعانتها على إعادة اقتصادها. ومن أكبر التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير فرص عمل كافية مما تزايدت عنه معدلات البطالة، وتهديد الاستقرار الاجتماعي ومخاطر الهجرة غير الشرعية نحو شمال البحر المتوسط وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وكذا غياب التنسيق في المواقف الخارجية، وتعثر قيام سوق مشتركة والاعتماد على الأسواق الأوروبية في تسويق الصادرات واستيراد المواد الضرورية، لكن رغم تنفق جميع التيارات في الحقل الاقتصادي على أن للدول المغاربية من مقومات التكامل ما يجعلها

¹ - باهي سمير، مرجع سابق، ص 58.

قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدراتها الإنتاجية والاستخدام الأمثل لمواردها وإمكانياتها، كل هذا يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني مما يضمن خلق فرص عمل لمواطنيها، والرفع من مستوى معيشتهم وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة⁽¹⁾، كما واجهت الدول المغاربية بعد الحرب الباردة صعوبات تداخل السياسي بالأمني والاقتصادي كمشكلة الصحراء الغربية التي تعتبر أكثر تعقيدا وخطورة في زيادة توتر العلاقات المغاربية، وهذه المشكلة لم تعرف نهاية بعد وليس هناك ملامح تبشر بحلها هذا ما جعلها العائق الأول في العلاقات البينية المغاربية،⁽²⁾ ومشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب وكذا تباين المواقف من قضية لوكربي. أما بالنسبة للدول الأوروبية التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الإفريقية فقد أصبحت بعد الحرب الباردة تواجه تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية مثل : اليابان والصين ولم تكن معظم الدول الأوروبية دولا قادرة إنتاج البترول مما جعل اقتصادها يعتمد على الطاقة المستوردة وكانت أقرب وأكبر مصادر البترول لأوروبا في منطقة البحر المتوسط عامة والدول المغاربية خاصة هذا ما جعلها تهتم بعلاقاتها مع هذه الدول لضمان استمرار تدفقات البترول إليها. وأصبحت أوروبا المتعامل الرقم واحد في منطقة المغرب العربي خاصة في مجال الطاقة، وبالتالي تحقق نتيجة التعاون بينها وبين أقطار المغرب العربي في استفادة الدول الأوروبية، من المواد الأولية في أقطار المغرب العربي، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الأوروبية، واستخدام يد عاملة رخيصة في أوروبا، وتقديم مساعدات مالية وتقنية

¹ - جلطي غانم، بن منصور عبد الله، الاقتصاد المغاربي بين التحديات الأمنية وفرص التنمية، الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة جامعة تلمسان، يومي 03/04 نوفمبر 2009، ص 8.

² - ديدوي ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل" المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 312، (فيفري 2005)، ص ص 52-69.

أوروبية إلى الأقطار المغربية، وكذا فتح استثمارات جديدة داخل الأقطار المغربية⁽¹⁾، فحول جنوب المتوسط لطالما كانت امتداد للمصالح الأوروبية فهي بالنسبة لهذه الدول سوقا استهلاكية خاصة من المنظور الجيوستراتيجي مما يخدم مصالح الاقتصاد الأوروبي⁽²⁾. لذا فالاتحاد الأوروبي يستحوذ على النصيب الأكبر من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي وكذا قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها منقلبة حسب التقلب الحاصل في التجارة الخارجية وهو ما استغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة المغربية⁽³⁾، كما تعتبر الدول المغربية سوقا مهما لدول الاتحاد الأوروبي وشريكا مهما في عمليات التنمية ومن المؤكد أن الاستفادة من إنشاء منطقة تجارية حرة تعود على الطرفين بالنفع وهذا تدريجيا لكن ما يلاحظ على النتائج الاستفادة لم تكن كبيرة ومتكافئة حيث أن الصناعة في دول المغرب العربي لم تتمكن من النفاذ لأسواق أوروبا إلا بعد فترة تأهيل وبالتالي باستعداد كبير لمواجهة هذه الضغوط⁽⁴⁾.

تهدف الشراكة إلى خلق منطقة تبادل حر لمصلحة الدول الأوروبية، حيث تعتبر الدول المغربية سوقا لها، رغم أن هناك خسارة لحقوق الرسوم الجمركية بالنسبة للدول المغربية، فالأقطار المغربية هي أقطار زراعية وطاقوية، على عكس الدول الأوروبية التي هي دول صناعية، فالفجوة موجودة دائما بين الشمال المصنع والجنوب المتخلف، والعلاقة مستمرة بين طرف قوي وطرف ضعيف⁽⁵⁾.

¹ - عبد اللطيف بوروي، " العلاقات الأوروبية المغربية بعد عام 2001. تعاون بلا شراكة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 428 (أكتوبر 2014)، ص 99.

² - ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 165.

³ - عادل مساوي عبد العلي حامي الدين، مرجع سابق، ص ص 381، 382.

⁴ - عبد الحميد زعباط، الشراكة الأوروبي-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 1، (2004)، ص 60.

⁵ - عبد اللطيف بوروي، مرجع سابق، ص 100.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية

إن الحديث عن المتغير الثقافي والاجتماعي بعد الحرب الباردة لا يعني انه كان غائبا خلال الحرب الباردة إلا أن بعد هذه الفترة ظهرت رؤية جديدة مبنية على توجهات جديدة. كانت الإيديولوجيا على مدى أكثر من نصف قرن محركا أساسا لتفاعلات النظام الدولي، وكانت مبنية على فكرة أن الخلاف مع الآخر ينبثق من الاختلاف معه في تقييم الأمور العامة، فالدين والمنشأ وحتى العرق لا يهم بقدر ما يهم التوافق في الاتجاهات والآراء والأفكار، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهرت الاختلافات القائمة على المنشأ والدين وعلى الانتماء والثقافة والدين من خلال تعدد النزاعات العرقية⁽¹⁾، ويذهب التوجه الجديد لما بعد الحرب الباردة إلى إحلال الإسلام محل الشيوعية من أجل ضمان تماسكها وهذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد على أن الخطر الأكبر في المستقبل هو القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب وبين المسيحية والإسلام⁽²⁾. لذا تحدث "بوزان" عن "حرب حضارية باردة" بين الغرب والإسلام بحيث قال " إن الصدام بين كيانات حضارية هو أكثر وضوحا بين الغرب والإسلام" ففي حال الإسلام فإن هذا التهديد يتفاقم بسبب القرب الجغرافي التضاد التاريخي وكذلك الدور السياسي الواضح الذي يلعبه الإسلام في حياة أتباعه كما اعتبر أن قيام "حرب" حضارية ضد الإسلام قد تخدم الهوية الأوروبية والغربية عامة. إذ أخذت الأبعاد الثقافية والحضارية مكانة مرموقة بحيث أصبحت أحد أهم المعايير لقوة الدولة وعلى هذا الأساس أي خلل في الأبعاد الثقافية والحضارية سوف يوحى إلى نزاعات عرقية.

وحسب "صامويل هنتغتون" في نظريته "صدام الحضارات" افترض أن النزاع بين الحضارات سيكون سمة رئيسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (ويجزم أن الصدام يكون

¹ - غسان سلامة، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،

عدد 288، (2003)، ص ص 10، 11.

² - مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 30.

في المنطقة المتوسطية إلا أن الواقع يعكس شيئا مخالفا بما أن المنطقة كانت منذ الأزل ملتقى الأديان والحضارات)، وإن العالم الجديد سيكون مصدر النزاع فيه ثقافيا بالدرجة الأولى أما فرانسيس "فوكوياما" فقد اعتبر في نظريته "نهاية التاريخ" مرحلة ما بعد الحرب الباردة آخر حلقات الإيديولوجيا⁽¹⁾ كما أن "فوكوياما" لا يعتبر الإسلام كعدو للغرب ولا يدعو للمواجهة بينهما بل يرى أن الإسلام يشكل تهديد كبير للممارسات الليبرالية لكنه قد يكون أكثر انكشافا أمام القيم الليبرالية مستقبلا⁽²⁾.

أعطت حوادث الحادي سبتمبر نفسا جديدا ومصادقية لأطروحة "هنتغتون" هذا رغم الانتقادات التي انهالت عليها قبل هذه الأحداث حيث حاول التأكيد على صواب مقولاته حيث في نهاية 2001 نشر مقالة بعنوان "عصر الحروب الإسلامية" يقول فيها إن "عصر السياسة العالمية المعاصرة هو عصر الحروب الإسلامية... (وإن) الحروب الإسلامية قد حلت محل الحرب الباردة كشكل أساسي للصراع الدولي وأن رد الفعل عقب عمليات 11 سبتمبر كان موافقا للحدود الحضارية⁽³⁾، وبعد هذه الأحداث تضاعفت العمليات الإرهابية التي تبنتها عدة حركات إسلامية مما زاد من التهم الموجهة للإسلام في الكثير من الدوائر السياسية والإعلامية في الغرب عن ما يسمى الإرهاب الإسلامي والإسلام الإرهابي⁽⁴⁾.

تعد حجة الاختلاف الحضاري والقيم والديني مبرر لبعض الأطراف الغربية لتبرير الظاهرة الصراعية وتوجهاتها الخارجية وساهمت التفجيرات الإرهابية التي عرفت العواصم

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005)، ص 118.

² - باهي سمير، مرجع سابق، ص 45.

³ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 119.

⁴ - حنان لبدي، مرجع سابق، ص 68.

الغربية في تزايد الإسلاموفوبيا* وقد انتقدت الجاليات المسلمة أجهزة الإعلام الألمانية في ضوء عدم قيام الأخيرة بالفرقة الواضحة بين المسلمون والإرهابيون⁽¹⁾ وأصبحت الإسلاموفوبيا تفوق عامل الخوف بدرجة كبيرة لتشمل دلالاته التعصب والكراهية والتمييز ضد المسلمين على أساس جنسهم ودياناتهم⁽²⁾.

*- الإسلاموفوبيا هو مصطلح يوحى بالخوف من الإسلام والكراهية له دون سبب مقنع لا يعكس بأي شكل من الأشكال حقيقة الظاهرة وخطورتها.

¹- هشام صاغور، مرجع سابق، ص147.

²- أكمل الدين إحسان أوغلي، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد، (مصر: دار الشروق، ط1، 2013)، ص195.

المبحث الثاني: المبادرات الأورو-مغربية

في هذا المبحث سوف نتناول أهم محطات الشراكة الأورو-مغربية، ففي حقيقة الأمر هذه العملية التشاركية التي جمعت بين الطرفين لم تكن بمحض الصدفة، وإنما هي عبارة عن نتيجة من الظروف والتحديات التي تعاني منها الدول الأورو-مغربية، ولكن من جهة أخرى ساعدت على تأسيس هذا النوع من العلاقات وذلك وفق مراحل ومحطات مختلفة.

المطلب الأول : الشراكة الأورو-مغربية

يعتبر مؤتمر برشلونة* الإطار الذي نستند عليه لفهم العلاقات الأورو-مغربية، ويحدد هذا المؤتمر طموح الاتحاد الأوروبي بعد التطورات الدولية الجديدة ورغبته في التحول إلى قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية ومما يؤهله ليصبح قطب في النظام العالمي الذي بدأت تتشكل معالمه، وعبر إعلان مؤتمر برشلونة عن الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين والتجاوب مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على جانبي المتوسط⁽¹⁾، وذلك من خلال شراكة تراعي الجميع حسب قيم وعادات كلا منهم مع تعزيز العلاقات الثنائية في نفس الوقت ودعم الجهود الداعمة للسلام.

وقد تمت صياغة إعلان مكمل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة القائم أساسا على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط، إذن الأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف يجمع

¹ - اليامين سعدون، مرجع سابق، ص 100.

* - انعقدت الندوة الأورو-متوسطية الأولى في مدينة برشلونة على مدار يومي 27-28 نوفمبر سنة 1995 لمناقشة المشروع المتوسطي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي وجاء هذا المؤتمر ليرقي بالعلاقات الأوروبية مع المتوسط في مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي وكنقطة هامة في مسيرة العلاقات الأوروبية المتوسطية التي دخلت بذلك عهدا جديدا.

بشكل واسع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بهدف إنشاء فضاء أورو-متوسطي متعدد الأبعاد.

أولاً- البعد السياسي والأمني:

يعتبر الهاجس الأمني احد الأسباب الرئيسية التي دفعت الإتحاد الأوروبي للتركيز على البعد السياسي والأمني في مؤتمر برشلونة بفعل التقلبات السياسية التي تشهدها بعض جنوب المتوسط التي طالما شكلت تهديدا لحدوث انزلاقات في منطقة حوض المتوسط، ولكي يتحقق هدف الشراكة السياسية والأمنية والمتمثل في إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار والأمن عبر حوار سياسي منتظم ومتين ولذلك تعهدت الأطراف بالعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان كما سبقت الإشارة إليه مسبقا.

والواضح أن دول الإتحاد عملت على تعزيز دورها السياسي والأمني في المنطقة بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية من جهة (وهي تهديدات مبالغ فيها) وضمان مصالحها المتمثلة بتدقيق للموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة أخرى⁽¹⁾.

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية للتعاون السياسي تتضمن تبادل المعلومات الأمنية والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، وتشترط الوثيقة على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية وهذا لتحقيق هدفين:

أولهما: إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقا من مبدأ السلم فإن استقرار أمن حوض المتوسط وهو غاية مشتركة وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنتظم

¹ - هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورو-متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013)، ص54.

كألية لتحقيقها والتزام الجميع في إطار إعلان المبادئ باحترام القانون الدولي والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي⁽¹⁾.

ثانيهما: ترقية الأمن الإقليمي ولذلك تم وضع مجموعة من الإجراءات في ميدان ترقية الأمن الإقليمي مكملة للأليات التي جاء بها الإعلان والهدف منه هو منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وجعل منطقة شمال إفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل

ثانيا - البعد الاقتصادي والمالي:

فيما تعلق بالشراكة الاقتصادية تم الاتفاق على خلق منطقة ازدهار مشتركة تركز دعائمها على النحو التالي:

- إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة * إلى غاية عام 2010 فتهدف دول الاتحاد الأوروبي إن يكون اتفاق برشلونة نواة لإنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم واخذ الاعتبار للالتزامات الأساسية لمنطقة التجارة عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع المصنعة عبر مفاوضات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وأعضاء الشراكة وفقا لجداول زمنية محددة وبالنسبة للتجارة في المنتجات الزراعية يشير الإعلان إلى العمل على تحرير تجارة المنتجات الزراعية بقدر ما تسمح به السياسات الزراعية للاتحاد⁽²⁾.

- تجسيد التعاون الاقتصادي والتنسيق الإقليمي

- زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للشركاء المتوسطيين: يعتبر برنامج "ميذا" أداة التمويل الرئيسية لسياسات الشراكة الأورو-متوسطية

¹ - نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة البينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2014-2015)، ص24.

² - أمال يوسف، بحث في علاقات التعاون الدولي، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص51.

والبرنامج يعني بالسياسات المالية والفنية اللازمة لإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في دول المتوسط بشكل عام

يشير بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي لنجاح المشاركة وإقامة منطقة تجارة وضرورة زيادة المعلومات الثنائية من الدول الأوروبية وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية في الدول المغاربية فيعتبر إعلان برشلونة خطوة هامة نحو النهوض باقتصاديات الدول سواء دول الإتحاد الأوروبي أو الدول المغاربية فقد وضع استراتيجية لقيام شراكة ناجحة وفيما يخص المساعدات المالية التي خصصتها المفوضية الأوروبية باعتماد أداة "ميديا 1" فقد وقعت عليها جميع الدول التي صادقت على اتفاق الشراكة باستثناء تركيا، قرص، مالطا باعتبارها استفادت من برامج مالية أخرى في إطار اتفاق مع الإتحاد الأوروبي⁽¹⁾. أما فيما يخص "ميديا 2" للفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 حسب الجدول التالي الذي يبين أن الأموال المقدمة تبدو في إطار "ميديا 1" و"ميديا 2" كبير ظاهريا لكنها ضعيفة جدا بالنظر لعدد السكان في دول الضفة الجنوبية.

جدول رقم 2: نصيب الدول المغاربية من برنامج ميديا 1 وميديا 2.

MEDA 2 2005-2000		MEDA1 2000-1995		
المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق	
273	114	164	30	الجزائر
812	656	660	128	المغرب
447	440	428	168	تونس

المصدر: فيروز سلطاني دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية والإقليمية والدولية لدراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو-متوسطية، ص 164.

تحمل مفردات إعلان برشلونة ضرورة تأسيس شراكة ثقافية واجتماعية وإنسانية

¹ - فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص 164.

بهدف التقارب والتفاهم بين شعوب الضفتين لبناء شراكة متوسطة والاعتراف المتبادل بالتقاليد والثقافات والحضارات المتنوعة في المتوسط وتثمين كل القيم المشتركة، وفي هذا السياق رفض إعلان برشلونة مقولة صراع الحضارات ومقابل ذلك رحب بمبدأ الحوار بين الأديان كوسيلة للتفاهم بين الشعوب واهتم بقضايا التبادل بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني وضرورة العمل على تنميتها وتطويرها، كما اهتم بقضية التنمية باعتبارها قضية متعددة الجوانب والأبعاد وهو ما يتطلب الاهتمام بالتنمية البشرية بأوسع معانيها غير أن أهم ما يلفت النظر في إعلان برشلونة هو تركيزه على قضية الهجرة التي أصبحت تؤرق الدول الأوروبية، ومن المعروف أن خمسة ملايين⁽¹⁾ مهاجر من دول جنوب المتوسط يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي ويواجهون مشاكل عديدة فضلا عن وجود ضغوط متزايدة للهجرة غير الشرعية تسبب مشاكل عديدة للدول المصدرة والدول المستقبلية للعمالة على حد الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية والتزمت دول الجنوب بالعمل على سد منافذ الهجرة غير الشرعية وبتسليم مواطنيها الذين يتم ضبطهم وترحيلهم من دول الشمال بسبب وجودهم غيرني فيها واحتلت مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغسيل الأموال موقعا معها جدول الأولويات الاجتماعية ولم ينس إعلان برشلونة دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها أداة تفاصيل بين الشعوب أو دور الأجهزة الإعلامية وأهمية تبادل الخبرات

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية

تتبنى سياسة الجوار الأوروبية* عن المؤسسات الأوروبية وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة⁽²⁾، ويتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة

¹ - على الحاج، مرجع سابق، ص 496.

² - سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد الخامس، (د.س.ن)، ص 346.

الإتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، وتقوم على ثلاثة مبادئ وهي: سياسة تفضيلية وإقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار بالإضافة إلى إقامة علاقات واسعة وسليمة على أساس التعاون وهذه العناصر تعد شروطاً لتفعيل "السياسة الجوارية" مع شركائها، فالإتحاد الأوروبي أراد أن يبني علاقات وطيدة مع جيرانه وهي تهدف أساساً إلى الالتزام بالقيم المشتركة ودعم الحوار والإصلاح السياسي وكذا تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة واندماج الأسواق وغيرها من الأهداف.

وقد قدم الرئيس "رومانو برودي" عرض لسياسة الجوار الجديدة في 2004 في جامعة "لوفان الكاثوليكية" ووصف جيران الإتحاد الأوروبي "بحلقة الأصدقاء" (**ring of friends**) ولخصها بأنها تفتح المجال أمام كل الفرص فيما يتعلق بالتبادل وتغلقها أمام إمكانية الانضمام⁽¹⁾.

وكان إعلان السياسة من طرف المفوضية الأوروبية في 12 ماي 2004 لتضم 10 دول متوسطة* وتقوم هذه المبادرة الجديدة على تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوروبا بجوارها وهذا مع التركيز على ضرورة إنجاز الإصلاحات الخاصة بتطوير الديمقراطية بواسطة برنامج للمساعدات المالية بإحراز تقدم في هذه المجالات⁽²⁾، فسياسة الجوار الأوروبية أريد بها أن تكون حلاً وسطاً بين الشراكة (partnership) والعضوية (membership)، فالأعضاء فيها ليسوا متساوين وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا أي أنها تحصل الدول " أكثر من

* يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـ أوروبا الموسعة والجوار إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب وسميت فيما بعد سنة 2004، سياسة الجوار الأوروبي الجديدة.

¹ - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2010)، ص18.

* - الجزائر، السلطة الفلسطينية، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، المغرب، تونس، وإسرائيل وثلاث دول أوروبية هي بيلاروسيا، مولدافيا، وأكرانيا وثلاث دول من القوقاز أرمينيا جورجيا وأذربيجان.

² - هاني شميطل، مرجع سابق، ص152.

شريك وأقل من عضو⁽¹⁾، والواضح أن سياسة الجوار الأوروبية لا تحل مسار برشلونة ولكنها تضيف إليها وهذا ما عبرت عنه " بينيتا فيريرو " (Benita Ferrero) "مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار" الأوروبي يقولها « إن سياسة الجوار الأوروبية تتراجع أولوياتها المشتركة إلى أهداف سياسية فعلية ذات أهداف محددة ويمكن قياسها للتعامل مع تحديات التي تواجه المتوسط فهي لا تحل مسار برشلونة بل تحسنها حيث أن تنفيذ للعمل سيكون من خلال الإطار المؤسسي لاتفاقيات الشراكة».(2)

وفرت عملية برشلونة إطارا قويا وشاملا لدفع سياسة الجوار الأوروبي إلى الأمام بحيث ساعدت خطط العمل التي يتم الاتفاق عليها بواسطة الدول المشاركة في الاتحاد الأوروبي على تقوية أهداف عملية برشلونة وكذا توفير الدوافع والحوافز لوصفها موضع التنفيذ، وفي نفس الوقت تعرض سياسة الجوار الأوروبي على الشركاء دخولا أفضلًا للسوق الأوروبية وحصة السوق الداخلية الأوروبية، وبالتالي تعد سياسة الجوار مكملًا لمسار برشلونة حيث تسمح لكل دولة بأن تطور علاقات وروابط أقوى مع الاتحاد الأوروبي وتقوم على الاحتياجات الخاصة بكل دولة⁽³⁾.

الجدول رقم 3: إقرار دول سياسة الجوار للقوانين المتعلقة سياسة الجوار وتبني الاتحاد

الأوروبي لها.

الشركاء في سياسة الجوار	دخول علاقات التعاقدية مع أوروبا حيز التنفيذ	إقرار سياسة الجوار في كل بلد	خطة عمل سياسة الجوار	تبني الاتحاد الأوروبي	تبني الدولة الشريكة
الجزائر	اتفاقية الشراكة سبتمبر 2005	—	—	—	—

¹ - سعيد اللاوندي، "قضايا الحوار، الحوار بين أوروبا والعرب، الاتحاد من أجل المتوسط نموذجاً" شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 135، (خريف 2008)، ص 89.

² - صور لطفي، مرجع سابق، ص 136.

³ - قط سمير، مرجع سابق، ص 455.

ليبيا	-	-	-	-	-
المغرب	اتفاقية مارس 2000	ماي 2004	تم التبرني في نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/27
تونس	اتفاق شراكة مارس 1998	ماي 2004	تم التبرني في نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/04

المصدر: بشارة خصر، مرجع سابق، ص196.

تم في 2006 مراجعة سياسة الجوار الأوروبية التي اقترحت طريقة لبناء الإتحاد الأوروبي وجيرانه لشركاء أكثر فاعلية في الحوار وجعلت ترسيخ الاستقرار من أولوياتها الرئيسية خلال الولاية الحالية للمفوضية الأوروبية وتضمنت المراجعة التي اقترحتها رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكو" إلى ضرورة إحداث تغيير في السياسة الأوروبية للجوار من ناحية المحتوى والمنهجية على السواء⁽¹⁾.

وتمثلت أهداف سياسة الجوار الأوروبية في:

- إنشاء فضاء مزدهر وقيم متبادلة على الاندماج الاقتصادي المتنامي وتكثيف العلاقات السياسية والثقافية وتقوية التعاون العابر للحدود والعمل المشترك لتجنب النزاعات.
- ترقية التعاون بشكل أوسع بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه وما بين دول الجوار ذاته خاصة التي هي قريبة مع بعضها البعض
- إشراك التعاون الثقافي والتفاهم المتبادل والعمل على إدماج الجيران في النظام التجاري الدولي مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
- تسهيل غدارة موجات الهجرة

أما الهدف البعيد لسياسة الجوار الجديدة كما بينها بيان 2003 هو بناء فضاء شبيه بالفضاء الاقتصادي الأوروبي بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه وهذا دون إلغاء الأطر

¹ - سهام حروري، "سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، مرجع سابق، ص352.

الموجودة (الشراكة الأوروبية) ⁽¹⁾، أما فيما يتعلق بالقضايا التي نعالجها سياسة الجوار الأوروبية نجدها متمثلة في أربعة قضايا مفتاحية وهي ⁽²⁾:

1- ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا الجانبين في الحدود المشتركة والمساعدة على ترقية الازدهار والأمن على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

2- العمل على معالجة التحديات المشتركة في مجالات مثل: البيئة، الصحة العامة ومنع مكافحة الجريمة

3- تأمين وضمان حدود أمنية

4- تحاول برامج الجوار الأوروبي تفعيل الاتصال بين المجتمعات المدنية وكذا العمل في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية.

وبخصوص خطط عمل سياسة الحوار الأوروبية نجدها تقوم على مجموعة من المبادئ المشتركة التي تختلف وفقا لحالة النمو ولمتطلبات وحاجات هذه الدول وهي عبارة عن مصدر لمساعدة الدول المعنية.

وتغطي أول مجموعة من خطط العمل إطارا زمنيا يمتد من 03 إلى 05 سنوات وهناك ثلاث خطوات لتطوير وتنفيذ خطط العمل في كل دولة هي ⁽³⁾:

1- الحوار: داخل الأطر الموجودة اتفاقيات الارتباط والمشاركة بطريقة مشتركة وتحليل

الإنجازات والإخفاقات وذلك من خلال لجان التعاون في الاتفاقية

2- تتم كتابة وثيقة بواسطة المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الجوار يتم

الاتفاق عليها بواسطة مشتركة وضع الأهداف المشتركة وجدول زمني لتحقيقها

3- يتم عمل مراجعة تسوية التقدم الذي تم إحرازه في تطبيق خطة عمل

¹ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص ص 184، 185.

² - طويل نسيم، " سياسة الجوار وأثرها على دول جنوب المتوسط"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، (د.س.ن)، ص 219.

³ - صور لطفي، مرجع سابق، ص 141.

وفي الأخير يمكن أن نستخلص جملة من النقاط:

أولاً- إن السياسة الأوروبية للجوار لا يمكن أن تفهم بعيدا عن إفرازات مسار توسيع الاتحاد الأوروبي والتحديات التي أفرزتها مخرجات هذه العملية المعقدة

ثانياً- إن السياسة الأوروبية للجوار ليست مبنية مع الجيران إنما استراتيجية محكمة للجيران

ثالثاً- إن الاتجاه نحو أمنة علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه سيؤدي مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي الذي لازال يصر على الأهداف المعلنة لسياسة الجوار من كل مصداقية وخاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية مضاعفة فرص الاستقرار بدل إتاحة الفرصة لبناء جماعة جهوية للأمن والاستقرار⁽¹⁾.

وأخيرا إن دول الضفة الجنوبية للمتوسط [التي لازالت لا تملك القدرة على المبادرة] مطالبة على الأقل بتطوير استراتيجية للإجابة على مبادرات الجار الشمالي لأنها ببساطة لا يمكنها التطلع إلى الانتفاع بالآثار الإيجابية للحوار مع الأوروبيين دون تحمل تكلفة ومقتضيات ذلك.

المطلب الثالث: حوار 5+5

جاءت مبادرة الحوار في إطار مجموعة 5+5* في ظرف دولي ميزته نهاية الحرب الباردة وظهور جملة من التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب، الهجرة السرية،

¹ - زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، (د س ن)، ص 248.

* تعود فكرة 5+5 إلى الرئيس الفرنسي "ميتران" خلال زيارته للرباط عام 1983 على أن يضم، المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا، وإسبانيا إلا أن بعض الدول المغاربية عارضت الفكرة لاستبعادها بعض البلدان مثل: مالطا، يوغوسلافيا وليبيا وتجاهلها للصراع العربي الإسرائيلي، ولأسباب أخرى جمدت الفكرة ولكن أعيد إحيائها في نهاية الثمانينات لتتوج بعد اجتماع في روما في أكتوبر 1990 شاركت فيه كل من إيطاليا مالطا كعضو مراقب وخلال هذا الاجتماع تم تشكيل مجموعة 5+4 والتي أصبحت مجموعة 5+5 بانضمام مالطا.

الجريمة المنظمة بالإضافة إلى فشل بعض المبادرات الأمنية التي عرفت المنطقة الأورو-مغاربية بشكل خاص ومنطقة المتوسط بشكل عام، حيث شكل التاريخ العديد من التناقضات والنزاعات التي تميز هذا الإقليم، وبعد نهاية الحرب الباردة كان وضع المشهد الإقليمي والدولي مشجعا على التقارب والتواصل والتعاون والاندماج الإقليمي على الخصوص للدفع بالتنمية والتطور ومحاصرة مختلف التهديدات للإحلال بالسلام والاستقرار في الفضاء المتوسطي، وفي ظل هذه الظروف والمعطيات عرف القسم الغربي صراعا متواصلا للحوار والشراكة من خلال الأطر المختلفة للتعاون والحوار بين ضفتي المتوسط كالتعاون والحوار في "إطار مجموعة 5+5"، ولكن سرعان ما توقفت هذه المبادرة بسبب أزمة لوكربي بين الدول الغربية وليبيا ويعود شكل هذه المبادرة الحالي إلى اقتراح تونسي في أبريل 1999 على هامش مؤتمر أورو متوسطي في شتوتغارت الألمانية وأول اجتماع وزاري كان في لشبونة البرتغالية في 25 و 26 جانفي 2006 ثم اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء على ضرورة الاجتماع بشكل دوري كل عام على أن يكون بصفة تداولية بغاية التباحث حول المشاكل الكبرى التي تشغل بال الدول الأوروبية والمغاربية على حد سواء مثل الأمن، الاستقرار، الاقتصاد، تحديات العولمة، تدفقات الهجرة، وكذلك الحوار الثقافي لكنهم شددوا على تفادي التنافس مع مسار برشلونة إذ أن الحوار مكمل لهذه العملية⁽¹⁾.

وتتلخص جهود معالجة محاور التعاون الإقليمي غرب المتوسطي ظل "منتدى 5+5" في القضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، والجريمة المنظمة. فيما يتعلق بمعالجة مشكلة الهجرة من قبل بلدان ضفتي المتوسط بمقاربة أمنية بحتة أبرزت عجزها في اقتلاع الأسباب المشكلة من جذورها ولكنها حققت نجاحا طفيفا في تخفيض عدد

¹ - قط سمير، مرجع سابق، ص 462.

المهاجرين غير الشرعيين، وتبني المنتدى عدة وسائل للتصدي للهجرة غير الشرعية وذلك أساسا من خلال:

- العمل المشترك بين الدول المحيطة بالضفة الغربية للمتوسط بمراقبة الحدود البحرية، وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكل مثل هذه المبادرات.
- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الإطار
- إحداث "مجموعة تريفّي" (TRIVI) التي تضم وزراء العدل والداخلية وتستهدف إجراءات بين مختلف الدول المتوسطة لمراقبة الحدود تحت المنظومة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين سواء منهم البريين البحريين أو الجويين الذين أصبحوا ملتزمين باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول.
- السعي في ظروف سياسية خاصة مع وصول حكومات أكثر اهتماما بالمعانة الاجتماعية إلى تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من بعض الشروط في ظل ما يسمى بنظام الحصص وذلك لإدماجهم ضمن النسيج الاجتماعي والتخفيض من معاناتهم داخل المجتمع الذين يقيمون فيه بشكل غير قانوني⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب نجد أن المواقف الأوروبية تحولت في تعاملها تجاه الظاهرة بعد أن شهدت بالتهديد الذي أصبحت تمثلها الظاهرة بالنسبة لأوروبا خاصة بعدما تعرضت فرنسا للاعتداء الإرهابي، الأمر الذي دفع الطرف الأوروبي يوافق على فتح مناقشات حول المسألة، بعدما كان يطالب بإبعاد ملف الإرهاب من مفاوضات الشراكة

¹ - بن حسين سليمة، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط، 2004- 2012، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2013)، ص ص 108، 109.

الأورو-متوسطية على أساس الدول العضوة في الإتحاد الأوروبي لا تمتلك سياسة أمنية موحدة أصبح يدعو وبوضوح إلى ضرورة معالجة المسألة عبر اتفاقات ثنائية، كما أصبح يسعى إلى تنشيط اللقاءات المتوسطية في هذا الإطار مع تكييف نوعي لمعالجة آفة الإرهاب وهذه المؤشرات تؤكد على انشغال أوروبا بظاهرة الإرهاب تعامل مهدد للأمن المتوسطي⁽¹⁾

المطلب الرابع: الإتحاد من أجل المتوسط

تبلورت فكرة الإتحاد من أجل المتوسط من الطرح الفرنسي " الإتحاد المتوسطي". والتي لاقت جدلا داخل أوروبا وخارجها وبالتحديد لدى الدول المعنية بها مباشرة هذا قبل أن تستقر معظمها على قبولها بعد اتضاح من بعض أهدافها. ولقد تم شرح الفكرة خلال الحملة الانتخابية الرئاسية في خطاب ألقاه الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" في 07 فيفري 2007 في خطاب بمدينة "طولون" أين أعلن أن الحوار الأورو متوسطي الذي بدأ قبل اثنتي عشرة (12) سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه⁽²⁾. كما أضاف "ساركوزي" في خطابه بقوله " إنه بإدارة الظهر إلى المتوسط فإن أوروبا وفرنسا ظننا أنهما تديران الظهر إلى الماضي بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما لأن مستقبل أوروبا في الجنوب"⁽³⁾.

¹ - بن حسين سليمة، مرجع سابق، ص 113.

*بدأت أول مرة كفكرة أقيمت في شكل كلمات في خطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي وهو وزير الداخلية في 07/02/2007 ثم كررها كعبارة دون تحديد أدنى محتوى لها في مناسبات أخرى منها عشية الانتخابات الرئاسية الفرنسية في 06/02/2007 ثم على التوالي من خلال زيارته للجزائر وتونس في 11-12 جويلية 2007 وفي نهاية أوت 2007 أمام سفراء فرنسا باعتبارها محورا أساسيا للدبلوماسية الفرنسية القادمة وأخيرا في خطابه بمدينة طنجة المغربية في 27/10/2007 وهي المحطة الأخيرة لولادة هذا المشروع.

² - زاوي رابح، مرجع سابق، ص 135.

³ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص 221.

وسمح نداء روما لجميع دول الإتحاد الأوروبي الغير المطلة على المتوسط الدخول إلى هذا الإتحاد حسب رغبتها⁽¹⁾، كما اقترح ساركوزي إقامة " اتحاد " بين هذه الدول وليس "اتفاقيات مشاركة" وهذا من أجل تنسيق سياستها وعدم تركها تتخذ كل منها ما تراه من سياسات خارجية⁽²⁾.

ويعد الإتحاد من أجل المتوسط تدعيم لعملية برشلونة المعمول عليها لدفع العلاقات الأورو متوسطية عامة بما فيها المغاربية على مستوى التنمية الإقليمية، فالإتحاد من أجل المتوسط هو عبارة عن مبادرة أساسها التعاون وتشمل دول الإتحاد الأوروبي ودول الجنوب المتوسطي بما فيها الدول المغاربية. وضع ساركوزي ثلاث دعائم أساسية وتتمثل في⁽³⁾:

- الدعامة الأولى: وضع تصور لسياسة الهجرة المختارة
 - الدعامة الثانية: مواجهة التحديات البيئية
 - الدعامة الثالثة: المنافسة المشتركة والتبادل الحر، بنك استثمار مؤسسات مشتركة وإدارة مشتركة للمياه مع التركيز على الطاقة المتجددة لاسيما النووية الدولي
- وفي 13 جويلية 2008 عقدت قمة باريس التي أكدت أن الإتحاد من أجل المتوسط هو إتحاد بين أطراف متساوية بين أوروبا وجنوب المتوسط ولاسيما بين دول الجنوب نفسها، كما يعتبر مصدرا لتنفيذ المشروعات التي تلبي حاجات الشعوب وانشغالاتهم. ومن بين ما تدعوا إليه المبادرة: الإلحاح على التقاسم الأفضل للمؤسسات وكذا هيكلة مؤسساته الجديدة للمساواة والملكية المشتركة والمشاريع ذات الأولوية ثم تحديد المبادرة كالتالي⁽⁴⁾:
- أن تكون براغماتية وتتحرك حسب المشاريع

¹ - نذير بطاطاش، مرجع سابق، ص 23.

² - أحمد مختار الجمال، "الإتحاد من أجل المتوسط، بداياته وتطورات ومستقبله"، مجلة مجهولة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، (ديسمبر، 2008)، ص 2.

³ - سهام حروري، سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية"، مرجع سابق، ص ص 354، 355.

⁴ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص ص 223-225.

- أن أولوياتها كالتالي: التعليم، الثقافة، الصحة الرأسمال البشري وأيضاً العدالة والنضال من أجل مكافحة عدم المساواة.
 - العمل على التنمية المشتركة
 - إعطاء دفع جديد للمبادرات السابقة وليس الحلول محلها
 - ان يتأسس على إرادة سياسته تترجم نفسها بأعمال ملموسة ومشتركة
 - عدم الخلط بين الإتحاد المتوسطي والعملية الأوروبي-متوسطية
 - ان تكون المفوضية الأوروبية شريكة كاملة للإتحاد المتوسطي
 - أن تكون المبادرة للجميع وليس فرنسية فقط
- يمكن القول ان تباطؤ عملية برشلونة وسياسة الجوار عن تحقيق ما علق عليهما من آمال كان من مصلحة مبادرة ساركوزي التي بدت بمثابة نوع من التبرير المقنع فمثلت أملاً في إدخال تعديلات على عملية برشلونة لتكون أكثر فاعلية وواقعية وإقناعاً⁽¹⁾، فالإتحاد من أجل المتوسط من أهدافه أن يزيد فرص التنمية في دول جنوب المتوسط وإيقاف تدفق المهاجرين الغير شرعيين نحو أوروبا وهي أهداف مرتبطة بمشاكل الإتحاد الأوروبي فهي تخدم مستقبل الإتحاد الأوروبي ولا تخدم مستقبل الضفة الجنوبية⁽²⁾.
- وتتلخص أهداف الإتحاد من أجل المتوسط في ستة مشروعات إقليمية:
- مكافحة التلوث في المتوسط: وقد قدمت المفوضية الأوروبية في آذار 2008 مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80 بالمائة من مصادر التلوث بحلول 2020
 - إنشاء طرق بحرية برية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط.
 - تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالاحتباس الحراري.
- وضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط

¹ -Bichara Khader, « l'union méditerranéenne un beau discours ou une bonne idée ? » **Rubista Di studi politici internazionli**, n°297 (janvier 2008) p25.

² - هلا صغيبي، "الإتحاد من أجل المتوسط دفن لمسار برشلونة أم إخراجها من فرقة الإنعاش"، مجلة المستقبل، العدد 3000، (جويلية 2008)، ص3

- تطوير جامعة متوسطة دشنت في حزيران بوتوروز (سلوفينيا)
- مبادرة المساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة

إن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط ركز على التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل من التناقضات الحاصلة في المتوسط كما يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا المعرفة الخبرات بين البلدان وإنشاء مخابر مشتركة وجامعات مشتركة كما يشتمل المشروع على التعاون في مجالات حساسة كالمياه والطاقة وحماية وترقية التراث المشترك وتجسيد التعاون القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة الإرهاب محاربة الرشوة لأجل ذلك تم اقتراح إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات يماثل البنك الأوروبي للاستثمارات مهمته تقديم تسهيلات وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية⁽¹⁾.

بعد نهاية الحرب الباردة شهد النظام الدولي تحولات انعكست على البيئة الدولية عموما والمغرب العربي خصوصا، فبعد تراجع الأيديولوجية الاشتراكية أمام الليبرالية الرأسمالية، وجدت الدول المغاربية نفسها في حالة ضغط ناتج عن الأوضاع السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكذا الأوضاع الاقتصادية المتدنية رغم توفر الثروات الطبيعية، والأوضاع الاجتماعية والثقافية التي سادت في المجتمعات المغاربية وذلك بانتشار البطالة والفقر وتدني المستوى المعيشي.

كما تطرقنا إلى أهم المبادرات الأورو-مغاربية بداية من مسار برشلونة وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط. حيث لخصنا أهم محاور الشراكة والتي تنحصر في ثلاث نقاط رئيسية وهي: المحور السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، حيث أنه وفق

¹ - معمر سليم، مرجع سابق، ص 108.

مختلف الاتفاقيات الحاصلة اهتمت بمختلف القضايا خاصة في ظل التطورات الحاصلة والتهديدات الآخذة في النمو.

تعتبر هذه الشراكة ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة، ولكن ذلك لا يعني القبول بكل الشروط الموضوعة.

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات الأورو-مغربية

تمهيد:

إن عدم التكافؤ بين الدول المطلة على ضفتي البحر المتوسط بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة سيبقى المؤثر الأساسي الذي يحكم مستقبل العلاقات التجارية والمالية بين الضفتين، والتي كانت طيلة السنوات الماضية لصالح الدول الأوروبية وقد تتراجع هذه العلاقات في ظل بقاء الحال على ما هو عليه. وأمام القلق الشديد للاتحاد الأوروبي من منافسة أخرى خارجة عن الإقليم كالولايات المتحدة الأمريكية والصين. ليس أمام هذا الأخير إلا العمل على تقريب اقتصاديات دول جنوب المتوسط المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الأوروبي على جميع المستويات ليصل إلى المستوى الذي تتطلبه الشراكة الحقيقية بين الضفتين.

المبحث الأول: واقع العلاقات الأورو-مغربية

بعد الحرب الباردة، كان ينبغي على الدول المغربية التكامل والاتحاد لخلق منطقة تبادل حر وإقامة سوق مغربية مشتركة تستطيع من خلالها فرض وجودها في المجتمع الدولي ومنافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى، لكن رغم وجود الإمكانيات الاقتصادية والمادية والثقافية في المغرب العربي لإقامة مثل هذا التكتل، إلا أنه نظرا للظروف والأزمات والتحديات التي مر بها المغرب العربي في الماضي ويمر بها الآن لم تستطع الدول المغربية تحقيق هذا التكامل، هذا ما جعل القوى الكبرى تتنافس على هذه المنطقة من خلال مبادرات.

المطلب الأول: الأزمات السياسية في الفضاء المغربي

تعرف المنطقة المغربية العديد من النزاعات والأزمات الإقليمية أهمها:

1- قضية الصحراء الغربية:

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية(*) من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لهذه الدول على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية، وبالنسبة لدول المغرب العربي نجد أن النزاع أثر عليها كثيرا بإدخال أنظمة هذه الدول في اللا استقرار، كما دفع الجزائر والمغرب إلى السباق نحو التسلح⁽¹⁾، وتعتبر قضية الصحراء الغربية وليدة صراع للزعامة بين المغرب والجزائر في منطقة المغرب العربي المستمر منذ حرب الرمال 1963، كما ساعدت ظروف الحرب الباردة في التسعينيات من القرن العشرين من

* - الصحراء الغربية كانت تحت إدارة الاستعمار الإسباني من سنة 1884 إلى سنة 1975، بدلا أن تنال استقلالها تم تقسيمها بين كل من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية بعد الانسحاب الإسباني المفاجئ 1975.

¹ - مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007)، ص 100.

تعقيدها وإخراج وسائل حلها من أطراف المنطقة، وتعتبر هذه القضية الملف الوحيد المتبقي في منطقة المغرب العربي من ملفات الحرب الباردة⁽¹⁾. ويتمحور هذا النزاع في مطالبة الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير والاستقلال عن المغرب كما يلقي المساندة والدعم من الجزائر، في حين نجد الإصرار المغربي على إبقاء سيطرته على الإقليم وهذا النزاع سبب في توتر العلاقات الجزائرية المغربية⁽²⁾.

ظلت مشكلة الصحراء الغربية إحدى المشكلات السياسية في عالم اليوم التي تنتظر الحل والتي تنفرد بميزة تعدد الأطراف المباشرة فيها هي الجزائر والمغرب وموريتانيا وحركة البوليزاريو^(*) وإسبانيا وكل طرف يدعي أحقيته في هذه المنطقة، وهناك أطراف غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية التي لها علاقة بمشكلة الصحراء الغربية، وكل طرف من هذه الأطراف له مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم موقفه⁽³⁾.

منذ بداية النزاع ساندت الجزائر حق الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره واعترفت بـ "الجمهورية العربية الصحراوية"، بينما اعتبرت المغرب إقليم الصحراء الغربية جزء من المغرب التاريخي، وبالتالي فإن الحل الوحيد للنزاع هو رجوع الأرض إلى أصحابها أي بسط السيادة المغربية على الصحراء الغربية، ومن هنا فموقف الجزائر والمغرب يوجدان على طرفي نقيض، لذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية انتهاج سياسة متزنة حيال الجزائر والمغرب، هذا لا يعني أن مواقفها إزاء بعض القضايا متزنة أيضا،

¹ - ديدوي ولد السالك، مرجع سابق، ص 13.

² - تبارني وهيب، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 14.

^{*} - البوليزاريو: ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة وهي تمثل نضال الشعب الصحراوي وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية-الإسبانية.

³ - جاسم شعلان، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي، بحث الجغرافية السياسية، (جامعة بابل: كلية العلوم السياسية)، ص 5.

لكن فيما يخص الصحراء الغربية فإن موقفها قريب جدا من التصور المغربي للتسوية، وهنا تكمن نقطة الالتقاء الوحيدة بين السياسيتين الأمريكية والفرنسية في المغرب العربي، فكل منهما يشجع الصحراويين على القبول بـ "حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية"، كما يعتبر أن انتصار الصحراء الغربية من شأنه أن يزعزع استقرار المغرب⁽¹⁾.

فالصحراء الغربية بدلا أن تكون حلقة وصل بين الدول المغربية المتجاورة كما كان مأمولا منها، تحولت إلى بؤرة للتوتر والنزاع بين هذه الدول إلى الحد الذي أوقف مشاريع التعاون المشتركة والتي شهدت تصاعدا مستمرا في نبرة التحدي والتوتر بين مختلف دول المنطقة، خصوصا بين الدول المعنية بالقضية بشكل مباشر، بحيث أدى إلى تبادل طرد الرعايا بين هذه المنطقة وقطع العلاقات الدبلوماسية بينها⁽²⁾، كما تغلغلت هذه القضية في الجسم المغربي الأمر الذي جعلها محل مزيدة محليا وإقليميا وحتى دوليا، تتساوى في ذلك النظم التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بهذه القضية، وهذا ما دفع البعض إلى القول أن قضية الصحراء الغربية تعد المشكلة الوحيدة التي شاركت فيها الدول المغربية⁽³⁾.

لقد انعكست المكانة المركزية لقضية الصحراء الغربية لدى دول المنطقة وتوظيفاتها المختلفة محليا وإقليميا ودوليا سلبا على المنطقة المغربية وذلك بعد أن باتت أحد المنافذ الضرورية للمرور لأي عمل جماعي مغربي، خصوصا أن القضية معقدة وشائكة جدا وبالتالي فإن المنفذ باتجاه العمل المغربي المشترك كان مسدودا⁽⁴⁾.

ومنه يمكن القول إن نزاع الصحراء الغربية أدى إلى حدوث توتر شديد في المنطقة المغربية ليشمل خلافات كبيرة بين دول منطقة المغرب العربي خاصة المغرب وموريتانيا

¹ – Yahia H. Zoubir : **Algerian-Moroccan relations and their impact on the Maghrebi**

Integration. The Journal of Modern African Studies, London, col. 15, n°3, autumn 2000, pp. 47-49

² – ولد أمير إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 271 - 273.

³ – أحمد ناجي، " الاتجاه المغربي طموحاته وإشكالياته"، السياسة الدولية، العدد 126، (أكتوبر 1996)، ص 99.

⁴ – ولد أمير إبراهيم، مرجع سابق، ص 277.

من جهة، وجبهة البوليزاريو مؤيدة من طرف الجزائر وليبيا(*) من جهة أخرى.

2- المناوشات المغربية الجزائرية:

كان لغياب مفهوم الحدود الثنائية في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية أثر كبير على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها، فالتقسيم السياسي للمغرب العربي وليد التقسيمات الناجمة عن توزيع مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى في إفريقيا دون مراعاة هذه الأخيرة عوامل الجغرافيا الطبيعية أو خصائص المجتمعات المغربية المتجاورة، مما أدى إلى خلق بؤر للتوتر والنزاع، وبذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التماس المساحي في مناطقها⁽¹⁾، لذا باعتبار المغرب والجزائر دولتا القلب في المغرب العربي وقطبين فاعلين ومؤثرين على الإقليم المغربي فإن النزاع الحدودي بينهما كان الأبرز.

فالنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب بدأ عام 1963 حول منطقة تندوف، ولقد تجادلت كل من الجزائر والمغرب في سياق ادعاءاتهما أمام الرأي العام الدولي والمحلي بأن الدول الجديدة تلتزم في ممارستها بالاتفاقيات وبالحدود الموروثة عن الاستعمار باعتبارها مكونا للقانون الدولي، كما قدم المغرب مطالبات مكررة اعتمد فيها على ضرورة تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي القائمة في منطقة تندوف بناء على عهود شفاهية تمت أثناء ثورة التحرير ولم تكن على مواد مشتركة في اتفاقيات حدودية⁽²⁾، فمشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب تعد الأكثر خطورة على الإطلاق بين دول المنطقة المغربية إلى أن تمت تسويتها

*- في 13 أوت 1984 وبعد إمضاء ليبيا معاهدة مع المغرب أوقفت مساعدتها لجبهة البوليزاريو.

¹- عتيقة نصيب، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر: كليو الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012)، ص77.

²- كفيسي نجلاء، العلاقات الجزائرية المغربية، آفاقها واقعها تطورها ومستقبلها 1963-1994، مذكرة ماستر غير منشورة تخصص تاريخ معاصر (جامعة محمد خيضر: قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2012-2013)، ص22.

عام 1992، وذلك بعد تصديق المغرب على المعاهدة⁽¹⁾. إلا أن هذا التوتر بلغ أوجه في صيف 1994 بسبب التعاطي مع الملف الإسلامي، إثر اعتداء فندق أطلس أسني بمراكش^(*)، حينما أكدت الرباط تورط الجزائريين في الحادث متهمة في الوقت نفسه الأمن الجزائري بالضلوع فيه^(**)، لذا بادر المغرب في 26 أوت 1994 إلى فرض تأشيرات ليس فقط على الرعايا الجزائريين بل على كل الأجانب من أصل جزائري، وهو ما تم اعتباره سابقة تاريخية لأنه ينطوي على تصور عرقي وكان رد فعل الجزائر سريعا حيث طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة نظام التأشيرات على رعايا المغرب، لكنها لم تطبق هذا الإجراء على الأجانب من أصل مغربي، كما أغلقت يوم 27 أوت 1994 حدودها مع المغرب⁽²⁾.

أدى النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب إلى تحريك العديد من المبادرات للتسوية السلمية بدءا من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين إلى تدخل بعض الدول منفرد من خلال مبادرات قادتها وصولا إلى محاولة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة العربية. يمكن القول إن مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب وعدم تسويتها تعد الأكثر خطورة في تأزم العلاقات المغربية، بحيث انعكست نتائجها على العلاقات المغربية فبالرغم من تواجد فترات هدوء نسبي وتعاون ما بين البلدين إلا أن السمة الغالبة هي التوتر، وهذا ما أدى إلى تأزم العلاقات المغربية.

3- تأثيرات الربيع العربي:

شهدت المنطقة المغربية منعطف خطير بات يعرف بالربيع العربي مما أدى إلى حدوث تغيرات داخلية وخارجية، وهو مصطلح أطلق على الثورات العربية التي مثلت

¹ - أحمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، السياسة الدولية، العدد 111، (1993)، ص239.

^{*} - شارك فيه الفرنسيون من أصول جزائرية ومغربية.

^{**} - أثبتت التحقيقات المغربية والفرنسية فيما بعد تورط الأمن الجزائري في العملية.

² - رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغربي: دراسة التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011)، ص99.

حركات احتجاجية سلمية (***) ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية خلال أواخر 2010 ومطلع 2011، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلدان العربية (1).

وتعتبر الثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بجانب العوامل الخارجية، وبالتالي شكلت هذه الثورات الداعية للتغيير زعزعة لبنية الدولة في العلم العربي، مما ساعد في سقوط الأنظمة العربية، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية (2)، كما جاءت الثورات العربية لتعبر عن نوع من الانقطاع بين الأجيال الجديدة والنخب التقليدية الذين عجزوا عن رصد التحولات في مزاج وثقافة الأجيال الجديدة التي عرفت تنشئة سياسية واجتماعية تختلف عما عرفه الجيل السابق وتعود هذه التحولات في ظل ما أتاحته وسائل التواصل للتكنولوجيا الحديثة (3).

ومن أسباب حدوث الثورات العربية نجدها ملخصة فيما يلي:

- الطفرة الشبابية: تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية الواعية، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي وسياسي واجتماعي، جعلتها في مقدمة الفئات للمطالبة بالتغيير والمحركة له.

*** - متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه والتي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر والعقيد القذافي في ليبيا.

¹ - ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر، جامعة فيلادلفيا: كلية الآداب والفنون.

² - حنان لبدي، مرجع سابق، ص 79.

³ - خليدة كعسيس خلاصي، «الربيع العربي بين الثورة والفوضى»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (د س ن)، ص 223.

• التهميش الاجتماعي والاقتصادي: بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة إلا أنها أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وغياب المرافق والخدمات، كما شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تراجع النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

• غياب الحريات السياسية: تشترك غالبية الدول العربية بالجمود السياسي وانعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول على السلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي لكلها أسباب أدت إلى اندلاع الثورات العربية.

أيضا هناك عوامل خارجية وتتمثل في:

• التدخل الأجنبي في شؤون الدول

• إحداث نار الفتنة بين القوى المكونة لهذه الدول

لقد أثرت أحداث الربيع العربي بشكل كبير على واقع منطقة المغرب العربي على كل المستويات السياسية منها والاقتصادية وحتى الاجتماعية، الأمر الذي انعكس على مصالح القوى الكبرى في هذه المنطقة الغنية بالموارد وذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة على المستوى الدولي⁽¹⁾، بحيث ساهمت الثورة التونسية، وبعدها الثورة الليبية، في تنبه دول المغرب العربي إلى المناخ الثوري العربي، فشرعت في التعاطي مع المطالب الشعبية بطريقة مختلفة عن السابق، تميل إلى فتح باب الإصلاح الجزئي⁽²⁾.

¹ - إبراهيم مريم، «تأثير أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية تجاه دول شمال إفريقيا»، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد 122، (د س ن)، ص 352.

² - بدون مؤلف، التوازنات والتفاعلات الجيوسياسية والثورات العربية، (د ب ن: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 10.

لذا فيمكن القول إن الثورات العربية أثرت على الدول المغربية على وجه الخصوص وذلك بسقوط بعض الأنظمة السياسية وإحداث التغيير في المنطقة المغربية.

المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي على الإقليم المغربي:

تشكل المنطقة المغربية كمجال جيوسياسي أهمية بالغة اقتصاديا واستراتيجيا، وشديدة الحساسية أمنيا كما أنها تتمتع بمقومات طاقوية وموارد طبيعية، هذا ما جعله منطقة للتنافس بين القوى الكبرى، بمنطق تنافسي أحيانا وتكاملي أحيانا أخرى، ومن أهم القوى المتنافسة على الإقليم المغربي نجد:

- التنافس التقليدي (الأوروبي-الأمريكي):

كانت منطقة المغرب العربي فضاء للنفوذ الأوروبي التقليدي خاصة لدى فرنسا، والتي سعت دائما لتكريس هذا النفوذ عبر المشاريع الاستراتيجية، لكنها اصطدمت في بداية القرن الجديد بالقوى العظمى الأولى عالميا "أمريكا" التي وضعت المنطقة المغربية ضمن اهتماماتها الاستراتيجية الجديدة والمتجددة في إطار التوسع الإمبراطوري الأمريكي، ليشمل إفريقيا أيضا التي غابت عن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي طويلا، والولايات المتحدة طرحت بدورها مشاريع ومبادرات لحوار والشراكة مع دول المنطقة (1).

فالمملكة المغربية شهدت دخولا اقتصاديا أمريكيا قويا كخطوة أمريكية تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة بطرحها مشروع اقتصادي واضح موجه إلى دول المغرب العربي، وعلى الرغم من الاعتراف الأمريكي لأوروبا بحقها في بسط النفوذ على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالميتين الثانية والباردة إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة، وخلفة التأسيس لرؤية أمريكية جديدة لمنطقة المغرب العربي قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل المنطقة المغربية على اعتبار أنه على عكس الرهانات الاستراتيجية فإن المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار، ففي

¹ - قط سمير، مرجع سابق، ص 446.

ظل اقتصاد معولم يتميز بالحث عن الأسواق فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الاستراتيجيين⁽¹⁾.

قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001 كان الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي قائم على أساس اقتصادي فقد أقامت علاقات تجارية قوية خاصة مع الجزائر منذ نهاية التسعينات، وتمثل مبادرة إرنستات المثال الأكثر وضوحا لهذه الرؤية الأمريكية التي تهدف لخلق منطقة تبادل حر مع الدول المغاربية الثلاثة: الجزائر، المغرب وتونس⁽²⁾. وشكلت هذه المبادرة الإطار الاقتصادي للرهانات الأمريكية في منطقة المغرب العربي بكل أبعادها الاستراتيجية، الأمنية والسياسية المتكاملة بهدف تحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة، من أجل إقامة منطقة تبادل حر وإلغاء الحواجز الجمركية على السلع المغاربية المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

وقد تقبلت الدول المغاربية المبادرة الأمريكية بارتياح، ونظر إليها على أنها تشكل تحولا نوعيا في سياسة واشنطن تجاه المغرب العربي، حيث انتقلت الرؤية الأمريكية للمنطقة والمبنية على أساس عسكري على اعتبارها شريكا اقتصاديا.

أما أوروبا فهي أقدم من حيث الوجود في المنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية واستخدمت آلية المساعدات لتكريس الهيمنة⁽⁴⁾، لذا ينطلق مبدأ التركيز على التنافس من السعي الأوروبي لتحديد أي تواجد أمريكي في المنطقة، في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطة، وفي نفس الوقت تفادي الدخول في أي مواجهة مع واشنطن في هذا السياق،

¹-بالة عمار، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

² - Yahia H. Zoubir, *La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptation*, Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient, vol.1, N°1 (Juillet 2006), p116.

³ - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير العلاقات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب

الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007)، ص189.

⁴ - عبد اللطيف بوروي، مرجع سابق، ص114.

حيث رفض الاتحاد الأوروبي إشراك الولايات المتحدة في مؤتمر برشلونة 1995، باعتبار أنه مخصص للدول المطلة على المتوسط⁽¹⁾.

كما أن البعد الجغرافي يشكل عائقا حقيقيا أمام إمكانية تطوير المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة، لأن تكلفة النقل الباهظة تزيد من الكلفة النهائية للمنتوجات، مما يؤدي إلى تقليص فرص المنافسة، وهو ما يجد من الجدوى الاقتصادية للتصدير نحو الأسواق الأمريكية. والعكس صحيح بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فالقرب الجغرافي يسهل تطوير المبادلات التجارية وتنشيط العلاقات بين الصفتين.

فالولايات المتحدة ترى في المغرب العربي منطقة حيوية لمصالحها، فالمنطقة المغربية تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي تمر منه 5/1 التجارة الدولية، ويمر فيه باستمرار الأسطول الأمريكي السادس، لذا فإن مشروع الشراكة المغربية تضمن للولايات المتحدة الأمريكية عدة مكاسب في مقدمتها التحكم في المتوسط عبر بوابته الجنوبية⁽²⁾، لذا فإن التطور السريع الذي عرفته علاقات الولايات المتحدة مع الدول المغربية والتموقع الجديد لواشنطن في المنطقة أثارت توجسات أوروبية التي تعمل جاهدة على الحفاظ على نفوذها التقليدي في المنطقة وحماية مصالحها الاقتصادية فيها، فهي تعمل جاهدة من أجل تأطير علاقتها التجارية مع المنطقة عبر المشاريع الاستراتيجية (عملية برشلونة، سياسة الجوار الأوروبية، الاتحاد من أجل المتوسط وحوار 5+5)⁽³⁾.

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 169.

² - عبد الله تركماني، المنتدى الرابع والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر «من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي، الدورة الثانية لمؤتمر: كلفة اللامغرب» في الفترة من 14 إلى 16 فيفري 2008 بدعوة من مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناور تيوس، ص 3، 4.

³ - قط سمير، مرجع سابق، ص 452.

بخلاف مشروع برشلونة الذي يفضل من خلال الاتحاد الأوروبي التعامل مع دول جنوب المتوسط على أساس ثنائي الرأي بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المغربية على حدى، نجد أن مشروع إرنستات يفضل التعامل مع الدول المغربية بصفة جماعية، حيث تشجع الولايات المتحدة الأمريكية تنشيط اتحاد المغرب العربي قصد تسهيل العلاقات⁽¹⁾.

أصبحت المنطقة المغربية رهانا للتنافس الاقتصادي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهذا التنافس يظهر بشكل كبير في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال عدة مبادرات متوازية اتجه المنطقة تحت مسميات الشراكة.

التنافس الجديد (الوجود الصيني)

بعد أن كانت منطقة شمال إفريقيا ساحة منافسة اقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، دخلت الصين كفاعل جديد من الوزن الثقيل على خط المنافسة، فقد باتت عملاقا آسيويا فيما تملكه من مقومات القوة والقدرة البشرية والمادية على حد السواء، ولها الفعل والتأثير السلوكي على النطاقين الإقليمي والدولي، ما يمنحها الدور البارز والريادي في تحديد معالم ومسارات الصراع على الموارد الطاقوية النابضة⁽²⁾.

تلعب التجارة الصينية دورا هائلا في ازدهار الاقتصاد الصيني، ويهيمن التفوق التجاري الصيني على عدد من المناطق في العالم كجنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وإفريقيا ومنها دول جنوب المتوسط، وهذا ما فسرتة الدول الأوروبية بأنه يشكل خطرا كبيرا على مصالحها في المنطقة، خصوصا مع تركيز الصين على جانب

¹ - زكري مريم، مرجع سابق، ص 143.

² - عبد الصمد سعدون عبد الله، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني»، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة النهريين، العدد 15، (2007)، ص ص 95، 96.

المبادلة التجارية والاقتصادية بشكل عام للدخول والتغلغل في المنطقة، نظرا لسهولة التعامل بينها وبين دول شمال إفريقيا، عكس القيود الموجودة والكلفة المتباينة للسلع الأوروبية، وأصبح حضور الصين في المشهد الدولي يشكل فعلا جيوسياسيا كبيرا، حيث تقوم بكيين في إفريقيا بصفة عامة والحوض الغربي لمنطقة المتوسط بسياسة انفتاح أو غزو اقتصادي لا سابق له، فهي تستثمر في كل شيء وفي كل القطاعات كالزراعة، الصناعة، الصناعة المعدنية مع رغبتها الواضحة في الحصول على البترول.

وبعد اختراق البضاعة الصينية والتجارة والمقاولين والشركات الصينية للأسواق المغربية، وجد الصينيون بأن هذه الدول تشكل نقاط ارتكاز مفيدة بل ضرورية نحو أسواق أخرى، وهي استثمارات انتزعت من شركات بعض الدول الأوروبية مكانها في المنطقة المتوسطية⁽¹⁾.

لم يكن للصين أي تواجد على الساحة الاقتصادية المغربية، أما اليوم فقد تغيرت الأوضاع بشكل كبير، إلا أن الصين كانت حريصة على المبادرة ودأبت في انتهاج سياسة العضو النشط في المنطقة، إذ كان المغرب العربي تقليديا ساحة صراع وحلبة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة، دخل لاعب جديد على خط المنافسة، حيث أنشأت الصين 480 مؤسسة مشتركة توظف 178 ألف صيني، كما ينشط 600 مستثمر وصناعي وخبير اقتصادي في المملكة المغربية، ومن مظاهر أخرى للتواجد والتمدد الاستثماري الصيني في المنطقة وجود 30 ألف عامل صيني في الجزائر، وتعمل

¹ - محمد معروف، استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغربية:

<http://www.swissinfo.ch/ara/5154884>.

الشركات الصناعية في المحروقات والبناء والأشغال العمومية، فهي تنفذ مشروع القرن "الطريق السيار شرق-غرب" الذي يمتد طوله حوالي 1216 كلم⁽¹⁾.

ومن أجل مزيد من توسيع الصياغات الاقتصادية الصينية وتعزيزها للتعاون جنوب-جنوب أقامت الصين وإفريقيا منتدى التعاون الصيني-الإفريقي عام 2000، ومن خلاله طرحت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات الهامة والهادفة إلى تعزيز التعاون الصيني والإفريقي والذي أثر على تطور علاقات الصين بالدول المغربية (تونس، الجزائر، المغرب) حيث زاد تسارع العمل الثنائي والنشاط الاقتصادي الصيني بشكل كبير خصوصا في هذه الدول⁽²⁾.

تعتبر الصين أهم منافس للقوى الغربية في المنطقة خاصة في مجال الطاقة التي تبني عليها الصين سياستها الجديدة، وينتظر أن تصبح الشريك الأول للبلدان المغربية، ويمكن القول بأن العلاقات الصينية-المغربية تتطور بصفة مستمرة، كما نستطيع أن نستشرف بأن تصبح المنطقة مركز توزيع سلع هذا القطب، فنشهد حاليا طغيان العلامات التجارية الصينية في المحلات الكبرى والأسواق المغربية، ولكن في المقابل نرى أن هذا التواجد يمكن أن يؤدي إلى تغذية أكثر للمنافسة بين أكبر القوى العالمية.

¹ -مریم منصوري، التنافس الأوروبي-الأمريكي- الصيني على منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2013-2014)، ص 94.

² -عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012)، ص 219.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الأورو-مغربية

سنحاول في هذا المبحث بناء نظرة مستقبلية لاستشراف مآلات التعاون الأوروبي المغربي، لكون التوجهات المستقبلية للعلاقات بين الطرفين تبقى غير واضحة المعالم. ولتحقيق ذلك نطرح ثلاث احتمالات: الاحتمال الأول يقوم على أسس تشاؤمية بتركيزه على طرح تراجع هذه الشراكة، أمل الاحتمال الثاني يقو على أسس تفاؤلية بتركيزه على طرح نجاحها، في حين أن الطرح الثالث يقوم على فكرة استمرار هذه العلاقات على أوضاعها الحالية.

المطلب الأول: السيناريو التراجعي

يعكس السيناريو التراجعي نظرة سلبية وتشاؤمية لواقع ومستقبل الشراكة والعلاقات الأورو-مغربية، إذ ينطلق من فكرة العجز ومبني على مجموعة من العراقيل التي يعرفها مسار العلاقات سواء على المستوى الأفقي أو العمودي والتي لخصنا معظمها في :

- اتساع الهوة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغربية باعتبار أن الدول الأوروبية هي دول متقدمة تتوفر على قدرات وإمكانيات تكنولوجية ومؤهلات اقتصادية لاسيما في المجال التجاري والخدماتي ومجال الإعلام والاتصال والهيكل القاعدية. في حين لا تزال الدول الشمالية لإفريقيا تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية في إطار الإصلاحات التي تقوم بها في القطاع المالي والهيكل القاعدية وقطاع الخدمات والزراعة والتجارة الخارجية، فمعظم هذه الدول تعاني من مشاكل اقتصادية كمشكلة التضخم والعجز في الميزان التجاري وضعف التسيير المالي فضلا عن مشكلة الديون الخارجية التي تعد عائقا أساسيا لتحقيق الشراكة¹.

¹ - إبراهيم قلواز، مستقبل الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الراهنة، على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500>

تاريخ الإطلاع: 18-9-2017، على الساعة 06:58

- تدافق التهديدات التي تعاني منها الأطراف المغربية كلا على حدى في مواجهة أوضاعها الداخلية وأزماتها، خاصة في ظلّ تدني أسعار النفط خاصة بالنسبة للأطراف الربيعية (الجزائر).

- افتقار عملية الشراكة للأسس الثقافية والتاريخية وعدم الاهتمام بالخصوصية التي يتميز بها الفضاء الأورو-مغربي، وكونها شراكة غير متكافئة سعت فيها الأطراف الأوروبية إلى فرض وصاية على جيرانها في جنوب المتوسط والهيمنة على سيرورة العلاقة، والتعامل مع هذه البلدان فرادى تنافيا مع أسس الشراكة⁽¹⁾.

- الوضع الحرج الذي تعانيه الأطراف المغربية جراء تصديدها لمظاهر الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب الصحراء في ظلّ تدهور الأوضاع الأمنية في جوارها الجنوبي يرمي ثقل مضاعف ويضعها أمام تحديات ومسؤوليات تنتصل لها أحيانا الأطراف الأوروبية.

- ما يمكن أيضا أن يساهم في إخفاق المسار في المنطقة هو ترك العلاقات الثنائية الأكثر تعقيدا خارج المجال التكاملي نذكر على سبيل المثال الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية، إضافة إلى خلافات أخرى فيما بين الدول الإقليمية الأخرى.

المطلب الثاني: السيناريو التقدمي

يقوم هذا السيناريو على تصور مشهد مستقبلي متفائل للتعاون الأورو-مغربي، يتأسس على فكرة التنمية المشتركة والتي تركز على تضامن المصالح وتداخلها بين الأطراف، وهي الفكرة التي تستطيع تعبئة وتوجيه وتسهيل بعض الصناعات، ورغم أن

¹- مجهول، الشراكة الأورو-متوسطية بين الماضي والحاضر ورهانات المستقبل بعد 20 عاما من انطلاقها، على الرابط:

[http : almasir.net/news/ ?p=32923](http://almasir.net/news/?p=32923)

تاريخ الإطلاع : 2017/09/19، على الساعة 09:58.

عملية الاستثمار تخدم بالأساس الميزان التجاري الأوروبي، إلا أنه عامل لإنعاش نمو اقتصاد دول جنوب المتوسط لأنه سيؤدي إلى تدفق رأس المال إليها، وعليه يمكن أن نستشرف مستقبل العلاقات الأورو-مغربية في الجانب الاقتصادي ستكون على أساس الاعتماد المتبادل والتعاون الاقتصادي لضمان الترابط الإقليمي الكفيل بالتصدي للتحديات التي ستواجه المنطقة (اقتصاديا).¹

ويبقى نجاح مستقبل العلاقات الأورو-مغربية مرتبط بالطريقة التي ستواجه بها الأطراف التحديات المختلفة والمتشعبة التي من شأنها عرقلة مسار عملية التعاون والشرابة، ويمكن اقتراح بعض منها كالتالي:

- البحث عن سبل تحقيق التنمية المستدامة بمكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد.
- الإصلاح السياسي والعمل على تفعيل العملية الديمقراطية بإشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية في صناعة القرار الرسمي في الدول المغربية.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تقديم الدول الأوروبية حلولاً جدية وواقعية بتغيير نظرتها السلبية إلى الأقطار المغربية على أساس مصدر تهديد وخطر إلى نظرة إيجابية باعتبارها شريكا استراتيجيا في ظلّ حالة اللااستقرار التي تعيشها اقتصاديا وسياسيا.²

المطلب الثالث: السيناريو الإيجابي (الخطي)

هذا السيناريو قائم على فرضية مفادها استمرار العلاقة بين الدول الأوروبية ونظيرتها المغربية في نفس الاتجاه، وذلك بافتراض استمرار السياسات الأوروبية إزاء الجنوب المتوسطي.

ويمكن تبرير هذا السيناريو من خلال الاعتبارات التالية:

¹- زكري مريم، مرجع سابق، ص، 100

²- عبد الطيف بوروي، مرجع سابق، ص 100.

استمرار الأوضاع في هذا الاتجاه يؤكد على تغذية تبعية الجنوب لإرادة الشمال، فجاء التأثير الذي تمارسه الدول الأوروبية على الأقطار المغربية منذ مرحلة الاستعمار، فهذه التبعية لا تشمل الجانب الاقتصادي فقط وإنما شملت الجانب الثقافي ويبرز ذلك من خلال طريقة اللباس والتفكير.

بقاء للولايات المتحدة مكانة ودور في المنطقة الغربية للمتوسط، وذلك يعني استمرار الاتحاد الأوروبي في توسيع نطاقه والعمل على جعله أكثر فعالية وما يتشكل عنه من حالة تنافس للسيطرة على المنطقة.

استمرار الدول المغربية في تلقي وتنفيذ المبادرات الأوروبية، حيث نتصور زيادة تكثيفها من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المرجوة، وذلك رغم قلة المبالغ المخصصة خلال مشاريع الشراكة المطروحة سابقا.

يعني تحقيق هذا المشروع زيادة موجات الهجرة من الجنوب إلى الشمال التي أصبح يراها المنفذ الوحيد للتوجه شمالا، ومن هذا الجانب ترى الدول الأوروبية أن المنطقة المغربية مصدر تهديد (تدفق الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، المخدرات والجريمة المنظمة).⁽¹⁾

¹ - عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص 101.

نستخلص من خلال هذا الفصل واقع العلاقات الأورو-مغربية التي تتميز في مجملها بالتوتر في مجملها ويرجع ذلك إلى جملة من الأزمات والنزاعات التي تعرفها المنطقة (نزاع الصحراء الغربية، المناوشات الجزائرية - المغربية والثورات العربية). رغم الأزمات التي تعرفها المنطقة المغربية إلا أن ذلك لم يمنعها أن تكون رهانا للتنافس عليها وذلك بفضل المؤهلات والإمكانات التي تزخر بها والتي جعلت القوى الكبرى تحط أنظارها عليها خاصة أطراف التنافس التقليدي المعروف بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث ظهر التنافس وبشدة في المجال الاقتصادي وهو الأمر الذي دفع إلى إقامة مبادرات اتجاهها.

وأخيرا استخلصنا أهم السيناريوهات المتوقعة وهي:

السيناريو التقدمي: وهي نظرة تفاؤلية للعلاقات الأورو-مغربية والتي تأمل إلى إقامة علاقات قائمة على تحقيق الازدهار والتنمية لكلا الضفتين.

السيناريو التراجعي: وهي نظرة تشاؤمية للعلاقات الأورو-مغربية

سيناريو استمرار الوضع القائم وهي النظرة التي ترى باستمرار العلاقة الأورو-مغربية الحالية.

خاتمة

خاتمة

بات مؤكداً أن إحدى أهم المسائل التي تواجه عالمنا المعاصر هي ما نعيشه اليوم من مرحلة انتقالية على الاقتصاد الدولي وانقسامه الحاد إلى عالم نام ومتطور، وآخر متخلف وعلى الرغم من فإن هذا الانقسام هو مجرد وجهين لعملة واحدة، فتقدم وإثراء وسعادة العالم الصناعي المتقدم يكمن شرطه الأساسي في تخلف وبؤس العالم الثالث وعجزه أو بالأحرى من تحقيق النمو.

إن دول الاتحاد الأوروبي تمارس دبلوماسية صماء إزاء مطالب دول الجنوب المتوسطي الذي تستنزف ثرواته، والتي عانت من مشكلة النمو الاقتصادي بعد حصولها على الاستقلال. ونظراً للفجوة الاقتصادية والاجتماعية، التكنولوجية والعلمية بين الأطراف الأورو-مغربية ساهمت في توسيعها ما يسمى بالعولمة حيث زادت في ربح الدول الصناعية على حساب دول العالم الثالث.

شهدت علاقات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة المغاربية مراحل من الجمود تارة ومراحل من الصعود تارة أخرى وهذا ما بعد فترة الحرب الباردة والتي أفرزت جملة من التحديات مستويات عدة منها : السياسية، الأمنية، الاجتماعية والثقافية وهذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي بالاهتمام بإقامة علاقات تعاون متجددة بينها ثم قامت بطرح فكرة الشراكة لتحقيق الازدهار الإقليمي من خلال إقامة منطقة التبادل الحر وتحسين الأوضاع السائدة في المنطقة الجنوبية للمتوسط (وما هذه الأهداف إلا مجرد وسيلة أو ستار تقف وراءها الدول الأوروبية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية) وقد استطاعت من تدعيم وجودها في المنطقة المغاربية من خلال العديد من الآليات.

تناولت دراستنا مختلف الأزمات التي تواجه الدول المغاربية وتعرقلها على تحقيق التكامل فيما بينها، وهذا ما أدى بدول الاتحاد الأوروبي بالتدخل خشية من وصول هذه

الآزمات إلى الضفة الشمالية، لكن بقيت هذه الآزمات ولم تحل إلى حد الساعة. كما تعاني المنطقة الأورو-مغربية ككل من عدة مشاكل من شأنها عرقلة عملية التعاون والشراكة ومنها: مشكلة الهجرة غير الشرعية وما يتبعها من مشاكل أمنية وسياسية أخرى فعدم استقرار الأوضاع الداخلية في الأقطار المغربية يؤثر على علاقاتها الخارجية وخاصة مع دول الجوار، ونظرا لكل هذه الأمور كونت الدول الأوروبية نظرة سلبية تتمثل في تيقنها بأن الدول المغربية مصدر تهديد، ولأجل تجاوز الأوضاع الحالية قمنا بطرح حلول وبدائل التي من شأنها تمتين هذه العلاقات، ومن أبرزها : البحث عن سبل تحقيق التنمية المستدامة بمكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد، الإصلاح السياسي والعمل على تفعيل العملية الديمقراطية بإشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية في صناعة القرار السياسي في المنطقة المغربية من زاوية التداول الديمقراطي، وعلى الدول الأوروبية تقديم حلولاً فعلية بتغيير نظرتها السلبية إلى نظرة إيجابية باعتبارها شريكا استراتيجيا.

لقد شكلت العلاقة بين المغرب العربي وأوروبا موضوعا محوريا للعلاقة بين الضفتين، إذ أنه في كل مرة تحاول فيه دول الاتحاد الأوربي طرح مبادرة للتعامل مع الضفة الجنوبية للمتوسط، يكون المغرب العربي الإشكالية المحورية لهذه المبادرة لكن وبالرغم من الاهتمام الأوربي بالضفة الجنوبية المقابلة ثمة تنافر استراتيجي، بل أنه ثمة ترتيبا أوربيا للأولويات الاستراتيجية يتم وفقها وضع المغرب العربي في الترتيب الثانوي للاهتمامات الأوروبية، ومن خلال دراستنا تبين أن هذا الارتباط الاقتصادي بين الجانبين لم يتبعه اهتمام أولي استراتيجي في حدود ما تراه أوروبا ظرفيا محققا لمصالحها.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1. ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، بيروت، د د ن، ط4، 1981.
2. اوغلي أكمل الدين إحسان، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد، مصر، دار الشروق، ط1، 2013.
3. البار أمين، منير سكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.
4. باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.
5. بدون مؤلف، التوازنات والتفاعلات الجيوسياسية والثورات العربية، د ب ن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
6. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، 2005.
7. بوقفة عبد الله، القانون الدستوري تاريخ ودراسات الجمهورية الجزائرية مراجعات تاريخية سياسية، قانونية، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 2008.
8. جازي محمد، محمد الجغرافيا السياسية، القاهرة، د د ن، 1996-1997.

9. الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير العلاقات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.
10. الجميلي صدام مرير، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، لبنان، دار المنهل اللبناني، دون سنة.
11. جندلي عبد الناصر، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
12. الجوهري يسرى، الوطن العربي دراسة في الجغرافيا التاريخية الإقليمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
13. الحاج علي، سياسيات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.
14. خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، بيروت، مركز الوحدة العربية، 2010.
15. داوود عزيز، مناهج البحث العلمي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007.
16. سعودي محمد عبد الغني، الجغرافيا السياسية المعاصرة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2010.
17. السعيد نعمة، المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1979.

18. صاغور هشام، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010.
19. عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الأردن، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.
20. غليون برهان، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية" في وليد عبد الحي محرر بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1، 2001.
21. غليون برهان، نقد السياسة الدولية والدين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1993.
22. الفيلاي مصطفى، المغرب العربي نداء المستقبل، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005.
23. محمود محمد مصطفى نادية، أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز الوحدة العربية، ط1، 1984.
24. هارون على احمد، أسس الجغرافية السياسية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، ط1.
25. ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأوروبية المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، د س ن.
26. يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ج 3، 1966.
27. يوسف أمال، بحث في علاقات التعاون الدولي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

2- الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

1. أبجري سفيان، الشراكة الأورو-مغربية وأثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، السنة الجامعية 2012-2013.
2. بوزادية جمال، الاستراتيجيات المغربية لمكافحة الإرهاب، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2012-2013.
3. شعنان مسعود، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.
4. لعجال أعجال محمد الأمين، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2006-2007.

5. منصري نجاح، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة البينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2014-2015.

ب-مذكرات الماجستير:

1. بلقاسمي رقية، التكامل الإقليمي المغربي، دراسة التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011.
2. بن حسين سليمة، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط، 2004-2012، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2013.
3. بو الروايح إسماعيل، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب، 2001-2008، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم السياسية والإعلام السنة الجامعية 2009-2010.

4. تباري وهيب، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة، ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
5. حمزاوي جويده، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011.
6. حموته فاطمة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011.
7. زاوي رابح، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن القوة سلم القوة دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.
8. زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011.
9. سعدون اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012.

10. سويقات عبد الرزاق، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2009-2010 .
11. شاكري قويدر، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية 2001-2011، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2014-2015.
12. شعلان جاسم، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي، بحث الجغرافية السياسية، جامعة بابل، كلية العلوم السياسية.
13. صور لطفي، التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012.
14. عاشوري أحمد، الأحلاف الأوروبية وعلاقتها ببلدان المغرب العربي 1980-1995، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية لعلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 2011-2012.
15. عباس عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2007-2008.
16. عطيش يمينه، البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطة، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

17. معمر سليم، **البعد الأمني في العلاقات الأورو-مغاربية فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2011-2012.
18. منصوري مريم، **التنافس الأوروبي-الأمريكي-الصيني على منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2013-2014.
19. نزاري صفية، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة دراسة مقارنة لحالات الجزائر تونس المغرب**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2010-2011.
20. نصيب عتيقة، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة محمد خيضر، كليات الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012.
21. نوري عزيز، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012.
22. هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورو-متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة

محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013.

23. ولد امر براهيم، إشكالية الوحدة المغاربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989-1999، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2008-2009.

جد-مذكرات الماستر:

1. كفيسي نجلاء، العلاقات الجزائرية المغربية، آفاقها واقعها تطورها ومستقبلها 1963-1994، مذكرة ماستر غير منشورة تخصص تاريخ معاصر جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2012-2013.

2- المجالات:

1. إبراهيم مريم، «تأثير أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية تجاه دول شمال إفريقيا»، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد 122، د س ن.

2. بوروي عبد الطيف، «العلاقات الأوروبية المغربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 428، أكتوبر 2014.

3. بوضياف ياسين، نوري منير، «أثر الشراكة الأورو-جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، السداسي الأول 2017.

4. بوضياف ياسين، نوري منير، «أثر الشراكة الأورو-جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 16، السداسي الأول 2017.
5. بوعمامة زهير، "السياسة الأوروبية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، د س ن.
6. الجمال أحمد مختار، "الاتحاد من أجل المتوسط، بداياته وتطورات ومستقبله"، **مجلة مجهولة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ديسمبر، 2008.
7. حروري سهام، "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية" **مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، العدد الثامن، نوفمبر 2012 .
8. حروري سهام، "الهجرة وسياسة الجوار"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد الخامس، د.س.ن.
9. دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعيات وآليات مكافحتها"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 5 أكتوبر 2014.
10. رياض زاهر، **استعمار إفريقيا**، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
11. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 1، 2004.

12. سعدون عبد الصمد عبد الله، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني»، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، جامعة النهريين، العدد 15، 2007.
13. شبيرة بوعلام عمار، "نبيل أبو الطير الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها في بلدان المغرب العربي" *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 458، أبريل 2017 .
14. شميظلي هاني، أوروبا والمتوسط: "تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008.
15. صالح سالم، "العولمة والطرف الثالث"، *مجلة شؤون عربية*، ع 107، سبتمبر 2001.
16. صغيبي هلا، "الإتحاد من أجل المتوسط دفن لمسار برشلونة أم إخراجها من فرقة الإنعاش"، *مجلة المستقبل*، العدد 3000، جويلية 2008.
17. طويل نسيم، "سياسة الجوار وأثرها على دول جنوب المتوسط"، *مجلة المفكر*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، د.س.ن.
18. غسان سلامة، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 288، 2003.
19. كتاب زهية، بقنيش عثمان، "استراتيجية الدول الأورو-مغربية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال العمل المشترك"، *مجلة دراسات*، جامعة عمار تليجي، العدد 55، جوان 2017.

20. كعسيس خلاصي خليفة، «الربيع العربي بين الثورة والفوضى»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، د س ن.
21. اللاوندي سعيد، "قضايا الحوار، الحوار بين أوروبا والعرب، الإتحاد من أجل المتوسط نموذجاً" شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 135، خريف 2008.
22. لرباع الهادي، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي بالخط العادي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015.
23. مهابة أحمد، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، السياسة الدولية، العدد 111، 1993.
24. موساوي عادل عبد العالي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، دع، 2010.
25. ناجي أحمد، "الاتجاه المغاربي طموحاته وإشكالياته"، السياسة الدولية، العدد 126، أكتوبر 1996.
26. ولد السالك ديدي، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل" المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 312، فيفري 2005.

4- التقارير

1. تركماني عبد الله، المنتدى الرابع والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر «من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي»، الدورة الثانية

لمؤتمر: كلفة اللامغرب في الفترة من 14 إلى 16 فيفري 2008 بدعوة من مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناور تيروس.

2. جلطي غانم، بن منصور عبد الله، الاقتصاد المغربي بين التحديات الأمنية وفرص التنمية، الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة جامعة تلمسان، يومي 04/03 نوفمبر 2009.

3. محمد موسى ريم، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر، جامعة فيلادلفيا: كلية الآداب والفنون.

5- المواقع الإلكترونية

1. مجهول، الشراكة الأوروبية متوسطة بين الماضي والحاضر ورهانات المستقبل بعد

20 عاما من انطلاقها، على الرابط: http :

almasir.net/news/?p=32923، تاريخ الإطلاع: 2017/09/19.

2. قلواز إبراهيم، مستقبل الشراكة الأورو متوسطة في ظل التحولات السياسية والإقتصادية الراهنة، على الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500 ، تاريخ

الإطلاع: 2017-9-18.

3. معروف محمد، استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغربية، على الموقع:

<http://www.swissinfo.ch/ara/5154884> .

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

1- Ouvrages :

1. Bekenniche Otmane , **le partenariat euro-méditerranéen les enjeux**
Alger : office des publications universitaires, 2011.

2- Articles

1. Bichara Khader, « l'union méditerranéenne un beau discours ou une bonne idée ? » **Rubista Di studi politici internacionzli** ,n°297, janvier 2008.
2. Dorothée Schmid, « Le partenariat euro-méditerranéen : une entreprise inachevée », **revue Questions internationales**, N°10 Novembre2004 .
3. Yahia H. Zoubir : **Algerian-Moroccan relations and their impact on the Maghrebi Integration**. The Journal of Modern African Studies, London, col. 15, n°3, autumn 2000.
4. Yahia H. Zoubir, **La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptation**, Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient, vol.1, N°1, Juillet 2006.

3- Sites internet

1. Abis Sebastien« **entre unité et diversité : la méditerranée plurielle**»
http : www.fines.org. consulté le : 19/02/2017.

الفهرس

1	مقدمة.....
---	------------

الفصل الأول

الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة الأورو-مغربية

14	المبحث الأول :جيوستراتيجية القضاء المغربي
14	المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسية
21	المطلب الثاني :الأهمية الاقتصادية
26	المطلب الثالث: الأهمية الحضارية والثقافية لمنطقة المغرب العربي
33	المبحث الثاني :تاريخ العلاقات الأورو مغربية.....
33	المطلب الأول :العلاقات الاستعمارية.....
35	المطلب الثاني :علاقات المجموعة الاقتصادية الأوروبي
48	المطلب الثالث: علاقات الشراكة الجديدة ما بعد 1995.....

الفصل الثاني

الفضاء الأورو-مغربي بعد نهاية الحرب الباردة

52	المبحث الأول: التحديات في الفضاء الأورو مغربي
52	المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية
60	المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية.....
65	المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية
68	المبحث الثاني :المبادرات الأورو-مغربية
68	المطلب الأول : الشراكة الأورو-مغربية

72.....	المطلب الثاني :سياسة الجوار الأوروبية
77.....	المطلب الثالث :حوار 5+5
80.....	المطلب الرابع :الإتحاد من أجل المتوسط

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات الأورو-مغربية

87	المبحث الأول: واقع العلاقات الأورو-مغربية
87.....	المطلب الأول: الأزمات السياسية في الفضاء المغربي
94.....	المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي على الإقليم المغربي:
100.....	المبحث الثاني :مستقبل العلاقات الأورو-مغربية
100	المطلب الأول: السيناريو التراجعي
101	المطلب الثاني: السيناريو التقدمي
102	المطلب الثالث: السيناريو الإتجاهي (الخطي)
105.....	خاتمة
108.....	قائمة المراجع
123.....	الفهرس
126.....	الملخص

المُلخَص

الملخص:

خصصنا لدراستنا عنوان العلاقات الأورو-مغربية فترة ما بعد الحرب الباردة كموضوع للدراسة، فقد كانت العلاقات بين الطرفين قديمة قدم الزمن وذات أهمية كبيرة، وذلك نظرا لاعتبارات جغرافية وتاريخية. وفي الجانب السياسي استخلصنا أن هناك علاقات بينهما قائمة منذ القرن التاسع عشر، فحول المغرب العربي كانت مستعمرات تابعة لقوى أوروبية، وهذا من شأنه أن يجعل ميلاد علاقات ذات طابع مختلف فنشأت بينهما تبادلات تجارية واستثمارات اقتصادية. وبعد نهاية الحرب الباردة اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي بداية مرحلة جديدة من إدارة العلاقات الأورو-مغربية نظرا أن المنطقة عرفت تهديدات أمنية جديدة على غرار المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

Résumé :

Notre étude s'est portée sur la relation euromaghrébine après la fin de la guerre froide. On a vu que les relations entre le Maghreb et l'union européen sont à la fois très anciens et importantes, elle s'expliquait par des raisons géographiques et historiques. Sur le plan historique des relations existé depuis des siècles : les pays du Maghreb ont été sous le colonialisme des force européenne à partir du XIX siècles, tout cela a créé au cours du temps des relations économiques étroites tout au niveau des échanges commerciaux ainsi que des investissements. Après la fin de la guerre froide les politiques des pays de l'union européenne adaptées envers la région, constituent une nouvelle phase de la gestion des relations euromaghrébines vu que la région a connu une gamme de nouvelles menaces de sécurité, tels que la drogue, le terrorisme, le crime organisé et l'immigration clandestine.